



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الثالثة - الدورة الخريفية 2015 - العدد: 7

الجلسات العلنية العامة

المنعقدة يومي الإثنين 2 والثلاثاء 3 ربيع الأول 1437
الموافق 14 و15 ديسمبر 2015 (صباحا ومساءً)

فهرس

- 1 - محضر الجلسة العلنية الحادية عشرة ص 03
■ عرض ومناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016.
- 2 - محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة ص 31
■ مواصلة مناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016.
- 3 - محضر الجلسة العلنية الثالثة عشرة ص 51
■ مواصلة مناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016؛
■ تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية.
- 4 - محضر الجلسة العلنية الرابعة عشرة ص 70
■ رد السيد وزير المالية.
- 5 - ملحق ص 76
■ تدخل كتابي.

محضر الجلسة العلنية الحادية عشرة
المنعقدة يوم الإثنين 2 ربيع الأول 1437
الموافق 14 ديسمبر 2015 (صباحاً)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيد وزير الاتصال؛
- السيدة وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري؛
- السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية، مكلفة بالصناعة التقليدية؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

افتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحاً

لن تكون بالسهلة، لهذا سوف نطلب من السيدات والسادة المتدخلين التفهم بأن يركز التدخل على أهم الأفكار التي يرونها ضرورية لكي يثرى بها النقاش في هذه القاعة. وفي هذا المجال، تداول مكتب مجلس الأمة وبالتشاور مع المجموعات البرلمانية وقرر أن تكون التدخلات في حدود السبع دقائق.

أما مدة تدخل رؤساء المجموعات البرلمانية، فقد حددت بربع ساعة، وحتى لا أكرر ما قلته في مناسبات سابقة، أقول بأن ما أشار إليه الواحد، بقطع النظر عن انتماه لهذه العائلة السياسية أو تلك، فهو - في الحقيقة - يعبر عن وجهة نظر بقية الزملاء، ولهذا فالتكرار غير مفيد في مثل هذه الحالة ويكفي للواحد أن يقول بأن الفكرة الفلانية قد تم التعبير عنها أو عبر عنها فلان أو فلان وهو مشكور ونمر إلى بقية الأفكار الأخرى.

كذلك بودنا أن تكون التدخلات منصبة على موضوع المشروع وألا يقحم المجلس في نقاشات ليس في حاجة إليها. مواقف الأحزاب سوف تلخصها تدخلات رؤساء

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة. بعد الترحيب بالسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة وأعضاء الحكومة، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة عرض ومناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016. ويطيب لي بعد هذا الترحيب وبعد انتظار هذا القانون الهام، أن أذكر ببعض الترتيبات الخاصة بسير هذه الجلسة، لأنه قانون ليس كبقية القوانين، إنه يرسم سياسة البلاد الاقتصادية والمالية خلال سنة، ويتعرض للصغيرة والكبيرة في مجال الاقتصاد والمالية.

ولهذا، فبعد تقديم السيد وزير المالية لمشروع قانون المالية لسنة 2016 - بحكم أنه المسؤول عن القطاع - سوف نستمع إلى التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، وبعدها سوف نمكن السيدات والسادة أعضاء المجلس من الإدلاء بأرائهم وتقديم وجهات نظرهم. هذا القانون ينتظره المواطن وينتظره المسؤول، وأعلم بأن جميعكم لديه الرغبة في الإدلاء بوجهة نظره وتقديم مقترحاته، ولكن حتى نوفق بين كل هذه الرغبات، فالعملية

3 - تجنب سياسة استئدانة خارجية مفرط فيها وذات طابع شامل، مفرط فيها وذات طابع شامل،
4 - المحافظة على توازنات الاقتصاد الوطني وأساسياته، باتخاذ تدابير تسمح بالتخفيف من المخاطر المالية للدولة على المدى القصير والمتوسط، وكذا من خلال تطهير الالتزامات الناتجة عن البرامج السابقة،
5 - تحسين نسبة النمو وتحسين نوعيته، بتشجيع الاستثمار المنتج ودعم شعب الاقتصاد الحقيقي التي تقدم قيمة مضافة.

فهذه هي الأسس التي تمت عليها والتي نستمر في سياستنا المالية والميزانية فيها.

(1) العناصر المؤطرة لقانون المالية:

إن نص قانون المالية لسنة 2016، يركز على تقديرات واقعية للتطورات المستقبلية، تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الحقيقية التي يواجهها الاقتصاد والصرامة اللازمة التي لا بد أن تتسم بها تقديراتنا، والتي تتمحور حول المؤشرات التالية:

- سعر البرميل: يركز المشروع على سعر متوقع لبرميل النفط بالنسبة لسنة 2016 بـ 45 دولارا وهي بالنسبة لنا اليوم فرضية تافؤلية وليست فرضية تشاؤمية.

- سعر الصرف: يتوقع في المتوسط ألا يزيد عن 98 دينارا للدولار الأمريكي الواحد كسعر متوسط.

- تصدير المحروقات: يتوقع أن تصل إلى 46 مليار دولار، مقارنة بتقديرات تبلغ 33.8 مليار دولار، بالنسبة لهذه السنة 2015 التي نحن في نهايتها.

- احتياطات الصرف: يتوقع أن تصل إلى 121.2 مليار دولار، أي ما يعادل 23 شهرا من الاستيراد للسلع والخدمات، مقابل 151 مليار دولار في نهاية هذه السنة.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى أنه بالرغم من تقليص الواردات تقليصا كبيرا معتبرا خلال هذه السنة والنفقات بالعملة الصعبة، يبقى الفرق معتبرا بين المداخيل والنفقات بالعملة الصعبة، مما يؤثر على رصيد الميزان التجاري ورصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وهي الوضعية التي اقتضت وتقتضي وضع حيز التنفيذ لمجموعة من التدابير المالية والميزانية الاحترافية، لتأطير التدفقات المالية الجارية، وفيما يخص النمو الاقتصادي يُرتقب أن ينتقل من 3.8٪ خلال هذه السنة إلى أكثر أو حدود 4٪ إن شاء الله، إذا ما

المجموعات البرلمانية، ولهذا ارتأينا أن تكون المدة في حدود 15 دقيقة، فأملني كبير أن يتفهم الجميع وأن يكون كل تدخل إضافة في إطار نشاط المجلس الذي عودنا دائما تقديم الأفكار الجيدة التي تساهم في إثراء، ليس فقط النقاش البرلماني وإنما النقاش الوطني.
شكرا على كرم إصغائكم، وأدعو معالي وزير المالية ليعرض علينا مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016.

السيد وزير المالية: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل،
زميلاتي وزملائي أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم.

أتشرف اليوم أن أقدم لأعضاء هذا المجلس الموقر نص قانون المالية لسنة 2016، في هيكلته العامة وفي هندسته الشاملة ثم أتعرض بعد ذلك للأحكام الأساسية التي تضمنها.

ويندرج المشروع - الذي هو بين أيديكم - ضمن مواصلة سياسة الدعم الميزانية وتعزيز النمو، وفق المسعى المنبثق على وجه الخصوص من توجيهات فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة إثر مجلس الوزراء المنعقد في ديسمبر 2014.

فمنذ مجلس الوزراء المذكور، اندرجت السياسة المالية والقوانين المالية التي أتت ضمن تأطير متناسق وبراغماتي، من خلال تسيير حذر للمخصصات المالية، وتسجيل المشاريع الجديدة ومنح التمويلات المناسبة وتحديد أوامر النفقات وتحديد كذلك عمليات الدفع.

وتأسس هذه السياسة المالية على خمسة (5) عناصر:
1 - التحكم في الإنفاق العام، بهدف احتواء تطوره ضمن حدود القدرات المالية المتاحة، مع توجيه هذه القدرات للأولويات وجعلها أكثر نجاعة،

2 - إستعمال الإيرادات والموارد، بصفة قصوى، في الوقت الذي نلاحظ فيه تراجعاً قويا، أقول تراجعاً قويا للموارد والمداخيل الناتجة عن استغلال المحروقات،

بالنسبة للنفقات الأساسية الخاصة بميزانية التجهيز ونفقات الاستثمار العمومي، فقد تم الإبقاء عليها حسب المستوى المهيكلي والمقدر في الإطار الميزانياتي الجديد.

وفي هذا المنظور، وفيما يتعلق بمشاريع التجهيز الممولة من ميزانية الدولة، فمن المفروض أن تبلغ 300 مشروع، فيما يخص البرنامج الجديد بمبلغ 1800 مليار دينار، من حيث ترخيصات البرامج، وهناك 500 مشروع سنستمر في إتمامها من حيث البرامج الجارية، والمرصد لها مبلغ 3000 مليار دينار.

ورغم تعديل ميزانية التجهيز، فستحافظ هذه الميزانية على ديناميكية تنمية وطنية ومحلية على المستوى الوطني والمحلي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المراجعة نحو التخفيض لن يكون لها تأثير كبير خلال سنة 2016 على وتيرة الإنجازات ولا على مستوى الطلب العمومي، الذي يشكل جزءا مهيمنًا على سوق الأشغال والتجهيزات والعمل، ويوفر مداخل لعشرات المؤسسات والآلاف من إخواننا المواطنين والمواطنات.

وتمثل التوجه المنتهج منذ 2015 والذي سيتم تعزيزه في 2016 في التحكم في الالتزامات المالية التي تتلاءم مع قدرات الإنجاز للهيئات المسيرة للمشاريع والأمر بالدفع. الشيء الذي يدفعنا إلى القول بأننا في مرحلة إرساء قواعد من أجل استقامة ميزانياتية (Une orthodoxie budgétaire) وتقليص الالتزامات المالية التي لم يتم تنفيذها، وليس في مرحلة تقليص الإنفاق العام ولا في مرحلة التقشف.

(3) الإيرادات ومداخل الميزانية وتمويل عجز الخزينة: أمام هذا المستوى من الإنفاق العالي الذي رغم تراجع، يبلغ في مشروع الميزانية أكثر من 7900 مليار دينار، ستصل إيرادات الميزانية في سنة 2016 إلى ما يقارب 4700 مليار موزعة كالآتي:

1682 مليار دينار ناتجة عن الجباية التبرولية على أساس 37 دولارا للبرميل الذي هو المستوى الميزانياتي، 3064 مليار دينار من الموارد الجبائية العادية والإيرادات المختلفة.

ويقدر - إذن - عجز الميزانية بأكثر من 3000 مليار دينار، وسيلبغ الرصيد الإجمالي للخزينة حوالي 2400 مليار دينار، أي ما يمثل 13٪ من الناتج الداخلي الخام (PIB).

استمرت الأوضاع على حالها وإذا ما استمرت فرضيات مستوى بيع المحروقات على ماهي عليها وهي كذلك من الفرضيات غير المتشائمة بل المتفائلة، وبالإستناد إلى معدل مبيعات المحروقات.

(2) الإنفاق العام: لأن الميزانية فيها إنفاق وإيرادات أما النمو خارج المحروقات فسوف يكون 4.7٪.

يراعي نص قانون المالية لسنة 2016، المقترح لتقدير كم، الظرف الاقتصادي الوطني والإقليمي والدولي على السواء، من دون تسجيل لتراجع معتبر فيما يخص مستويات الميزانية في شقيها التسييري والتجهيزي.

ففي المجال المالي، حددت الميزانية العامة للدولة بمبلغ 7984 مليار دينار، بحيث تضمنت، فيما يخص نفقات التسيير، ما يقارب 4807 مليار دينار، وما يعادل 3178 مليار دينار، من حيث اعتمادات الدفع، بالنسبة لنفقات التجهيز، أما فيما يتعلق بترخيصات البرامج والتي تمثل تسجيلات لبرامج جديدة، فقد حددت في مستوى 1894 مليار دينار، وهي في تراجع بالنسبة للسنوات الماضية التي كانت سنوات ميسرة جيدا.

إلا أن هذا التراجع الميزانياتي وهذه المستويات المتناقصة لأننا راجعناها بنسبة 9٪ تقريبا بالنسبة لسنة 2015؛ مقارنة بسنة 2015 تبقى جد معقولة في الظرف الحالي ولا تمس بمشاريع التجهيز ذات البعد المرفقي ولا بالمشاريع ذات الأولوية التابعة لقطاعات التربية والتكوين والتعليم العالي والصحة، والسكن إلى حد كبير.

وتحتوي الميزانية على هذا الأساس، من حيث نفقات التسيير، على مجموعة كبيرة ومبلغ كبير من الدعم والإعانات الصريحة، لأنه توجد إعانات ضمنية والتي ستصل في حدود 1800 مليار دينار، وهي تغطي الدعم الموجه خصوصا إلى السكن والصحة والمواد الأساسية والإعانات للعائلات وإلى الإعانات في مجال الكهرباء والغاز والماء حتى بعض الترتيبات التي هي بين أيديكم.

- وكتلة الأجور المتوقعة مازالت بالنسبة لسنة 2016، في حدود 2700 مليار دينار، بمعدل تغطية من الجباية العادية الذي هو في ارتفاع، فالجباية العادية تغطي حاليا أكثر من 60٪ من نفقات التسيير وتغطي تقريبا 110٪ أي أكثر من 100٪ الأجور فنحن من هذه الناحية ندخل في رواق أحسن مما كنا عليه.

(Les précomptes fiscaux) الناتجة عن الفوارق في الأسعار بين الأسعار للمستهلك والأسعار للمنتج التي ترهق حاليا كاهل المؤسسات وهي مؤسسات كبيرة وعلى رأسها سونلغاز والهيئات المسيرة للخدمات العمومية بين الأسعار للمستهلك والأسعار للمنتج والمواد المدعمة، وهو منهج لا بد من معالجته ولا يمكن أن تؤخره سنة بعد سنة.

وبالنسبة للكهرباء والغاز الطبيعي، يجدر التذكير هنا بأن التسعيرة الحالية للكهرباء والغاز الطبيعي مجمدة منذ سنة 2005 ولا تغطي تماما تكاليف الإنتاج ولا حتى تكاليف النقل.

كما أن عمليات التوريد بالكهرباء والربط بشبكات الغاز الطبيعي قد استفادت - ونحمد الله على ذلك - من برامج استثمارية معتبرة مكنت من ترقية الخدمات المقدمة وتوسيع شبكة في بلد كبير نعز بوجودنا فيه.

وبغض النظر عن عامل الترشيح، فمن الضروري تثمين هذه الاستثمارات التي أنجزت، والتي مخزونها كبير علما أن:

1 - المستوى الحالي للتسعيرة لا يغطي تكاليف الإنتاج؛
2 - تعديل تسعيرة الكهرباء والغاز الطبيعي سيتم بشكل تدريجي؛

3 - المستوى الجديد للتسعيرة سيكون في حدود معقولة وسوف لا يطبق بالنسبة للعائلات المتوسطة.

والشرائح التي تستفيد حاليا، بالنسبة للكهرباء، من التسعيرة الاجتماعية التي تمسّ جميع المستعملين ذوي الاستهلاك الأقل من 50 كيلواط / ساعي سنويا ستعرف توسعا، بالنظر إلى حساسية ووزن هذه الشريحة، ويجب التذكير بأن عدد العائلات المعنية سيقارب (02) مليون عائلة، يعني أكثر من 10 ملايين نسمة التي لا تمسها بصفة مباشرة إعادة النظر في تسعيرة الكهرباء.

ومن أجل تجنب كبح وتيرة التنمية، نتيجة لتقليص الموارد والإيرادات الناتجة عن استغلال المحروقات، باشرت وزارة المالية تحت إشراف الحكومة ضمن استراتيجية حكومية، في مسعى لتعبئة الموارد الداخلية ذات الطابع التجاري وتلك التي بحوزة المدّخرين والمواطنين موازاة مع التسوية البسيطة للوضع الضريبية للتجار الذين لديهم مبالغ لم تخضع للضريبة.

وبالتوازي مع تعبئة هذه الموارد وحتى يتم التخفيف

وصل هذا العجز - إذن - إلى مستوى لا يستهان به، بحيث يجب معالجته تدريجيا وبتبصر ومثابرة وشجاعة مع إعادة النظر في النمط الحالي لتمويل ميزانية الدولة؛ وسيتم امتصاص هذا العجز من خلال اللجوء بصفة تدريجية وجزئية إلى صندوق ضبط الإيرادات، ولكن إلى تعبئة أخرى متواجدة داخل الوطن وهي خارج القنوات التمويلية الكلاسيكية.

لقد أصبح هذا الاختلال بين الإيرادات والنفقات هيكليا وليس ظرفيا، وبدأ يهدد توازنات ميزانية الدولة، مما يتطلب القيام بمبادرات مهيكلة من طرف الهيئات الوطنية وبالأخص من طرف وزارة المالية تحت إشراف الحكومة وأجهزتها بهدف:

1 - تعبئة موارد جديدة عن طريق الخزينة والقطاع البنكي وكذا السوق المالية.

2 - باللجوء إلى مصرفة (Bancaisation) الموارد الموجودة حاليا خارج المسارات البنكية بكل قنواتها.

3 - تعبئة موارد جديدة تتمثل في الصناديق والمؤسسات ذات الرأسمال الاستثماري، يعني صناديق الاستثمار، لتمويل الرساميل الخاصة كمساهمة في المؤسسات وليس كمقترضة لها.

ودعما لهذا المسعى ولتحسين الموارد، تقرر - إذن - ابتداء من هذه السنة القيام بمراجعة معتدلة وتدرجية لتسعيرة بعض المواد (الوقود، الكهرباء والغاز...)، ويترتب عن هذا المسعى امتيازان اثنان يتمثلان في:

(1) تقريب الأسعار المطبقة من تكاليف الإنتاج، والفجوة بينهما كبيرة، والتقليص بالتالي من التوجهات الملاحظة نحو الاستهلاك المفرط، والتبذير والتهريب المتصلة بهذه المواد، باتخاذ إجراءات تحمي العائلات المتوسطة وتحمي كذلك بعض الأنشطة ذات الأولوية ومنها الفلاحة، أما بالنسبة للغازوال فإن المستوى العالمي من استهلاكه أكثر من 60٪ من استهلاكنا هو من الغازوال، يمس من ناحيته بمدخراتنا بالعملة الصعبة، وهو مسبب من ناحية ثانية في انتشار تلوث مضر بالمحيط بصحة المواطنين ومصدر لأضرار خطيرة، ووزير الصحة حاضر معنا، ولكن ما دام استهلاكه واسع النطاق فسيتم تعويض ارتفاع تسعيرته لصالح بعض الأنشطة الفلاحية والصيد البحري.

(2) التخفيف من المبالغ المرتفعة للاقتطاعات الجبائية

وكمعوض للتراجع في الاستثمار عن طريق الميزانية: يواصل نص قانون المالية لسنة 2016 انتهاج سياسة تشجيع الاستثمار وتحفيز المؤسسات الناشطة في القطاعات ذات القيمة المضافة والقطاعات التي تحل محل الاستيراد أو ما يسمى بـ (Substitution à l'importation).

إن هذا النص يعزز الخيار المكرس في القوانين السابقة وخصوصا في قانون المالية لسنة 2015، وقانون المالية التكميلي لسنة 2015، الذي حدد قطاعات ناشئة وقطاعات تعوّض الاستيراد وهي 12 قطاعا:

- الحديد والصلب،
- التجهيزات الكهربائية،
- قطاع الكيمياء الصناعية،
- شعب الميكانيك،
- الصناعة الصيدلانية،
- بناء السفن،
- قطاع التكنولوجيات المتقدمة،
- قطاع الصناعات الغذائية،
- قطاع النسيج،
- قطاع الجلود،
- قطاع الخشب.

واستمرارا للتحفيز والإعفاءات الجبائية المشجعة للاستثمار في هذه القطاعات المسجلة في قانون المالية لسنة 2015، فإن نص قانون المالية لسنة 2016 وضع آلية جبائية ومالية تهدف إلى تشجيع الاستثمار المحلي في القطاعات المذكورة، للتقليل من الاستيراد فيها وإحلال محلها العرض الداخلي.

وفي هذا الاتجاه، تم الرفع من الحقوق الجمركية، فيما يخص استيراد الحواسيب والحفاظات الواقية، وذلك لأن الإنتاج المحلي لهاتين السلعتين من بين مجموعة كبيرة من السلع، بدأنا فيها سنة 2015 وتنستمر فيها في 2018 بحول الله، لأن الإنتاج المحلي من هذه السلع يكاد يغطي الطلب من الناحية الكمية والتنوعية، وهو غير معقد تكنولوجيا ولا يستوجب استثمارات ضخمة.

وبالتوازي مع تشجيع الاستثمار والشعب الناشئة، فإننا نراعي المنتجات التي لا بد من مواصلة استيرادها، مع المحافظة على تكاليف إدخالها إلى الوطن، كما تمت بذلك إعادة النظر في نسبة الرسم على القيمة المضافة بتخفيضها

من التزامات الدولة تجاه المؤسسات العمومية التي تعاني من اختلالات، من جراء سياسات الدعم، بادرنا بمعالجة انتقائية لهذه الديون لإعادة الاعتبار لجدواها المالية ومن ثم المحافظة على ملاءمة وسيولة البنوك العمومية التي تقوم بتمويل هذه المؤسسات.

إن وضعية سونلغاز تشكل نموذجا معبرا عن هذا المسعى، وهي الشركة التي تراكت عليها ديون وليست وحدها، ديون سببها المستوى الحالي لأسعار الكهرباء؛ إن إجراء هندسة ملائمة سيسمح بمعالجة الديون المتراكمة للمؤسسات الكبرى في الجزائر، لكن هذه الهندسة لن تكون لها نجاعة كاملة إن لم تصحبها سياسة تدريجية لمراجعة أسعار الخدمات العمومية وأسعار بعض المواد التي ليست من الضروريات، تفاديا للاختلالات المستقبلية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الأعضاء،

(4) المبادئ الهيكلية لتدابير قانون المالية:

تتمحور التدابير الهيكلية لنص قانون المالية حول ما يأتي:

1 - الإحلال التدريجي للإيرادات العادية محل الإيرادات البترولية، والإيرادات البترولية أصبحت تسمى اليوم بالفرنسية (Une variable exogène) لا نتحكم فيها؛ فيشكل نص قانون المالية لسنة 2016 بداية منعرج هام وواعد، من حيث إيرادات الميزانية العامة للدولة، لمصادر الإنفاق العمومي، بحيث يتوقع، في سنة 2016، تحصيل ما يناهز 1600 مليار دينار كإيرادات بترولية مقابل ضعفها 3000 مليار دينار، كإيرادات عادية جبائية وكان عكس ذلك، وتجدر الملاحظة هنا أن عوائد أرباح الشركات العمومية وأقولها أمام هذا الجمع الكريم، عوائد أرباح الشركات العمومية الكبيرة والتي كان من المفروض أن ترجع إلى الدولة، كمساهم وحيد، لازالت ضئيلة، ضئيلة، ضئيلة، فاستثمارات الدولة في المؤسسات العمومية لا ترجع لها مداخيل.

فينطوي - إذن - تمويل ميزانية الدولة على تغيير نوعي معتبر، ذلك أن الجبائية غير البترولية المتأتية من النشاطات الاقتصادية تكاد أن تشكل - انطلاقا من هذه السنة إن شاء الله - ضعف ما تحصله الجبائية البترولية، وهو مؤشر حقيقي ولكنه لازال ضئيلا على تنويع تدريجي للاقتصاد.

2 - دعم الاستثمار الاقتصادي وتوسيعه كمكمل

5 - تطوير وتبسيط الإجراءات الجبائية وزيادة التحصيل الضريبي:

تهدف التدابير الواردة في نص قانون المالية لسنة 2016 إلى تحسين المردودية الجبائية من دون الرفع في النسب. فهي تهدف أساساً إلى اتباع طرق وأساليب لا مادية في التصريحات والتزامات الدفع، وذلك لوضع نظام تحصيلي عن بعد، وهو ما تندرج ضمنه عدة أحكام من هذا النص الذي هو أمامكم.

إن ذلك من شأنه أن يخفف تدريجياً من العوائق الناجمة عن إلزامية حضور الخاضعين للضريبة وعمليات الدفع نقداً.

6 - توسيع الرساميل وتوسيع التمويلات لفائدة المؤسسات العمومية:

وتدرج المادة 66 (من المشروع التي تقابلها المادة 62 من النص المصوّت عليه في الغرفة الأولى) حدوداً مقيدة وموضحة لفتح رأسمال المؤسسات العمومية، ولشراكة المؤسسات العمومية مع غيرها، لأن رصيدها كبير ورؤوس أموالها لازالت قليلة، ونحن في هذا المنعرج من إنفاق حكومي، إنفاق عمومي يتقهقر، وذلك تأكيداً لقاعدة موجودة قانوناً من قبل وهي مطبقة اليوم، أي منذ قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

إن هذه المادة التي أتت لا تستهدف أبداً ترخيصاً لفتح واسع النطاق لرأس المال المؤسسات العمومية، بل تستهدف ضمان بقاء المؤسسات التي تمت شراكات على مستواها من خلال الاحتفاظ بـ 34٪ من رأس المال خارج المؤسسات الاستراتيجية من طرف الدولة، لمدة خمس (5) سنوات، وهي النسبة التي تمنح للدولة حق النظر في سير هذه المؤسسات، فهي تسمح - مثلاً - بوقف أية عملية حل أو يوقف أية عملية بيع.

إضافة إلى ذلك، فقد تم التأكيد القانوني في نص القانون على شرطين آخرين من حيث الشراكة في رأس مال المؤسسات العمومية، بحيث:

- (1) إن المؤسسة العمومية، مهما كان حجمها أو القطاع الذي تنشط فيه، ليس بإمكانها فتح رأسمالها للأجانب فلا يكون إلا للمساهمات الوطنية المقيمة سواء كانت اعتبارية أو شخصية وبعد أخذ رأي السلطات العمومية؛
- (2) لا يمكن قانونياً اليوم أو غداً أو بعد غد القيام بأية

من 17٪ إلى 7٪ فيما يخص واردات المنتجين للمدخلات الموجهة لإنتاج المحضر المعدني المركز الذي يعتبر أحد العناصر الأساسية لإنتاج أغذية المواشي في قطاع الفلاحة. وتتم مواصلة النهوض بالمنتجين للقيمة المضافة على التراب الوطني، من خلال الإعفاء لمدة خمس (5) سنوات لكل من استثمر في 12 شعبة من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) أو من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) ومن الرسم على النشاط المهني (TAP)، بالإضافة إلى تخفيض بـ 3٪ من نسبة الفائدة المطبقة على القروض.

3 - عدم إدراج ضرائب جديدة وعدم رفع نسب الضرائب المتواجدة، باستثناء إعادة النظر في بعض الرسوم التي لم يتم تحيين مبالغها منذ أمد بعيد، لم يتم التنصيص في نص قانون المالية لسنة 2016 على أية ضريبة جديدة، كما لم يتم الرفع من نسب الضرائب الموجودة.

بهذا المسعى، تتجه الدولة وتتجه الحكومة نحو استقرار الجبائية المطبقة على المؤسسات وعلى الأشخاص وعلى العائلات، كوسيلة يعتمدها الاقتصاد الوطني وكأداة للمحافظة على القدرة الشرائية لمداخيل العائلات وكوسيلة كذلك لتعزيز هوامش المؤسسات المستثمرة في بلادنا حتى نحل بالاستثمار الداخلي الاستيراد.

يتم بذلك منح الأولوية لتوسيع الوعاء الضريبي بدلاً من إعادة النظر في النسب الضريبية، والتخفيف التدريجي لما يسمى عندنا بالضغط الجبائي على العائلات والمتعاملين الاقتصاديين مهما كانت طبيعتهم القانونية، المنتجين لقيم مضافة على أرض الوطن.

4 - تثبيت قواعد الاستثمار الأجنبي وتعزيزها: ينص القانون المتعلق بالاستثمار والذي هو قيد التعديل، مثلما هو معمول به دولياً، لأن قوانين الاستثمار (sont formatés au plan international) على قواعد وشروط قبول الاستثمار، قبل تكوين المؤسسات وقبل الشروع في استغلالها.

وحسب هذا المنظور، فإن إنشاء المؤسسات التي تأتي بعد الاستثمار واستغلالها بعد تحقيق الاستثمار، يتم تحديدها بموجب قوانين أخرى وهي الآن في قانون المالية، ويتم بذلك إدراج القاعدة 51/49 في نص قانون المالية وتوسيعها إلى كل النشاطات بعد أن كانت مطبقة على نشاطات الإنتاج، والآن وسعت إلى الخدمات وإلى الاستيراد.

تكملة لهذه المادة الموجودة في قانون المالية لـ 2015 وتعزيزاً لوضوح الرؤية في مجال الميزانية والمقرئية الميزانية تهدف المادة 71 من المشروع (التي تقابلها المادة 67 من النص المصوت عليه في الغرفة الأولى) إلى وضع أداة عملية فقط وليس بوضع أداة أساسية لأنها موجودة تطبيقاً للمادة 22 من القانون رقم 84-17 لسنة 1984، المتعلق بقوانين المالية لأنه لدينا قانون عضوي في البلد حتى إن لم يكتب هذا النعت لقوانين المالية والتي تنص على ما يلي: «يمكن إلغاء أي اعتماد يصبح غير ذي موضوع خلال السنة عن طريق التنظيم» ويمكن إعادة استعمال هذا الاعتمادات لتغطية النفقات الإلزامية المنصوص عليها قانوناً حسب طبيعة الميزانية ووفقاً للشروط المحددة عن طريق التنظيم». فالمادة 67 من نص قانون المالية لسنة 2016، التي تكمل المادة 22، تهدف - إذن - إلى منح الحكومة، باقتراح من وزير المالية، صلاحية اتخاذ مراسيم، بهدف استعمال موارد الميزانية بصفة مثلى وليس غير ذلك.

إن هذا الإجراء يسمح بتجنب تبعض الموارد الميزانية، من خلال تعبئتها لفائدة المشاريع التي هي في طور الإنجاز والانتها، عوض إبقائها مشتتة على مستوى مشاريع مجمدة، وتجب الإشارة هنا إلى أن البرلمان يحتفظ بحق الاطلاع والرقابة، بما أنه يتعين - وكتبت في المادة - على وزير المالية أن يقدم في نهاية كل سنة مالية، تفاصيل وأسباب عمليات الاستدراك التي تمت في هذا الإطار.

(6) القائمة الانتقائية للتدابير التشريعية والجبائية: إن اقتراحات التدابير التي تضمنها نص قانون المالية لسنة 2016، والتي تندرج ضمن المنظور العام والمحتوى السابق تحليله، يمكن رصدها في أربع فئات:

(1) تشجيع المؤسسة والإنتاج الوطني والاستثمار، من خلال:

- تخفيض نسبة الرسم على القيمة المضافة من 17٪ إلى 7٪ المطبقة على المواد الأولية الداخلة في إنتاج المحضّر المعدني المركز.

- الإعفاء من الحقوق الجمركية لعمليات إعادة استيراد المواد البترولية تحت النظام الجمركي لتحويلها خارج الوطن؛ نبدأ في عملية تجريبية إن شاء الله، فعوض أننا نشترى الغزوال 100٪ من الخارج، نصدره خاماً ونكمله في الخارج، وعوض أننا نستورده بنسبة 100٪ نستورده بـ 30٪

عملية شراكة من دون الموافقة الصريحة من طرف الهيئة الحكومية أي مجلس مساهمات الدولة، الذي يترأسه الوزير الأول والذي يجمع أكثر من 10 وزراء والذي يأخذ قراراته في هذا المجال حالة بحالة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مجموعة من الشركات الكبرى مثل سوناطراك وسونغاز وبما فيها شركات أخرى وغيرها، يخضع قانونها الأساسي لقوانين خاصة، تمنع فتح رأسمالها، فهي محصنة في هذا المجال.

(7) توسيع أدوات حشد الادخار ومصرفية الموارد والاقتصاد:

بعد قانون المالية التكميلي لسنة 2015، يأتي نص قانون المالية لسنة 2016 بتدابير تهدف إلى توسيع أدوات حشد المدخرات المتواجدة عندنا التي لا تسير في الاقتصاد كما هو مطلوب، ومصرفية الموارد والاقتصاد من خلال توضيح شروط سير المؤسسات وصناديق الاستثمار التي هي ضئيلة، ضئيلة عندنا، بالترقية بين شركات التسيير والشركات ذات الرأسمال الاستثماري، لتمكين كل واحدة منها من القيام بدورها الاقتصادي والمالي على الوجه الأكمل.

ويتعلق الأمر هنا بأداة جديدة - إن شاء الله - لتعزيز الرساميل الخاصة للمؤسسات وتفعيل السوق المالية التي هي في مستوى أدنى مما يجب أن تكون.

(8) التسيير الحذر اليقظ والأمثل لاعتمادات الميزانية: لقد أدخلت المادة 50 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 والذي صادقت عليه نظاماً لتأطير الميزانية في المدى المتوسط، ويسمح هذا النظام بتحديد تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة وعند الاقتضاء مديونية الدولة الداخلية أو الخارجية وكل ذلك لثلاث (3) سنوات وليس لكل سنة.

يلزم هذا التدبير الموجود في قانون المالية التكميلي بتحضير مشروع قانون المالية والمصادقة على ميزانية الدولة وتنفيذها، بهدف ضمان استدامة الميزانية المحددة بموجب الإطار الميزانياتي في المدى المتوسط، وهو أمر يعمل به في جميع البلدان الكبيرة مثل بلدنا وتحويل الإطار الميزانياتي من مبدأ سنوية النفقات والإيرادات إلى نظرة متوسطة المدى، تستبق المخاطر المالية وتتحكم في تسيير الميزانية بنفقاتها وإيراداتها بأسلوب حذر ويقظة فائقة واستعمال أمثل للموارد.

مراجعة نسبة الرسم على القيمة المضافة من 7٪ إلى 17٪ بالنسبة لكل استهلاك كبير في الغاز وكل استهلاك كبير في استهلاك الكهرباء ولقد قلت لكم بأن 2 مليون عائلة - تقريبا - أي 10 ملايين نسبة لا تمسها هذه النسبة.

- تعزيز الوسائل القانونية لمراقبة الفاعلين المتدخلين ضمن الدائرة التجارية لـ «إعادة تعبئة الهاتف النقال» لقد أدخلنا إجراء يعطي لوزير المالية ولإدارة الضرائب أن تنظر إلى التدفقات التي تمر عن طريق هذه العملية والتي يظهر فيها أنها غير خاضعة للضرائب.

- إعادة النظر في المبلغ الحالي للرسم على حرق الغازات الذي يقترح نقله من 8000 إلى 20000 دينار لكل ألف متر مكعب عادي.

- إعادة النظر في إتاحة الاستعمال المجاني للملك العمومي المائي، من أجل الاستغلال التجاري للموارد المائية.

- تسقيف نسبة الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية في مستوى 3٪ كحد أقصى، باستثناء الاستثمارات المحققة في الهضاب العليا والجنوب، وكذا أنظمة دعم إنشاء مناصب الشغل (ANSEJ- CNAC- ANGEM).

وأما حول تبسيط الإجراءات الإدارية: فسيكون ذلك من خلال:

- التفرقة بين عملية حساب رصيد الضريبة على أرباح الشركات وإجراء التصريح السنوي لهذه الضريبة.

- إنهاء الإجراء المتمثل في المراقبة وفي تعدد المراقبات الضريبية، ابتداء من السنة القادمة سنقلل من المراقبات، فعندما تمر مراقبة لا تصيف شيئا ولكننا سنوسع من المراقبة، عن طريق الوثائق، إثر مراقبة محاسبية ومراقبة الوضعية الجبائية، فلا نضيف مراقبة جبائية على مراقبة جبائية أخرى بل نوسعها.

- التخفيف من نظام لجان الطعن في مجال الضرائب.

- إنشاء ترخيص استعمال التجهيزات المستوردة بقبول مؤقت.

- والتخفيف من النظام الجمركي المطبق على المدخلات المستوردة لتحويلها من أجل إعادة تصديرها، فيجب أن ندخل كذلك في هذه العملية.

وإجراءات الشروع في غلق تدريجي لـ 6 حسابات من

لأن التحويل فقط هو الذي يتم في الخارج.

- تطبيق الحقوق الجمركية بمستوى 15٪ على أدوات الإعلام الآلي المستوردة.

- إنشاء نظام جبائي وجمركي تفضيلي كأداة للحفاظ على ما نسميه الشعب الصناعية الناشئة.

- توسيع إمكانية تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط وإدارتها من طرف متعاملين خواص يملكون أراض وتكون أراض غير فلاحية.

- إنشاء شركات تسيير في أنشطة رأس المال الاستثماري.

- إدماج أحكام ذات طابع مالي، من أجل تقويتها والحفاظ عليها من جراء التعديل الجاري لقانون الاستثمار، والمتعلقة بـ:

- الإبقاء على عتبة فتح رأس المال المؤسسات العمومية؛

- الإبقاء على اللجوء إلى التمويل المحلي للاستثمار كقاعدة أساسية، والسماح للجمعيات الرياضية الوطنية التي لها مدخرات والتي يمكن أن تقوم بمباشرة الاستثمارات، والتي ستوجه عائدها بصفة حصرية للمهام المحددة في قوانينها الأساسية.

(2) توجد مجموعة من الإجراءات التي تمس بتحيين النسب وتحسين مردودية الموارد العادية للدولة وذلك بـ:

- الرفع من الإتاوة المحصلة من أجل استعمال يخص الأملاك الوطنية المائية، من خلال اقتطاع الماء، من أجل ضخه في الآبار النفطية أو من أجل أي استعمال آخر في مجال المحروقات وليس في مجال الاستهلاك.

- مراجعة أسعار قسيمة السيارات، بإعفاء السيارات المهيأة بوقود الغاز الطبيعي المضغوط (GNC)، ويتعلق هذا التدبير برفع معقول جدا بالنسبة للتكاليف لأسعار القسيمة؛ إن تنفيذ هذا الحكم من شأنه أن يسمح بصيانة البنى التحتية للطرق والطرق السريعة وإعادة تأهيلها، لأن كلفة الرصيد الموجودة عندنا كبيرة.

- مراجعة الرسم على المواد النفطية (TPP) لرفعها بـ 1 دينار/ لتر بالنسبة للمازوت و5 دينار/ لتر بالنسبة للبنزين العادي و6 دينار/ لتر بالنسبة للبنزين الممتاز وبدون رصاص، وأمانة مني إليكم هذا الرفع في الضرائب يضاف إليه شيء قليل من التسعيرة ذاتها، ولكن تسعيرة كل من البنزين والوقود لا يزيد في اللتر عن أقصى حد ويكون بين 8 و8.5 دينار.

أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016.

يأتي نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016 في ظروف مغايرة للسنوات القليلة الماضية التي عرف فيها سعر برمبل النفط الخام ارتفاعا قياسيا صاحبه ارتفاع في إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، في حين تميزت هذه السنة عن سابقاتها بتقهقر أسعار المحروقات بشكل كبير في الأسواق العالمية، ترتب عنه انخفاض معتبر في عائدات الجزائر، وهو ما دفع باتجاه اعتماد استشرف حذر لعائدات الصادرات من هذه المادة الطاقوية التي تعتمد ميزانية الدولة على جبايتها بشكل رئيسي.

ولا شك أن هذه الظروف بتأثيراتها مهما كانت كبيرة أو صغيرة، تجعل من الاستمرار في انتهاج سياسة اقتصادية واجتماعية بعينها أمر فيه نظر، مع التغير الكبير الذي عرفته بلادنا على أصعدة كثيرة، سواء من حيث ارتفاع النمو الديمغرافي وضخامة المشاريع التنموية، والوضع الجديد الناجم عن الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات.

لقد انتهجت بلادنا منذ الاستقلال وإلى اليوم سياسة اجتماعية رائدة تجاه مواطنيها في العديد من المجالات، كالسكن، العلاج، التعليم، التشغيل، ودعم المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، الذي استفادت منه الفئات الهشة والميسورة على حد سواء، بل حتى مواطني دول مجاورة، وهو ما يجعل اعتماد الانتقائية في تقديم هذا الدعم واستحداث آليات أخرى لتقديمه ضرورة لا مفر منها، حتى يذهب الدعم لمستحقيه فقط.

وموضوع تقريرنا التمهيدي هذا هو الدراسة التي قامت بها لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، لنص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016، المحال عليها من لدن رئيس مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح، بتاريخ 2 ديسمبر 2015.

وفي هذا السياق، عقدت اللجنة اجتماعا بمقر المجلس يوم الأحد 6 ديسمبر 2015 برئاسة السيد عبد القادر شنيني، رئيس اللجنة، ناقشت فيه بتمعن الأحكام والتدابير التشريعية التي تضمنها النص.

كما عقدت اجتماعا آخر يوم الإثنين 7 ديسمبر 2015 برئاسة رئيس اللجنة، حضره السيد عبد الرحمان بن خالفة، وزير المالية، ممثل الحكومة، وقدم عرضا تناول فيه مختلف

التخصيص الخاص التي شرعنا فيها من أيام، لأننا بدأنا في عملية غلقها تدريجيا دون أن نمس بالبرامج.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

تلكم - إذن - أهم التدابير المقترحة ضمن نص قانون المالية لسنة 2016.

وفضلا عن المبالغ المقيدة في الميزانية وتنوع الأحكام التشريعية، يستهدف نص قانون المالية، في منظوره العام، المحافظة على التوازنات الأساسية ومواصلة هدف النمو وتعزيز سياسة التضامن الوطني والسياسات لفائدة الشرائح الهشة وذات الدخل البسيط والمتوسط، كما يستهدف السهر على تثبيت البعد النوعي وإعادة الاعتبار للقيمة كأساس للأجر المتقاضى مقابل العمل، ولتخصيص رؤوس الأموال كأساس لاستعمال وشراء وبيع السلع والخدمات واقتصادنا بحاجة إلى العودة للقيمة الحقيقية.

يعكس نص قانون المالية لسنة 2016 صورة بلد منشغل بالفعل - بالتراجع الهام لاحتياطاته وبالأثار السلبية على حساباته، لكن يبقى معتمدا على قدراته وطاقاته من أجل نمو اقتصادي أمثل وازدهار اجتماعي متواصل تحت قيادة فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، بفضل تعبئة كامل القوى الحية للوطن والأمة.

والله على ما أقول شهيد، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أحيل الكلمة الآن للسيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ليقرا على مسامعنا التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة في الموضوع.

السيد مقرر اللجنة المختصة: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أعرض عليكم التقرير التمهيدي الذي

دولار أمريكي.

حجم واردات السلع: سينخفض إلى 54.7 مليار دولار أمريكي.

معدل التضخم: توقع النص أن يكون في حدود 4.7%.

النمو الاقتصادي: حدد بـ 4.6% إجمالاً، و 4.7% خارج المحروقات.

II - ميزانية الدولة الإيرادات

توقع نص قانون المالية لسنة 2016 أن تصل إيرادات الميزانية إلى 4747.4 مليار دج.

وتبلغ عائدات الجباية البترولية 1682.6 مليار دج، أما الجباية العادية فتبلغ 2722.6 مليار دج.

النفقات

تقدر نفقات الميزانية لسنة 2016 بـ 7984.2 مليار دج، مسجلة انخفاضاً قدره 8.8%، مقارنة بما سجلته في قانون المالية التكميلي لسنة 2015، والتي وصلت إلى 8753.7 مليار دج، وهذا يرجع إلى انخفاض كل من نفقات التسيير بـ 3.3% ونفقات التجهيز بـ 16.0%، واللتين وصلتا إلى:

- 1 - نفقات التسيير: بلغت 4807.3 مليار دج.
- 2 - نفقات التجهيز: بلغت 3176.8 مليار دج.

وستصل التحويلات الاجتماعية سنة 2016، إلى 1840.5 مليار دج، أما الدعم الضمني غير المرصود في الميزانية فقد وصل نهاية سنة 2014، إلى 4552.1 مليار دج.

III - متاحات صندوق ضبط الإيرادات: ستبلغ 1797.4 مليار دج، في نهاية سنة 2016.

أما بخصوص عجز الميزانية، عجز الخزينة العمومية، ونتائج احتياطي الصرف أواخر سنة 2016، فسيصلون على التوالي، إلى:

- عجز الميزانية: سيصل إلى 3236.8 مليار دج،
- عجز الخزينة العمومية: سيصل إلى 2451.7 مليار دج،
- نتائج احتياطي الصرف أواخر سنة 2016: سيصل إلى 121.2 مليار دولار أمريكي.

V - التدابير التشريعية

تضمن نص قانون المالية لسنة 2016 حزمة من التدابير التشريعية الهامة ذات الأهداف المالية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية والثقافية... إلخ، هدفها تشجيع

المحاور والأحكام التي تضمنها النص، وتم فتح نقاش أثار فيه أعضاء اللجنة جملة من النقاط المتعلقة بما ورد فيه من أحكام وتدابير تشريعية، كما قدم ممثل الحكومة من جانبه الأجوبة والتوضيحات اللازمة بخصوص المواضيع التي تناولها الأعضاء.

وقد حضر الاجتماع إلى جانب ممثل الحكومة السيد طاهر خاوة، وزير العلاقات مع البرلمان، والسيد حاجي بابا عمي، الوزير المنتدب لدى وزير المالية، مكلف بالميزانية والاستشراف، وعدد من الموظفين السامين في وزارتي المالية والعلاقات مع البرلمان.

واختتمت اللجنة دراستها الأولية للنص في جلسة عمل عقدتها بمكتبها صبيحة يوم الأربعاء 9 ديسمبر 2015، برئاسة رئيس اللجنة، أجرت فيها تقييماً شاملاً لمجريات النقاش الذي دار بين أعضاء اللجنة وممثل الحكومة ووضعت اللمسات الأخيرة على هذا التقرير التمهيدي الذي تضمن ثلاثة محاور رئيسية هي: مقدمة، محتوى نص القانون والتدابير التشريعية التي تضمنها، النقاش الذي دار بين ممثل الحكومة وأعضاء اللجنة وخلاصة.

(1) محتوى نص القانون والتدابير التشريعية التي تضمنها:

يحتوي نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016 الذي نحن بصدد مناقشته اليوم على 95 مادة، تتعلق بشكل عام بالتوازنات المالية ووسائلها، والميزانية والعمليات المالية للدولة، وما ضخم من أموال لميزانيتها والتسيير والتجهيز ورخص البرامج، وعدد من التدابير التشريعية الهامة.

وستنطرق فيما يلي بالأرقام إلى محتوى هذا النص:

I - تأطير الاقتصاد الكلي والمالي لنص قانون المالية لسنة 2016:

تم تأطير نص قانون المالية لسنة 2016 على أساس المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية الآتية:

- السعر المرجعي الجبائي لبرميل البترول الخام: حدد بـ 37 دولاراً أمريكياً.
- سعر برميل البترول في السوق: حدد بـ 45 دولاراً أمريكياً.
- سعر الصرف: حدد بـ 98 دج للدولار الأمريكي الواحد.
- حجم صادرات المحروقات: سيصل إلى 26.4 مليار

يأتي في ظرف لا يمكن تجاهل صعوباته، وخصوه بأسئلة وملاحظات مست في العمق الأحكام التي تضمنها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

وفيما يلي - باختصار - الأسئلة التي طرحت وردود مثل الحكومة عليها:

1- النقاط التي أثارها أعضاء اللجنة:

المادة 2: المتعلقة بالزامية إعادة استثمار 30٪ من حصة الامتيازات الموافقة للإعفاءات الممنوحة، في إطار أجهزة دعم الاستثمار، يجدر التوضيح، أن تبقى هاته النسبة ضئيلة بالنظر للإعفاءات الممنوحة.

ومن جهة أخرى، ما هي أهمية إدراج هذا التعديل في قانون المالية، علما أن قانون الاستثمار هو في طور المراجعة؟
المادة 8: المتعلقة بمنح الخزينة العمومية رهنا قانونيا على جميع الأملاك العقارية للمدينين بالضريبة؛ أليس من شأن هذا التدبير فتح المجال لتحكم وتعسف الإدارة، ولاسيما وأن التشريع الساري المفعول ينص على هذا الإجراء؟

المادتان 9 المتعلقة بمراجعة تعريف القسيمة السنوية للسيارات، و15 المتعلقة بمراجعة الرسم على المنتجات البترولية، يلاحظ أن التسعيرة الجديدة للمازوت تتنافى والأهداف المعلن عنها، ولاسيما بالنسبة لتشجيع استعمال بدائل أخرى للوقود، على غرار غاز البترول المميع (GPL)، الذي يجد صعوبات أمام تعميم استعماله لدى الخواص وحتى لدى المؤسسات والهيئات العمومية، ألا يتعين التفكير في الآليات الكفيلة بتوجيه المستهلكين، لاستعمال هذا الوقود؟

لماذا تم فرض الرسم على القيمة المضافة، بنسبة 17٪ على حفاظات البالغين؟ أسوة باستهلاك المواد الطاقوية، أما كان من الأجدر اللجوء إلى مواد أخرى؟

ما هي المقاييس التي تم اعتمادها، في تسقيف استهلاك الكهرباء والغاز، والذي بموجبه ينتقل معدل الرسم على القيمة المضافة إلى 17٪؟ وهل تم تحديد الفئات السكانية المعنية بذلك؟ وهل تم الأخذ في الحسبان خصوصيات المناطق الجغرافية للوطن، ولاسيما وأن الاستهلاك يختلف من منطقة إلى أخرى؟

بخصوص الإجراءات الجبائية وتسوية النزاعات مع المكلفين، يلاحظ أن الإدارة لا تلجأ إلى استدعاء المعنيين، بالأمر من أجل تقديم توضيحاتهم، وهذا يعد تعسفا في حق

الاستثمار المنتج والمنشئ للثروة ولمناصب العمل، وتعزيز وتوسيع الاقتصاد الوطني، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وضمان اندماجه، وترقية الأنشطة وعمليات الشراكة بين المؤسسات العمومية والخاصة الجزائرية وكذا الأجنبية، وتبسيط وتحسين مناخ الاستثمار، وفيما يلي تلك التدابير:

- 1 - تخمين المعدلات وتحسين مردود الموارد العادية للدولة،
- 2 - تشجيع ودعم المؤسسة والإنتاج الوطني،
- 3 - ترقية الاستثمار وتسهيله،
- 4 - تبسيط الإجراءات الإدارية،
- 5 - تدابير إعادة تنظيم الإيرادات.

ويدخل تحت هذه التدابير جملة من التدابير الفرعية ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة.
فحوى النقاش الذي دار بين أعضاء اللجنة وممثل الحكومة

بعد أن استعرضنا، بإيجاز، محتوى نص القانون والتدابير التشريعية التي تضمنها، نتطرق فيما يلي - باختصار - إلى العرض الذي قدمه ممثل الحكومة لنص القانون، مع التركيز على النقاش الذي خص به أعضاء اللجنة نص القانون والأسئلة والانشغالات التي طرحوها على ممثل الحكومة والأجوبة والتوضيحات التي قدمها بشأنها.

I- تقديم ممثل الحكومة نص القانون

قبل تقديمه نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016، استعرض ممثل الحكومة بإيجاز واقع الاقتصاد العالمي وتوقعات المستقبل، والتحديات المحيطة بالاقتصاد الوطني في ظل انخفاض أسعار المحروقات وما صاحبها من تراجع في العائدات.

كما تناول تأطير الاقتصاد الكلي والمالي لنص هذا القانون، وتطرق إلى الانخفاض الذي سيمس كلا من واردات السلع وحجم الإيرادات من صادرات المحروقات؛ كما تطرق أيضا إلى متاحات صندوق ضبط الإيرادات، وسلط الضوء على الأحكام والتدابير التشريعية التي تضمنها النص، وشرح بتفصيل كبير أهداف تلك الأحكام.

II- النقاط التي أثارها أعضاء اللجنة وردود ممثل الحكومة عليها

لقد حظي نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016 باهتمام كبير من لدن أعضاء اللجنة، وبخاصة وأنه

المتجددة، وابتداء من السنة القادمة سيدعم كل من يستثمر في الطاقة الشمسية بـ 30٪، وسنضع نظاما يضمن السعر في نهاية المسار، ذلك أن الطاقات غير المتجددة أكثر كلفة من الطاقات الكلاسيكية، وهو شكل من أشكال الدعم من أجل التنويع الطاقوي؛ وعليه، فإن للحكومة نظرة بعيدة ومتوسطة المدى، وتخطيط كبير يمتد إلى العشر سنوات القادمة، لوضع النموذج المختلط للاستهلاك الطاقوي وللاتنقل الطاقوي، واستبدال الطاقات الرسوبية بالطاقات المتجددة.

- وبالنسبة لرفع سعر المازوت، أكد ممثل الحكومة أن أصحاب المهن الصغيرة مثلا الصيادين، سيحصلون على دعم من الدولة على سبيل التعويض، والشيء نفسه بالنسبة لمنتجي القمح والبقول... إلخ، وعليه فإن مسألة تعويض الفلاحين متكفل بها.

- وبالنسبة لكيفية تحديد مستويات تسقيف الكهرباء، أوضح ممثل الحكومة أنه تم الاعتماد على إحصائيات سلطات الضبط، العاملة في هذا المجال، ومن ثم فإن قرابة العشر ملايين سيخضعون للأسعار الثابتة، وهم غير معنيين بهاته الزيادات؛ وفي سياق الانتقال الطاقوي، أكد أنه على الصناعيين التوجه نحو الطاقات المتجددة سريعا، فهذا ما سيضمن لهم ربحية أكبر.

- وبخصوص الانشغالات الواردة بشأن تداعيات هذا النص على القدرة الشرائية للمواطن، أوضح ممثل الحكومة أن قطاع التجارة مهيا، ولاسيما وأن السوق عندنا يطبعها نوع من الاختلال، وبخاصة اتساع رقعة المضاربة في اقتصادنا، وغيرها من السلوكات التجارية السلبية.

- وبخصوص المادة 66، التي أثارت نقاشا واسعا، أوضح ممثل الحكومة أن أحكام هاته المادة مدرجة - سابقا - في قانون الاستثمار، وأن مراجعته تهدف إلى مواءمته مع القواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال، وأن قوانين الاستثمار عبر العالم تنص على الاستثمار في حد ذاته قبل الشركة؛ وعليه، فإن كل الأحكام التي ليست لها صلة بقانون الاستثمار، تم نقلها من قانون الاستثمار إلى أطرها الملائمة.

- وبشأن فتح رأسمال المؤسسات العمومية الاقتصادية، أوضح أنه في بداية العملية تبقى المؤسسة مُحْتَفَظَة بـ 34٪ من مجموع الحصص والأسهم الاجتماعية، مؤكدا أن القوانين التي تحكم بعض المؤسسات تمنع فتح رأسمالها،

المكلفين بالضريبة.

المادة 35: نصت على إلزامية تقديم المكلفين الذين ينجزون عمليات بالجملة، كشفا بقائمة لزبائنهم لإدارة الضرائب؟ ألا يشكل هذا مساسا بالبيانات الشخصية للمواطن؟

المادة 37: لماذا تم استبدال شركة «سونالغاز» بوكلاء شركات توزيع الكهرباء والغاز؟

المادة 40: التي تهدف إلى تشديد العقوبات الجمركية المنصبة، لاسيما على الألعاب النارية، لماذا لا يتم بالموازاة مع ذلك تعزيز المراقبة الجمركية لمنع دخول هاته المواد؟

المادة 55: التي تسمح بالجوء إلى التمويلات الخارجية لإنجاز الاستثمارات الاستراتيجية، من طرف المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري، لماذا لم يتم تحديد المؤسسات المعنية بهذا الإجراء أو إخضاعها لدراسة لجنة مشتركة، تضم الحكومة وأعضاء من البرلمان وكذا بنك الجزائر؟ وهذا نظرا لتداعيات هذا الإجراء على الاقتصاد الوطني، من جهة، وللتجارب السابقة في هذا المجال، من جهة أخرى؟

المادة 52: لماذا لم يذكر أن الشركة الوطنية «سوناطراك» أو شركاؤها، هي المخولة بتقديم طلبات حرق الغاز؟

المادة 62: المتعلقة بفتح الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية الوطنية، ما هي المؤسسات المعنية بذلك، ولماذا لم يتم استبعاد القطاعات الاستراتيجية من مجال تطبيق هذا التدبير، ولاسيما تلك المتعلقة بالطاقة، الدفاع الوطني... إلخ؟

وعطفا على هذا، يعد من غير الملائم التنازل الكلي عن المؤسسات بعد انقضاء خمس (5) سنوات.

المادة 66: ما هي أسباب مراجعة قاعدة 49-51، ولاسيما وأن قانون الاستثمار هو في طور المراجعة؟

المادة 67: ما هي الأوضاع التي واجهتها وزارة المالية على أرض الواقع، والتي دعتنا إلى سن هذا الإجراء؟ وهل يمكن تقديم أمثلة عملية على ذلك؟

2- ردود ممثل الحكومة:

أجمل ممثل الحكومة ردوده على ما ورد في مداخلات الأعضاء من أسئلة بما يلي:

- بشأن النموذج الطاقوي الوطني، أكد أن هذا النموذج بصدد البناء في بلادنا، هذا إلى جانب توفرنا على صندوق الانتقال الطاقوي وكذا الصندوق الخاص بالطاقات

وإنما للتمويلات الخارجية، وثمة فرق بين المدلولين، لأن هاته التمويلات تقتضي المشاركة في الأرباح والخسائر، وهو إجراء يقوم به الجميع في المشاريع الكبرى، وهو ما أتى به النص الذي سيدخلنا في تركيبات عصرية، هي التمويلات المختلطة.

وبخصوص قاعدة 51/49 والمتعلقة بكيفية إنجاز الاستثمارات الأجنبية، أكد ممثل الحكومة أنه في إطار مراجعة قانون الاستثمار، تم إدراج مجمل الأحكام ذات الطابع المالي - التي تضمنها - في قانون المالية؛ إضافة إلى ذلك تم توسيعها لممارسة أنشطة الاستيراد والخدمات.

وبشأن المادة 67 التي تسمح لوزير المالية بتجميد أو إلغاء الاعتمادات خلال السنة المالية، أكد ممثل الحكومة أن هذا الإجراء يندرج في سياق التسيير الحذر واليقظ للميزانية، وهو مبدأ أدرج في المادة 22 من القانون رقم 84-17، المؤرخ في 7 يوليو سنة 1984، والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، وجاء تتميم المادة المذكورة بهدف إدخال آلية للتطبيق فقط؛ وهذا بقصد - لاسيما - تعبئة الموارد المالية المتوفرة، واستعمالها استعمالا ملائما؛ كما أوضح أن هذا الإجراء معمول به في العديد من الدول.

الخلاصة

لقد تضمن نص قانون المالية لسنة 2016 حزمة من التدابير التشريعية الهامة ذات الأهداف المالية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية... إلخ، هدفها تشجيع الاستثمار المنتج والمنشئ للثروة ولناصب العمل، وتعزيز وتنويع الاقتصاد الوطني، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وضمان اندماجه، وترقية الأنشطة وعمليات الشراكة بين المؤسسات العمومية والخاصة الجزائرية وكذا الأجنبية، وتبسيط وتحسين مناخ الاستثمار. وفيما يلي تلك التدابير: تحسين المعدلات وتحسين مردود الموارد العادية للدولة، تشجيع ودعم المؤسسة والإنتاج الوطني، ترقية الاستثمار وتسهيله، تبسيط الإجراءات الإدارية وتدابير تتعلق بإعادة تنظيم الإيرادات.

ذلكم، سيدي الرئيس المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلسنا الموقر، هو التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016؛ شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مثل شركات: سوناطراك، سونالغاز، إتصالات الجزائر... إلخ، لذا فإن المؤسسات الاستراتيجية غير معنية بهذا الإجراء؛ إضافة إلى ذلك، يتولى مجلس مساهمات الدولة دراسة هذا الموضوع حالة بحالة؛ أما بالنسبة للبنوك، فإن الأمر مرهون بالحصول على موافقة مجلس القرض والنقد، مؤكدا أنه لا يجب التخوف من هذا الإجراء، لأنه من شأنه إعطاء نفس جديد للمؤسسات، وبخاصة في ظل تراجع موارد الميزانية.

وبخصوص إلزامية إعادة استثمار 30٪ من حصة الأرباح الموافقة للامتيازات الممنوحة في إطار أنظمة دعم الاستثمار، أوضح أن تطبيق إلزامية إعادة هاته الحصص عرف عدة صعوبات، ولاسيما في مجال تحديد حجم الامتيازات الممنوحة، كون بعض الامتيازات الممنوحة لا تمثل للمؤسسة سوى دعم لسيولة خزينتها، أما البعض الآخر فيُعد قابلا للخصم، وأشار من جهة أخرى، إلى أن العملية تثقل متابعة التسيير الجبائي للمكلفين بالضريبة.

- وبشأن تعديل تعريف قسيمة السيارات، أوضح ممثل الحكومة أن الدولة أنفقت خلال السنوات الماضية، أموالا باهظة من أجل إنجاز الطرق والطرق السيارة وبتحويل ميزانية الدولة، وبالتالي، فإن هذا التدبير يهدف إلى تمكين الميزانية من موارد إضافية للتكفل بعمليات ترميم البنى التحتية للطرق والطرق السيارة المنجزة وصيانتها، كما أفاد أنه تم استبعاد السيارات التي تسيير بوقود غاز البترول المميع من ذلك.

وبالنسبة لبرنامج الامتثال الجبائي الإرادي، أكد أن الرسم المفروض والمحدد بـ 7٪ يعني التجار الذين لم يدفعوا الضرائب فقط، والإنصاف يقتضي أن يساهموا بجانب من العبء الضريبي، والعملية تعد تسوية للوضعية الجبائية ستلحقها مبادرات أخرى في مجال احتواء الأموال خارج المجال البنكي، ولاسيما وأن المرحلة الأولى أعطت ثمارها، وهنا أكد ممثل الحكومة، أن جزءا من الموارد التي فقدت من إيرادات الجباية البترولية، تم تعويضها بواسطة هاته المدخرات.

وعن اللجوء للتمويلات الخارجية، أكد ممثل الحكومة أن هذا الإجراء موجود أيضا في قانون الاستثمار، ونبه إلى أن الاستدانة الكلاسيكية من الخارج مازالت ممنوعة، وفي نص قانون المالية لسنة 2016، لم يتم التطرق لمسألة الاستدانة

صحيح أن انخفاض أسعار البترول وتراجع سعره إلى أقل من 40 دولارا للبرميل، أثر سلبيًا على اقتصادنا الوطني؛ هذا الانهيار المخيف لعملتنا انجر منه ارتفاعا ملحوظا في أسعار المواد الاستهلاكية ومختلف المنتجات الاستهلاكية المستوردة، كما أثر وسيؤثر سلبيًا على نسبة التضخم وكذا على نوعية معيشة المواطن الجزائري.

كما يعود - سيدي الرئيس، سيدي الوزير - هذا الداء لسبب فائض وضخامة السيولة في السوق السوداء خارج البنوك التي تقدر - حسب المختصين - ما يعادل 40 مليار دولار.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير

تعلمون أن دخول إيران السوق الدولية للنفط ابتداء من 2016، سيؤثر سلبيًا على أسعار البترول، حيث توقع خبراء البنك الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أن إيران ستضخ مليون برميل جديد في السوق العالمية، ما يحدث وفرة كبيرة في سوق النفط الذي سيتهاوى إلى ما دون الأربعين دولارا بداية من جانفي 2016، وهو ما يشكل خطرا إضافيا على استقرار التوازنات المالية في بلادنا.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

إن هذا المشروع يأتي في إطار تجسيد مخطط فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة لدعم النمو وفق مقتضيات المرحلة.

صحيح أن مشروع قانون المالية 2016 الذي ناقشه اليوم يقترح أحكاما ضريبية جديدة وتعديلات لبعض الأحكام المعمول بها حاليا، بهدف خلق موارد إضافية لميزانية الدولة وتخفيف الآلية الضريبية لصالح الاستثمارات، هذا شيء جيد، وقد راجع هذا النص قيمة قسيمة السيارات برفعها حسب نوع وعمر وقدرة السيارة، نعم هذا كذلك شيء معقول، لكن في المقابل لا بد أن ينعكس ذلك في الميدان أي في صيانة وإعادة تأهيل الطرق والطرق السريعة المنجزة، ويقترح كذلك مشروع قانون الإعفاء من قسيمة السيارات للمركبات التي تسير بغاز النفط الوقود المسال والغاز الطبيعي المضغوط، وهذا لتشجيع استعمال الوقود النظيف وهذا شيء جيد، ووضع حد لتفريجه، وهذا شيء جيد كثيرا، كذلك رفع الزيادات في قيمة الرسم علة فواتير

السيد الرئيس: شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة على قراءته التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة في الموضوع. ننتقل الآن إلى الجزء الثاني من هذه الجلسة والمخصص للنقاش العام، وفيه أذكر بما سبق لي وأن قلته في بداية الجلسة، وهو تمكين كل مسجل من أخذ الكلمة في حدود سبع (07) دقائق ولرؤساء المجموعات البرلمانية ربع ساعة أي (15) دقيقة، وبعدها سوف نسمح للسيد وزير المالية، ممثل الحكومة بالرد على مختلف الأسئلة التي ستطرح في هذه الجلسة.

إذن، نشرع في النقاش والمتدخل الأول هو السيد صالح دراجي، الكلمة لك.

السيد صالح دراجي: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

إطارات الدولة المرافقة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

تعيش بلادنا أزمة مالية لا سابق لها، ولو أن السلطات العمومية وبما فيها الحكومة لم تقر بها صراحة إلى حد الآن، وهذا نشاهده من خلال تقهقر عملتنا في سوق العملات الذي لم تعرفه بلادنا منذ الاستقلال مقارنة بالدولار والأورو، حيث أصبح الدينار الجزائري - للأسف الشديد - الأضعف على المستوى المغربي، كما أصبحنا نحتل مراتب متأخرة عالميا في هذا الميدان.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

لا بد من قول الحقيقة للشعب الجزائري، رفعنا من قيمة الضرائب وسترفع مستقبلا هذه القيمة، إنها الحقيقة، والشعب الجزائري يتماشى معها فهو شعب متضامن وسوف يتضامن مع حكومته ومع دولته، يجب علينا أن نكون أولا صرحاء مع أنفسنا ومع شعبنا هذا هو الخطاب.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

الماء بنسبة 4٪ للولايات الشمالية و2٪ لولايات الجنوب، كما يقترح أيضا نسبة الرسم على القيمة المضافة على غاز البترول السائل «المازوت» والكهرباء وهذا معقول ولكن - سيدي الرئيس، سيدي الوزير - نود لو كان الارتفاع تدريجيا وكان من الأجدر تحضير المواطن الجزائري لهذه الزيادات.

كما يقترح مشروع قانون المالية 2016، تخفيفات جبائية لصالح الاستثمار، والسماح للشركات الجزائرية بالحصول على تمويلات أجنبية للمشاريع الوطنية حتى المشاريع الكبرى حسب قانون المالية لسنة 2016، حيث كانت هذه الأخيرة ممنوعة منذ سنة 2009 وهذا ضروري لإنعاش اقتصادنا الوطني.

الشيء الإيجابي الذي نشمنه هو رفع الغلاف المالي المخصص لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، والتي زادت ميزانيتها، تماشيا مع دعم الدولة للقطاع الذي تعول عليه من أجل خلق ثروة بديلة عن الطاقة ورصد غلاف مالي له فاق 55 مليار دج.

هذا القطاع يعتبر العمود الفقري في الدول المتطورة.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

فيما يخص المادتين 66 و67 والله إنني أتساءل، فمن جهة نشكو حال البلاد الذي يمر بأزمة... لا بد من فتح القطاع، لا يعقل أن تكون مؤسسات عمومية عاجزة وتزيد في ضخ أموال من الخزينة العمومية وهي من جيوب الجزائريين، فلا يمكننا أن نضع المصل لجثة إسمحو لي.

فيما يخص المادتين اللتين أسألتا كثيرا من الخبر واللعب، لا أرى مانعا إن كان هذا يخدم مصالح الجزائر، صحيح أن هذا القانون نوعا ما حار، إنه مملوء بالتوابل - سيدي الوزير - لكن كنت أود إعداد الجزائريين، لأن التوابل جد قوية.

حانت الفرصة حتى نخرج من هذه الأزمة بقوة أكبر والانتقال إلى الاستثمار المنتج والتركيز على الصناعة والفلاحة، كأساس لبناء الاقتصاد الوطني؛ إن الأزمة لا تعني بأي شكل من الأشكال التخلي عن الجانب الاجتماعي، حيث لا بد من مواصلة الدعم للفئات الهشة وتلك التي تحتاج حقيقة إلى دعم الحكومة وحماية القدرة الشرائية للمواطنين، أي الإعانات الهادفة، يجب وقف النزيف، سيدي الرئيس، سيدي الوزير.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

لإيجاد مخرج جزئي لهذه الأزمة قام قطاعكم بعملية: «المطابقة الجبائية الإرادية» مثلما نص عليه قانون المالية التكميلي 2015، بهدف دمج رؤوس أموال السوق الموازية في البنوك.

وحدد هذا الإجراء تاريخ 31 ديسمبر 2016، كأخر أجل لانقضاء هذه العملية، موضحا أنه بعد انقضاء هذه الفترة سيتم إخضاع مالكي رؤوس الأموال إلى عقوبات.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

مامدى نجاعة هذه العملية التي اقترحتها؟

لنجاعة هذا القرار ولاسترجاع هبة وقوة الدولة...

السيد الرئيس: لا بد من إيقاف الكلمة؛ الكلمة الآن للسيد العمري لكحل.

السيد العمري لكحل: شكر سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

الفضليات، الأفاضل،

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد معالي وزير المالية،

السيدات والسادة معالي الوزراء،

السيدات والسادة المرافقون لمعالي الوزراء،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

ولأن قانون المالية للسنة المقبلة يأتي ضمن السياسة المطبقة لمواصلة تنفيذ المخطط الخماسي 2015-2019 المسطر من لدن فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، ينبغي على الجميع أن يعي أن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وتدحرجها إلى مستويات منخفضة ستؤدي حتما إلى اختلالات في الموارد وفي الميزانيات لكل دولة؛ وبلدنا الجزائر ليس في منأى عن هذه التقلبات، خاصة وأن صادراتنا نحو الخارج، أكثر من 90٪ مصدرها المحروقات، ولذلك بات من الضروري اللجوء إلى تنويع الصادرات نحو الخارج وتعزيز الاستثمار وخلق الثروة المحلية وتشجيعها.

أحيائها والتلوث البيئي، وما ينجر عنه من أوبئة وأمراض مستعصية، مثل الربو والحساسية والروماتيزم وهذا بشهادة الخبراء، إذ أصبحت تشكل عائقا كبيرا بالنسبة للقائمين على علاجها والسيد وزير الصحة موجود معنا، وكما سبق ذكره رغم النداءات من طرف المنظمات والخيريين وحتى تعليمات القاضي الأول في البلاد لم تحترم.

السيد الرئيس،

كما لا يخفى على أحد أن الضريبة هي عبارة عن مساهمة مالية إجبارية يقوم بدفعها الأفراد دون مقابل، ومع توسع نطاق وأنواع الضرائب نتج عنه ظاهرة خطيرة سميت بالتهرب الضريبي، التي أصبحت تهدد اقتصاديات الدول المتخلفة، وتحاليل المكلفين بالضريبة على الإدارة الجبائية، مستخدمين في ذلك طرق وأساليب، سواء أكان ذلك بطريقة مشروعة وتسمى بالتهرب الضريبي، أو بطريقة غير مباشرة وتسمى بالغش الضريبي، فهذا يحول دون تحقيق الدولة لأهداف وسياسات اقتصادية واجتماعية التي تسعى لمعالجة هذه الظاهرة.

السيد وزير المالية المحترم،

متى نبث روح الوعي والحس الوطني في نفوس هؤلاء المعنيين بتسديد حقوق الدولة والمجتمع، وأن يرقى مجتمعنا إلى مصاف المجتمعات الراقية، في أن الذي يسدد الضريبة يعتبر إنسانا مثاليا وله مكانة مرموقة في المجتمع؟

وللأسف - السيد الرئيس - أن ما هو موجود ببلادنا على مستوى المحاكم الجزائية يقدر بالمئات وبعدهد كبير من الملايين.

السيد الرئيس،

لا يخفى على أحد أن أسواقنا الوطنية أصبحت مليئة بالمنتجات المغشوشة والمقلدة، بل إن الكثير منها ضار وليست له منافع، خصوصا المواد الغذائية ومواد التجميل وغيرها.

وكما نلاحظ أن ضعف أداء الجهات الرقابية وعدم مقدرتها على تغطية الأسواق بالكامل، وكذلك عدم أداء دورها بالشكل الأمثل الذي يضمن الحفاظ على الصحة العامة للأفراد، وحمائتهم من أضرار السلع التي تدخل في تركيبها بعض المواد الضارة، المنتشرة بشكل كبير جدا، وأن هذه المنتجات والسلع ذات الارتباط الوثيق بالاستخدام الأدمي مما نتج عن هذه السلبيات آثار ونتائج صحية غير

ويأتي في مقدمة هذه الثروات - سيدي الرئيس - القطاع الفلاحي.

سيدي الرئيس،

إن بلدنا يمتد على مساحة 2.3 مليون كلم² وبها أكثر من 8.5 هكتار أرضا صالحة للزراعة، منها 3,5 مليون هكتار مخصصة للحبوب بشتى أنواعها.

السيد الرئيس،

لعل من أبرز ما يعانیه القطاع الزراعي هو مياه السقي، وقد أثبتت التجارب في الميدان أن الهكتار الواحد المسقي بالري التكميلي يتراوح مردوده ما بين 70-80 قنطارا في الهكتار، فلو كان لدينا 2 مليون هكتار من الأراضي المسقية، لاستطعنا أن نسد احتياجاتنا من الحبوب ونقوم بتصدير الباقي نحو الخارج، والعودة إلى سابق عهد الجزائر أنها «مطمورة روما» وما تصريحات وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري وهو معنا الآن أن الجزائر ستبلغ في السنين القليلة القادمة 2 مليون هكتار مسقي، فإن تحقق هذا الحلم فسوف نصل إلى الغاية المنشودة.

السيد الرئيس،

وما يبعث على الارتياح في هذا المجال، هو الاهتمام الذي أولته القيادة السياسية في البلاد للقطاع الفلاحي من طرف فخامة السيد رئيس الجمهورية، وتجسيد هذه السياسة من طرف الوزير الأول، السيد عبد المالك سلال في لقاء الحكومة مع الولاية ولقائه مع الفلاحين في عيدهم 41، بعين الدفلى، وستؤتي هذه السياسة أكلها، وتعويض صادرات المحروقات بصادرات المنتجات الزراعية.

السيد الرئيس،

وإلا كيف نفسر غزو الإسمنت الذي يلتهم عشرات الهكتارات من أخصب وأجود أنواع الأراضي الزراعية، على طول الشريط الساحلي للوطن، وخاصة سهل متيجة.

السيد الرئيس المحترم،

إذا كان من سبقونا قد استصلحوا أراضي متيجة وحافظوا على أراضيها الخصبة، فهل من المعقول أن تقوم الدولة الوطنية باغتتيال هذه الثروة، تحت مبررات توسيع العاصمة التي يمكن لها أن تتسع في غير متيجة؟

السيد الرئيس،

إن الضائقة التي تعيشها العاصمة الجزائرية اليوم، تبعث على القلق حقا، فيما يخص التنقلات داخل

منح معظم المشاريع الضخمة بالتراضي لمؤسسات فاشلة؛ والأسوء في كل هذا أن هذه المشاريع لم تنطلق بعد، رغم أن اللجوء لحالات منح الصفقات بالتراضي يحددها قانون الصفقات العمومية لحالات خاصة واستثنائية، لكن ما عرفه قطاع الأشغال العمومية في هذا الشأن جعل الاستثناء هو القاعدة وحتى قطاع السكن لم يسلم هو الآخر من ظاهرة منح الصفقات بالتراضي، وأفتح قوسا هنا لتثمين قرار السيد الوزير للأشغال العمومية الذي اتخذته يوم السبت 05 ديسمبر، والقاضي بمنع اللجوء لمنح صفقات الأشغال العمومية بالتراضي واللجوء للمناقصات، وهنا لا بد من التجديد على مراعاة الوقت والتنوع والتكلفة في هذه المناقصات حتى نقطع الطريق على كل أشكال المحاباة والتلاعب، كما نتمنى أن تتمدد قرارات السيد وزير الأشغال العمومية لتشمل سحب المشاريع من المؤسسات الفاشلة أو تلك التي عجزت عن مباشرة المشاريع أو إنجازها في وقتها؛ وأستغل هذه المناسبة للفت انتباه السيد وزير الأشغال العمومية لتضرر الطرقات البلدية والولاية بولاية المدية من استعمال شاحنات الوزن الثقيل والتي لا تحترم الحمولة المسموح بها، مما أثر على حالة هذه الطرقات عبر الولاية.

قطاع الفلاحة: إن التحديات الخارجية والداخلية التي رافقت إعداد قانون المالية لسنة 2016، تحتم على الحكومة أن تراعي قطاع الفلاحة، من أجل بناء اقتصاد بديل خارج المحروقات، ولعل القرارات التي أعلن عنها السيد الوزير الأول بمناسبة الذكرى 41 لتأسيس الاتحاد العام للفلاحين الجزائريين، والمتمثلة في تطوير الشعب الفلاحية الاستراتيجية، على غرار الحبوب والحبوب، وتوسيع المساحات المسقية وتحديث المكننة وتأهيل اليد العاملة، كلها قرارات تستحق كل التشجيع وندعو لمتابعة تنفيذها على أرض الواقع؛ وهنا يجب التنبيه لظاهرة خطيرة يعرفها القطاع الفلاحي والمتمثلة في المستثمرات الفلاحية التي تم تحويلها عن الغرض الذي منحت من أجله، لدرجة أن بعض المستفيدين من هذه المستثمرات قام بتشييد مصانع وحظائر لتوقف الشاحنات فيها، بل وصل الأمر في بعض الحالات لتأجير أراضي هذه المستثمرات لوكلاء السيارات وبعض المستثمرين لاستغلالها كحظائر للحاويات أو ما يشبه الميناء الجاف؛ وهنا أدعو لتفعيل دور المستشفيات

مقبولة، كانتشار الأمراض الخطيرة ومنها السرطان، ويرافق ذلك ضعف واضح وجلي في مستوى الثقافة والوعي لدى العامة في هذا الجانب.

وإن هذه السلع ذات آثار اقتصادية سلبية على الفرد والمجتمع، لما تشكله من استنزاف كبير للأسرة وقدرتها الشرائية، كما أن هذه المنتجات تتصف دائما بذات عمر افتراضي قصير المدى، وبالتالي كثرة استهلاك هذه المواد والضغط على الأسرة وقدرته الشرائية.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد العمري لكحل؛ الكلمة الآن للسيد بلقاسم قارة.

السيد بلقاسم قارة: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زميلاتي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

تشكل مناقشة قانون المالية محطة للتعقيم وفرصة لإعادة النظر في السياسة الحكومية المتبعة.

السيد الرئيس،

لقد أنفقت الحكومة وعلى عدة مراحل ميزانية ضخمة لدعم المؤسسات العمومية، لكن دون نتائج ملموسة، حيث بلغ حجم الأموال التي أنفقتها الحكومة في هذا المجال 12 مليار دولار، وهنا أوجه حديثي لمعالي وزير المالية، راجيا منه أن تتوقف الحكومة عن الدعم غير المجدي للمؤسسات العمومية الفاشلة، لأن هذا الدعم أصبح يمثل شكلا من أشكال التبذير.

السيد الرئيس،

من المفيد، بل من الجميل أن نتحدث عن ترشيد النفقات والتششف، لكن كيف يتحقق ذلك ولازلنا نشهد منح صفقات المشاريع الكبرى بالتراضي، كما حدث في قطاع الأشغال العمومية في الفترة السابقة والتي تم خلالها

والكلام، وإن كان - للأسف - هذا الكلام أحيانا عنيفا ومهينا، لكن هذا لا يلزمنا بأن نغمض أعيننا على بعض الانزلاقات الخاصة، خاصة في هذا الطرف الصعب جدا، سواء على الصعيد الاقتصادي والمالي أو فيما يخص أمن المنطقة التي تنتمي إليها الجزائر.

فعلا - سيدي الرئيس - إن التشكيك في مصداقية وشرعية المؤسسات، وحتى في وجودها وقدرتها على أعلى مستوى، والذي يروج هنا وهناك مرفوقا بالتخويف، يستوجبنا ويحثنا قبل التطرق إلى مضمون المشروع المطروح علينا للنقاش، بالقول إن هذا التشكيك لامبرر موضوعي له، بحيث إن قانون المالية لسنة 2016، على سبيل المثال، لم يأت بصفة عفوية من العدم أو من فراغ مؤسساتي، وكأنه ظهر ظهور التولد الذاتي، بل وصل إلينا بعد العبور على عدة محطات شاقة، والتي اجتهد من خلالها الكثير والكثير من أولئك الذين يهمهم الأمر على مختلف مستويات الدولة والذين نثمن جهودهم.

وهذا يبين بوضوح أن التشكيك في وجود المؤسسات، مهما كانت، وفي قدرتها، على القيام بمهامها أمر مبالغ فيه، إذ ينبثق من معاناة سطحية أو حسابات سياسية، تكاد تبعدنا عن المسائل الجوهرية وتحول أنظار الرأي العام من الأهم إلى الوهم.

صحيح - سيدي الرئيس - أن المسار العادي المتعلق بإعداد قانون المالية على وجه الخصوص، قد تشوش عليه ربما بعض التدخلات من خارج الهياكل، بهدف ضمان مصالح فتوية أو خاصة، على حساب المصلحة العليا للبلاد، مثلما يحدث في كل الدول، لكن هذا لا يعني أن مؤسسات الدولة مشلولة ونائمة وأن الجزائر يتيمة، وأن المجال مفتوح لمن هب ودب لكي يفعل ما يشاء.

أما فيما تعلق بمضمون قانون المالية، ونظرا لما قد يكون غامضا إلى حد ما، أريد أن أطلب توضيحا بخصوص بعض الخيارات التي تمت، سواء في إطار سياسة الميزانية أو في إطار السياسة الجبائية المقترحتين، للتصدي للوضع الاقتصادي والمالي الصعب الذي تمر به البلاد.

السؤال الأول: إذا اعتبرنا بأن النمو في بلادنا قد كان يجره دائما الإنفاق العمومي، وأن إنعاش النشاط الاقتصادي مرتبط بدهاء بالعجز في الميزانية، كيف نواجهه، في هذه الحالة وفي أن واحد، التصدي للبطالة والتقليص من عجز الميزانية

والرقابة لمتابعة النشاط والاستثمارات الفلاحية كي لا تحيد عن الهدف الذي منحت من أجله.

وهذا بحد ذاته يشكل واحدا من أكثر مظاهر التهريب الضريبي، بحكم أن هؤلاء الفلاحين لا يدفعون الضرائب عن هذا النشاط غير الشرعي ويزاولونه دون سجل تجاري، وهنا أدعو لتفعيل دور الرقابة والمتابعة للنشاط والاستثمارات الفلاحية كي لا تحيد عن الهدف الذي منحت من أجله. هذا ما أردت أن أساهم به في مناقشة قانون المالية، شكرا على حسن إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم قارة؛ الكلمة الآن للسيد الهاشمي جيار.

السيد الهاشمي جيار: شكرا سيدي الرئيس.

دولة الرئيس الموقر،

معالي الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي الأعزاء،

الحضور الكريم،

السلام عليكم.

ما حدث مؤخرا بمناسبة النقاش حول قانون المالية لسنة 2016، وما يجري من تعاليق بخصوص بعض المواد، بقدر ما يكون - ربما - مقلقا بقدر ما يبين ثلاث حقائق وهي:

الأولى تتمثل في إبانة المواقف والأفكار والتوجهات السياسية والاقتصادية داخل مختلف أوساط المجتمع.

وتتمثل الحقيقة الثانية في حيوية التدرج الخاصة بالممارسة الديمقراطية في بلادنا، الذي أصبح فعلا ملموسا، من خلال الإصلاحات التي بادر بها رئيس الدولة، والتي تتواصل بكل حزم وعزم، وبخاصة من خلال تعديل الدستور.

والحقيقة الثالثة تتمثل في تبلور إشكالية المرور التدريجي والصريح من نمط اقتصادي مخلوط وغير ثابت، إلى نمط يتميز بتبنيه الواضع على المستوى العالمي، ألا وهو اقتصاد السوق بإيجابياته وعيوبه.

وبالتالي فإن المشادة والمواقف والآراء المتعارضة والمتجدرة من هذه الحقائق، قد لا تقلق إلى درجة الخطورة، لأنها طبيعية في مجتمع حي، يريد استبدال التنافس العنيف الذي جربه بألم ومرارة بتنافس سلمي عبر الحوار

الثغرة خسارة للصالح العام، كما قد تؤدي هذه الثغرة إلى التشكيك المضر في نوايا القطاع الخاص، الذي ينبغي تحصينه أيضا ضد الممارسات السلبية، وجعله يطمئن ويتمسك عمليا وبصفة واضحة بروح المسؤولية. وفي الختام، سيدي الرئيس، أريد أن أرحب على ما يدركه أعضاء هذا المجلس الموقر، وهو أن الثغرة السياسية التي تعوض الانتقاد البناء، مهما كان مصدرها، لا تحمي التعايش مع عامل الانفكاك ولا تدفع الاقتصاد في الاتجاه المستحب، كما لا يفوتني التأكيد بأنه لا ينبغي أن نتشائم ونتخوف مما يحمله الظرف الحالي...

السيد الرئيس: شكرا للسيد الهاشمي جيار؛ الكلمة الآن للسيد موسى تمارتازة.

السيد موسى تمارتازة: شكرا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، السيدات والسادة الوزراء والوفد المرافق لهم، أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة، أسرة الإعلام، سلام الله عليكم، أزول فلاون.

إن الحركة الاقتصادية اليوم صعبة جدا، مادامت الرؤية المستقبلية غير واضحة، في حين السياسة الاقتصادية الوطنية تتراوح بين تذبذب الفترات وقوانين الميزانيات التكميلية والسنوية.

جاء خطاب جديد حول التنمية، بعد تدهور سعر المحروقات، هذا الأخير مبني أساسا على الصناعة والاستثمار الوطني الخاص، ولكن سرعان ما تبخرت آمال التحقيق السريع لهذه الرؤية، وهذا بالمتغيرات السياسية داخليا وأثر التحولات الجيوسياسية خارجيا؛ وبالرغم من تأخر الحكومة في الاعتماد على التنوع الاقتصادي وبصورة ملحة عبر تدعيمها للاستثمار، كما ذكر سابقا، وتخفيض تبعيتها للواردات، إلا أن الميزانية الاقتصادية تبقى جد هزيلة وجو الأعمال في الجزائر غامض، لا وضوح له لا في الاختيارات ولا في الأهداف، وكيف ذلك في حين أن الأهداف المقدمة من طرف الحكومة ليست إلا بآثار منبئة، يجهل فيها العرض المسبق لتقارير التقييم المدقق أو أهداف

المطروح كهدف كما سبق ذكره؟ السؤال الثاني: جاء كذلك ضمن الخيارات التي تنص عليه صيانة الميزانية المقترحة، خيار يتمثل في تقليص الإنفاق، مما يعني ضمنا الاعتراف بدور أقل أهمية في النمو الاقتصادي للإنفاق العمومي وتعويضه بألية السوق، بينما تنص في نفس الوقت سياسة الميزانية المقترحة على مواصلة الجهد في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، مما يعني ضمنا عدم التخلي عن الإنفاق العمومي.

إذن، وفي هذه الحالة، كيف نوفق بين أمرين متناقضين، مع العلم أنه لا يمكن للسوق وحده في الجزائر حاليا أن يتكفل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

السؤال الثالث: وبخصوص الخيار المتمثل في الصرامة، كأداة للتحكم في الإنفاق العمومي، فقد يعني هذا بالتأكيد تقييد زيادة الأجور، وكذا تقييد إنشاء النقود، بهدف تخفيض التضخم؛ ألم ينجر على هذا الإجراء تأثير سلبي على الطلب الداخلي، في مجال الاستهلاك والقدرة الشرائية وفي مجال الاستثمار اللذين وضعا في الملف ضمن تحديات الاقتصاد الوطني كما ذكر؟

هذه، سيدي الرئيس، تساؤلاتي فيما يخص سياسة الميزانية المزمع انتهاجها.

أما بخصوص السياسة الجبائية المقترحة، هناك سؤالان هامان يفرضان نفسيهما بنفسهما:

السؤال الأول: ماهي الأسبقية في استراتيجيتنا؟ فهل هي ارتفاع مداخيل الدولة كهدف في حد ذاته، يرمي فقط إلى تعويض الانخفاض في المداخيل النفطية؟ أم هي لتحفيز الوكلاء الاقتصاديين على العمل والإنتاج والإبداع والابتكار والذي يشكل الأداة الأساسية للنمو والمنافسة في سوق مفتوحة على جميع الاتجاهات وعلى المدى البعيد؟

السؤال الثاني: في مجال السياسة الجبائية، كيف نعيد الاعتبار لرضاء المواطن تجاه الضريبة، لكي تكون محفزة للنشاط الاقتصادي ولكي نتفادي الغش الجبائي الذي يزداد حدة، معبرا عن فقدان الثقة في المنظومة الجبائية، حيث إن هذه الثقة تمر - لا محالة - على العدالة الجبائية وحرص الدولة ضد الضغوطات والممارسات السلبية التي قد تقوم بها مصالح طائفية ضيقة؟ وبعبارة أخرى هل هناك في الأفق إصلاح للمنظومة الجبائية الوطنية وحتى المحلية؟ لتجاوز هذه الإشكالية والذي لولا القيام به، سوف تتوسع

الصدد، نتساءل أين الفصل بين السلطات؟ إن المواد المقدمة في مشروع القانون، وخاصة محتوى الفصل المتعلق بالاستثمار والخصوصية، مليئة بالغموض، ولم تبذل الحكومة أي مجهود في عرض الدوافع التي أدت بها لمثل هذه القرارات.

لماذا تبرير رفع سعر الضريبة على مواد الطاقة والحرص على الكفاح ضد التلوث، من المفروض تقديم حجج صالحة ومقنعة كالتضامن الوطني على سبيل المثال.

نود أن نؤكد أنه ليس على المعوزين دفع ثمن تسيير اقتصادي واجتماعي أحادي التوجه، لم يتشاوروا فيه ولم يشاركوا في صنعه.

القطاع غير المنتج أخذ مكان القطاع المنتج، مما صعد من خطر ضعف وهشاشة اقتصادنا، الذي لم يستخلص دروسا من الماضي، ولم يستوعب الأزمات التي شهدناها سابقا وبالأخص أزمة 1986.

نحن في نضال لا ينتهي من أجل أخذ التدابير اللازمة، التي تمكن كل مواطن وكل مواطنة من تحقيق الاستقلالية، الشفافية وخاصة الوعي.

الإدماج الوطني الذي يتطلب وحدة وطنية، لا يجب أن يكون مبررا للاستيلاء على السلطة الاقتصادية أو السياسية. الإدماج الوطني يتمثل في إدخال كل المواطنين في المشاركة في حياة الأمة والاستفادة من مصالحها وفرصها وليس تحمل أعبائها فقط. وشكرا، وتمرت.

السيد الرئيس: شكرا للسيد موسى تدارتازة؛ الكلمة الآن للسيد محمد زوييري.

السيد محمد زوييري: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

معالي الوزراء،

السيدات والسادة الزملاء،

السيدات والسادة الإعلاميون،

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته.

يبقى على الدوام قانون المالية محل نقاش وحوار، لأنه يتعلق بسياسة الدولة المالية التي تمس المواطن في جميع مناحي حياته، ومن خلالها المصالح العليا للبلاد، وهنا

تسيير الميزانية العمومية القادرة على تبرير التوجيهات والاستعدادات الجديدة وتوثيق نتائج القرار الاقتصادي والاجتماعي غير الديمقراطي، والمنبئ بإرادة التخلي عن الطابع الاجتماعي للدولة، وبداية نمط اقتصادي غريب عن الشعب الجزائري.

بعد القراءة الدقيقة لمشروع هذا القانون نعتبر أن المادة 2 التي تلغي الالتزام المقدم إلى المؤسسات الأجنبية، باستثمار جزء من أرباحها في الجزائر خطأ في حق السيادة الوطنية.

وفي مجال الاستثمار الوطني والخارجي، أين أدرجت أحكام في مشروع هذا القانون، ولكن من المفروض أن تكون محل مناقشة معمقة في إطار مشروع قانون الاستثمار المبرمج مستقبلا.

كما تعتبر المادة 53 المتعلقة بإمكانية نقل ملكية الأراضي للمستثمرين الذين أنهوا تنفيذ المشاريع السياسية جد خطيرة لأنه لا يمكن بناء دولة إلا بتراتها ومداحيلها؛ والحفاظ على أملاك الدولة ما هو إلا تأمين للأجيال القادمة.

كما يجدر ذكر المادة 55 التي تنص على تخفيض الغرامة في حق المستفيدين من الأراضي ذات الطابع الصناعي وغير المستغلة التي تصل إلى 0.3٪، بعدما كانت 3٪، وكذا السماح للدولة بالتنازل عن العقار في إطار المشاريع السياسية وأقصد المادة 66.

أمن المعقول السماح للقطاع الخاص بتهيئة وتسيير المناطق الصناعية، كما هو منصوص عليه في المادة 62؟ مع احتراماتنا لكل القطاع الخاص الذي يبني الجزائر اليوم وغدا!!

ومن جهة أخرى، كيف نفسر فتح المؤسسات الاقتصادية الوطنية للأجانب والسماح ببيعها عن طريق البورصة؟ وفي نفس السياق، المادة 59 تنص على إمكانية اللجوء لتمويلات الخارجية الضرورية لإنجاز الاستثمارات الاستراتيجية.

ألا تعتبر نوعا من الأنواع المستورة للعودة إلى المديونية؟ ألا يعني كل هذا ضربا في العمق لكيان سيادة شعبنا؟ فيما يخص الأحكام التي جاءت بها المادة 71، نقرأ في طياتها الرغبة في منح حق النيابة للمشرع في صلاحياته المكرسة من طرف الدستور، إلى حد مكافأته بنص قانوني يمنح له حرية تقديرية دون قيد، في غياب كل مراقبة في هذا

أو لا تخرج من دارك أو بلادك التي توفي وسجن من أجلها رجال ونساء! وإن كان ولا بد فأعطوا ترخيصاً لهؤلاء الذين يقومون بالصراف ببور سعيد ليقدّموا لنا ورقة الصراف، لا أتكلّم - معالي الوزير - عن مكاتب الصراف فأنت أدري بذلك مني، سيجلّبون فائدة كبيرة للبلاد وتطهير الأموال، المتواجدة خارج البنوك، وأستسمحكم - سيدي الرئيس، والحضور الكرام - لكي أتكلّم بالفرنسية جملة أو جملتين والتي كان قد صرح بها معالي وزير المالية؛ لقد قلت إنه «لا يمكننا أن نبقي مكتوفي الأيدي في وضعية غير عادية والناجحة عن سوق العملة الصعبة، ولقد اعتبرتم أن سوق العملة الصعبة هو تهديد أو خطر جدي على الاستقرار الاقتصادي الوطني وقد قلت إن ضرورة إعادة النظر أو مراجعة التسعيرة الحقيقية لمنحة السفر لإرجاعها إلى مستوى...»

السيد الرئيس: طيب، لا عليه، أكمل.

السيد محمد زوييري: أكمل هذه الفقرة فقط... ومن أجل ذلك يلجأ المواطنون إلى السوق الموازية، علماً أن السوق الموازية ليست مرتبطة بالخرشف والجزر فقط.

ألا تعتقدون أن استمرار اعتماد الجزائر على طريقة القرض المستندي يشكل أحد الأسباب الأساسية المساهمة في تفاقم هذه الظاهرة الخطيرة التي تنهش الاقتصاد الوطني وتزيد في عملية تهريب الأموال إلى الخارج، مع الإشارة إلى أنه سبق لي وأن لفت انتباه السيد وزير المالية الأسبق، وذلك منذ أكثر من عامين، لأنني كنت في سوق الاستيراد؛ فما هي الإجراءات والتدابير التي تنوي دائرتكم - معالي الوزير - اتخاذها على وجه الاستعجال، لمحاربة هذه الآفة التي تعد من أخطر مظاهر الفساد وتهدد موارد الخزينة العمومية والاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي؟

شكراً وعفوا سيدي الرئيس على تدخلتي باللغة الفرنسية.

السيد الرئيس: لا عليه، نحن دائماً نحاول أن نذكر أنفسنا بعضنا البعض وبودنا أن نستفيد من تجارب ومعارف الآخرين.

لا بد من التأكيد على أن يكون النقاش عقلانياً وموضوعياً ويرعى المصلحة الوطنية؛ وإذا كان من واجبنا إبداء بعض الملاحظات، فمن أجل تصحيح المسار أو الإضافة المفيدة، وليس من أجل العرقلة، كما قد يتصور البعض.

السيد الرئيس،

بناء على ذلك، فإنني أتوجه بالتساؤل التالي لمعالي وزير المالية بما يلي:

معالي الوزير،

لدي مسألتان بدون تفسير:

أولاً، نحن في إطار العولة لكي نكون على دراية بما هو موجود في الساحة الدولية، ونرى تضييقاً على المواطن العادي في قدرة شراء جهاز إعلام آلي (كمبيوتر) لأبنائه لكي يكون كسائر الناس، ولكننا نرى زيادة 10٪ بينما كانت 5٪، إذا أردنا أن تكون لنا تكنولوجيا عالية، لا بد أن نقلص الضريبة الجمركية، حتى تصبح 0٪، ما على مصنعي هذه الأجهزة التي كلها آتية من الصين، أن يخفضوا في فاتورة الشراء، وعلى هذا النحو سوف نخلق منافسة شفافة، لتعود بالخير على المواطن لتكون له حرية الاختيار في اقتناء نوع الجهاز الذي يريده، وبسعر تنافسي ومعقول، وبين قوسين: (كنت في مجال الاستيراد في قطع غيار من أمريكا الشمالية وقمت بعملية التركيب لمدة 10 سنوات هنا بالجزائر).

السؤال الثاني الذي يحيرني، وكنت قد تكلمت عليه كثيراً مع معالي الوزير، ونشكر معالي الوزير على التدابير لكي يكون لنا الحق في مغادرة أو دخول الإقليم الجمركي وفي جيوبنا 1000 يورو، يعني سنشتري ما قيمته 1000 يورو، لكن من أين نشترها معالي الوزير؟ من بور سعيد أو من البنك أو من المهاجرين الذين يأتون لزيارة عائلاتهم مرة في السنة وهم - حسب إحصائيات وزارة الخارجية - أكثر من 6 ملايين مغترب، يعني نقول 20٪ سيأتون لزيارة عائلاتهم، يعني 120000 فرد يدخل البلاد، وبعملية حسابية بسيطة 1200000 ضرب 1000 تساوي أكثر من 1 مليار يورو، أين تذهب هذه الأموال يا معالي الوزير؟ هل من المعقول أن نبقي في هذه الفوضى؟ ما هو السبب الحقيقي الذي يجعلكم لا تفتحون مكاتب الصراف؟ لأنه عيب وعلينا أن نقول للمواطن إذهب للسياحة بـ 120 يورو أو إلى العمرة بـ 120 يورو أو اشتر من بور سعيد مجبراً،

قد عرفت زيادة بنسبة 7.5٪، وهي مجهودات مالية معتبرة، تبذلها الخزينة العمومية في ظرف عرفت مداخيلها تراجعاً بنسبة 50٪.

وهنا نتساءل بطريقة استشرافية:

هل يمكن للدولة الاستمرار في هكذا سياسة دعم اجتماعي عمومي شامل وشمولي، في ظل ظروف اقتصادية ومالية معقدة حالياً وما يخفى قد يكون أعظم؟!
الجواب حتماً بالنفي.

وفي هذا الصدد، ورغم تميمنا للطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية، كما أراده أسلافنا، حين حرروا بيان أول نوفمبر، إلا أننا ننادي بضرورة التدقيق في الفئات الاجتماعية والمهنية المستحقة للدعم الاجتماعي، دون سواها، حتى نصوب لدعم اجتماعي أكثر عدلاً وأكثر عدالة.

علينا إحصاء المعوزين والمحتاجين عبر معايير مختلفة، ثم وضع بطاقة وطنية للمستحقين للدعم الاجتماعي، حتى لا يصل الدعم الاجتماعي لغير مستحقه.

وفي هذا السياق، لنا أن نتساءل عن الدوافع الحقيقية للبعض للمغالطة بالقول إن هذا القانون جاء «ضد الشعب» أو أن هذا القانون جاء «لتجويع الشعب» حين نطلع على المبالغ الهائلة المرصودة للدعم الاجتماعي في مشروع قانون المالية، فسرعان ما يتأتى بهتان وافتراء هذه العناوين، فالدولة لازالت تدعم المواد ذات الاستهلاك الواسع وتدعم المواد الطاقوية، وتدعم سعر المياه المحلاة، وتدعم صندوق التقاعد.

وفي جزائر 2016، لازال هناك مكان للتعليم المجاني بكل أطواره، هناك دعم للتكوين المهني ودعم للشغل بكل أنظمتها ودعم للسكن، ودعم للنقل الجوي والسكك الحديدية عبر الملايير من الدينارات التي تضخها الدولة والخزينة العمومية في ميزانية (SNTF) و (Air Algeria).

وهنا أكاد أن أقول بل أكاد أن أجزم أنه لم يبق في عالم اليوم دولة تنهج هذا المنهج الاجتماعي في عالم أصبحت فيه حتى الدول الشيوعية لبيبرالية.

هذا - سيدي الرئيس، معالي الوزراء، زميلاتي، زملائي - عن مضامين قانون المالية 2016 الذي نقدر الظروف الصعبة التي تمخض عنها وتمخضت فيها ولادته القيصرية.

سيدي الرئيس،

ورغم قناعتني بأنني منتخب لعهدة وطنية، إلا أن انتمائي

بارك الله فيك، استطعنا أن نستفيد كذلك من قدرتك على الترجمة؛ والكلمة الآن للسيد محمد رضا أوسهلة.

السيد محمد رضا أوسهلة: شكراً سيدي الرئيس المحترم؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله الكريم.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدات والسادة معالي الوزراء،

الأسرة الإعلامية الكريمة،

زميلاتي الفضليات وزملائي الأفاضل،

هانحن اليوم نناقش قانون مالية ليس كسابقه، قانون مالية في ظرف اقتصادي دولي متأزم، يتميز بتراجع النشاط في كبرى الاقتصاديات في العالم وهو الأمر الذي كان ولا زال له الأثر البالغ في انخفاض الأسعار العالمية للمنتجات الطاقوية، خاصة البترول والغاز، وقد أدت هذه الوضعية إلى تراجع هام في مداخيل بلدنا من العملة الصعبة بمقدار 40٪. هذه الوضعية أبرزت اختلالات في توازناتنا المالية الداخلية والخارجية، فأما على المستوى الداخلي فارتفاع الطلب الداخلي في مجال الاستهلاك والاستثمار يعرض تمويل اقتصادنا إلى صعوبات على المدى القصير، بل وحتى على المدى المتوسط.

أما على صعيد التوازنات الخارجية، فميزاننا التجاري يتزايد فيه العجز من شهر إلى آخر، وما لذلك من تداعيات على احتياطات الصرف التي باتت تتآكل بشكل يدعو للقلق.

وأخشى أن الأسوء قادم، بالنظر لما تضمنه تقريركم - السيد معالي وزير المالية - الموجه إلى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والذي تداولت وسائل الإعلام البارحة بعض مضامينه.

هذا هو الظرف الخاص الدولي والوطني، الذي نناقش في ظله اليوم مشروع قانون المالية لسنة 2016.

وهذا هو الظرف الذي يلمني ويقتضي منا التحلي بروح المسؤولية أكثر من أي وقت مضى، دون أي حسابات سياسية ولا انتخابوية.

ورغم كل هذا وذاك ورغم كل هذه الصعوبات، تأبى الدولة الجزائرية أن تتراجع عن سياسة الدعم الاجتماعي، بل إن التحويلات الاجتماعية بشكلها المباشر والضمني،

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيد وزير المالية،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نحن اليوم نناقش قانون المالية لسنة 2016 والذي جاء في ظروف غير عادية، من خلال انخفاض سعر البترول، بحيث إن الجزائر فقدت 40٪ من مداخيلها بالعملة الصعبة، كما فقدت 50٪ من مداخيل الخزينة، وهذا كله - لا محالة - سينعكس على التنمية الوطنية.

وهنا يستوجب علينا التوضيح، لأننا سمعنا بعض الأصوات التي تريد زرع الشك والخوف في نفوس المواطنين، بحيث تم إطلاق بعض التصريحات بخصوص مشروع هذا القانون لحد القول إن هذا القانون ضد الشعب. لذا نحن نقول إن هذا القانون يعد مشروع قانون عادي في ظروف غير عادية، لذا تم فيه اتخاذ إجراءات، يجب اتخاذها في مثل هذه الظروف، وللتوضيح فإن المواد التي تتكلم عليها المعارضة الهدامة هي المادة 67 التي قيل بخصوصها إن وزير المالية يريد السطو على صلاحيات الرئيس، نقول نحن إن هذا الكلام عار من الصحة.

أما بخصوص المادة 62 التي تم الترويج لها من طرف نفس الأشخاص، والتي قيل فيها بأن الحكومة تريد بيع المؤسسات العمومية الكبرى، لكن الواقع غير ذلك، لكون هذه المادة قد تضمنها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ولذا نقول للمعارضة وللمشككين الذين يسعون دائما للاصطياد في المياه العكرة، إن الشعب اليوم يعرفكم جيدا من خلال سياستكم التي تسعى دائما في التكسير لا البناء، كما أننا متأكدون أنها حملة انتخابية مسبقة، لأن مثل هذه الظروف تستوجب منا ومنكم ومن المواطنين الوقوف والتلاحم من أجل تجاوز هذه المرحلة، لأن مثل هذه الأزمات لا يوجد فيها من هو رابح بل كلنا خاسرون.

وهذا كله لا يمنعني من أن أنقل بعض الانشغالات عامة والجنوب خاصة، بحيث تم إصدار تعليمة من طرف وزارة المالية، من أجل تجميد كل المشاريع في الولايات، بحيث كان من الواجب على الحكومة ووزارة المالية استثناء ولايات أقصى الجنوب، لكون هذه الولايات كانت تعاني من نقص في مؤسسات الإنجاز، وكذا البيروقراطية القانونية التي

وتمثيلي لمواطنات ومواطني دائرتي الانتخابية، ولاية عين تموشنت، يلي علي أن أرفع انشغالات محلية، رأيت رفعها إلى ممثلي الحكومة، عسى أن تؤخذ بعين الاعتبار ومن ذلك:

(1) مشروع سد الحساسنة: وهو سد مائي أو ما يسمى محليا بواد برقش، هذا المشروع انتهت بشأنه الدراسة وتمت المصادقة عليها منذ سنوات، إلا أنها بقيت رهن الأدرج، رغم أن هذا السد يبقى حلم أهل المنطقة، سيما الفلاحين منذ سبعينيات القرن الماضي.

(2) مشروع توسعة ميناء بني صاف: فرغم أن العديد من المؤهلات تجعل توسعة وإعادة تصنيف هذا الميناء ميناء تجاريا حتمية اقتصادية، فالدولة تدفع ملايين الدولارات كغرامات بالموانئ (Surestaries) بسبب قلة عدد الموانئ التجارية وضعف حجم استيعابها، هذا الميناء الذي يتوسط جغرافيا مينائين تجاريين وهما ميناء الغزوات، ووهران بـ 100 كلم كشعاع عن كل واحد منها، كذلك سعي الحكومة للتصدير لن يتأتى إلا بزيادة عدد الموانئ التجارية عبر شريطنا السياحي، كذلك ربط هذا الميناء حاليا بالطريق السيار (شرق - غرب) بكلفة الملايير من الدينارات، كل هذه المؤهلات ترفع لصالح أن يتم تسجيل توسعته، رغم أن دراسة هذه التوسعة مصادق عليها من طرف الوزارة الوصية وهي الدراسة التي بقيت حبيسة الأدرج إلى يومنا هذا.

(3) أما في ميدان السكن فرغم النجاح الملحوظ لبرنامج السكن الريفي بالولاية، إلا أن السكن الريفي المجمع كنمط لازال يعاني من مشاكل التهيئة، سيما التوصيل بالكهرباء والغاز والصرف الصحي، مما جعل السكنات خاوية على عروشها، لرفض المواطن شغلها ما لم يتم تهيئة محيطها، وهنا أرفع الانشغال للحكومة، بضرورة تخصيص مبالغ قطاعية لتهيئة هذا النمط من السكن الريفي بولاية عين تموشنت وتمكيننا من حصص إضافية، بالنظر لنجاح هذا النمط في تثبيت المواطن بالمناطق الريفية.

لكم الشكر الجزيل - سيدي الرئيس، زميلاتي وزملائي - على كرم الإصغاء وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ والكلمة للسيد عباس بوعمامة.

السيد عباس بوعمامة: شكرا سيدي الرئيس.

أركان الجيش الوطني الشعبي.
وفي الأخير، نشكر السيد رئيس اللجنة وأعضاءها على الجهود المبذولة، كما نركي كل ما جاء في هذا القانون من إجراءات، لكوننا مقتنعين أن هذه الإجراءات تصب دائما في خدمة الوطن والمواطن.
شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عباس بوعمامة؛ الكلمة الآن للسيد جمال سعيد.

السيد جمال سعيد: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد الرئيس المحترم،
معالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
تحية إخلاص لحماة الاقتصاد الوطني وكذا حماة الديار والوطن.

توجد الأطنان من ملايين الملابس المستعملة والجديدة، مكدسة بالموانئ الوطنية والتي تم حجزها من طرف الجمارك، وهي عرضة للتلف، فلماذا لا يتم توزيعها على الهلال الأحمر الجزائري مع تكوين لجنة طبية لفحصها؟ هناك العديد من المحجوزات لدى الجمارك، يمكن دعم الاقتصاد بها منها الأغنام والإبل والسجائر، لماذا لا يتم بيع هذه المحجوزات للمؤسسات الوطنية المعنية؟ هنا نطلب الحل، لأن رسو البواخر في الحوض المائي أصبح ظاهرة تهدد الاقتصاد الوطني، حيث تدفع لصاحب السفينة 15 ألف دولار بعد فوات 24 ساعة كل يوم، وهذا الأمر ينعكس على المستهلك.

يشكو الكثير من مستوردي السيارات من بطء الإجراءات التقنية بسبب وجود خبير واحد لمعاينة كل السيارات في الموانئ، لذا نطلب دعم الهيئة المراقبة بمهندسي المناجم من أجل الإسراع في إخراج السيارات، ويعود بالنفع لخزينة الدولة، بعد دفع ما هو لازم.

سيدي الرئيس،

ميزانية التحويلات الاجتماعية التي تتعدى درجة

أساسها قانون الصفقات العمومية، من كثرة الإجراءات القانونية المعقدة؛ ولهذا يجب على الحكومة إعادة النظر في هذه التعليمات التي جمدت جميع المشاريع لكون قرارات رئيس الجمهورية الأخيرة كانت دائما تصب في تنمية مناطق الجنوب، تنمية حقيقية، لأنه وكما تعرفون جيدا أن مناطق أقصى الجنوب لم تأخذ نصيبها من التنمية.

أما فيما يخص بعض القطاعات مثل قطاع الصحة الذي مازال المواطن في الجنوب يشتكي من تدني الخدمات الصحية، مثلما هو حاصل اليوم في ولاية إليزي، وهذا راجع لسوء تسيير هذا القطاع على المستوى المحلي، رغم أننا بلغنا كافة الانشغالات إلى السيد الوزير والذي زار المنطقة، ولكن مازالت الأمور على حالها، بل تعرف تراجعاً كبيراً في جانب الخدمات والمنشآت الصحية، رغم الوعود التي قطعها السيد الوزير، ولكن نقول.. لا أكمل..!
قطاع الفلاحة والذي يعرف ركوداً في هذه الولاية، لكون المدير الولائي بإليزي له عشر سنوات على رأس هذه المديرية، رغم أنه لم يقدم شيئاً لهذا القطاع؛ لم نعرف إن كان الخلل في نقص الإطارات أو أن الدولة الجزائرية لا يوجد بها إطارات!؟

السيدة وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، نقول للسيدة الوزيرة إنه كان عليك من الأجر توقيف المدير العام لاتصالات الجزائر وليس المدير العام لموبيليس، لكون ما قدمه مدير عام موبيليس للجزائر عامة وللجنوب خاصة، لم تقدمه اتصالات الجزائر منذ 50 سنة، من خلال التغطية، لذا كان يجب التريث في اتخاذ مثل هذه القرارات، خاصة في الظروف الحالية، لكون الدولة الجزائرية تفتقد لمثل هذه الإطارات الناجحة.

كما لا تفوتني هذه الفرصة لكي أتطرق إلى الجانب الأمني، لأن التصرفات التي تقوم بها قوات الدرك الوطني في بلدية دبداب، بولاية إليزي، من استفزاز المواطنين غير مقبولة ولا نقبلها لأن المواطن هو أساس الأمن، لذا نقول إن هذه البلدية حدودية، تستوجب منا معاملة خاصة في مثل هذه الظروف، وهذا بإشراك المواطن، كما يجب الإسراع في فتح مركز للشرطة في هذه البلدية، لكون التغطية الأمنية ضعيفة، لأن الدرك الوطني وحده لا يكفي، كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر لقوات الجيش الوطني الساهرة على حماية الحدود، وعلى رأسها السيد نائب وزير الدفاع، قائد

وماهو الداعي الحقيقي لعدم خضوع هذه المصاريف للمراقبة المالية، بالرغم من أن مصدرها تغير من البنوك العالمية إلى وزارة المالية، عبر الوزير الأمر بالصرف؟ وهل أصبح لهذه الوكالة داع للاستقلالية المالية في ظل هذه الظروف؟ وهل حصل وأن تعاملت مديرية النشاط الاجتماعي مع مديرية الضرائب للولاية، للإبلاغ عن المستفيدين من برامج التوازن، أي خارج برامج البلدية والقطاعية للتنمية؟ وهل حصل وأن تعاملت هذه المديرية بجدية مع صناديق الضمان الاجتماعي للكف عن التحايل والتجاوزات المسجلة من طرف مقاولين وتواطؤ بعض الإداريين للحيلولة دون التغطية الاجتماعية للعمال البسطاء، في ظل أجهزة الدعم المعتمدة من طرف الدولة؟

سيدي الرئيس،

مستغانم ولاية سياحية، حيث تستقطب كل عام أوكل سنة 14 مليون مصطاف، إنه مؤشر خير في هذا ويخدم الاقتصاد الوطني، لقد جمدت مشاريع كبرى وذات أولوية، كتهيئة واد عين الصفراء، وهذا للحد من تلوث المدينة والذي يحمل يوميا الأطنان من النفايات.

- مشروع إنجاز 100 مقعد بيداغوجي،
- مشروع تهيئة واجهة البحر،
- مشروع تهيئة 29 مفرغة عمومية.

تغطي ولاية مستغانم بمطار لا يستعمل أبدا، رغم أهميته في تطوير السياحة والنقل، باعتبار أن الولاية هي مدخل لعدة ولايات داخلية كتيارت، غليزان، معسكر والشلف.

يصرح البعض بـ 10 ملايين فقير في الجزائر، أتحدى أن يكون ذلك، فالقياس أخذ من قفة رمضان - سيدي الرئيس - ولهذا نقترح تفعيل الخلايا الجوارية لإحصاء الفقراء وتطهير القوائم وتحديد من هو المحتاج؛ أما قانون المالية فهو ليس للدخول في المديونية، ولكن لتفادي الدخول في المديونية وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد جمال سعيد؛ والكلمة الآن للسيد عبد الكريم سليمان.

السيد عبد الكريم سليمان: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

المعقول بالنظر إلى حجمها، مقارنة بسائر دول العالم، ومدى بلوغها للنتائج المرجوة في باب يخص وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

سيدي الرئيس، إن وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة قد أسندت لها مهام خلق وتطوير مقاولات صغيرة، رصدت لها أغلفة مالية جد معتبرة، بالرغم من عدم اختصاصها، بدليل أن هذه المهمة حولت بنحو 180° إلى تكوين محترفين في التحايل على المؤسسات شبه جبائية وجبائية، إحدى أهم موارد الخزينة العمومية كما أن وزارة التضامن الوطني لم تستطع الحد من الاقتصاد والسياسة الموازين للسلطة، وهنا يُفسح المجال لطرح الأسئلة التالية، حتى نتتمكن من إيصال الفكرة للزميلات والزملاء الأعضاء:

- هل يمكن للخزينة العمومية، عبر مصالحها لتحصيل الضرائب أو الوزارة المعنية، أن تكشف لنا عن عائدات الرسوم الإلزامية على الأموال المرصودة لوزارة التضامن الوطني والعمل والتشغيل، لتسيير جهاز الأشغال ذات المنفعة العمومية وذات الكثافة العالية لليد العاملة وجهاز الجزائر البيضاء واعتمادهما من خلال الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاطات المهنية؟ والتي ميدانيا تكاد تحدد عند تسجيل الميزانية، وهل يمكن للخزينة العمومية أو الوزارة المعنية، أن تحدد لنا حجم العائدات من الضريبة على الدخل الإجمالي المحصل، من جراء إدماج العمال، باعتبار أن أجرتهم الشهرية تتعدى الأجر الأدنى المضمون بنسبة 9٪، حسب الاتفاقية المبرمة بين المقاول ومديرية النشاط الاجتماعي، والتي كان من الأجر خصمها مباشرة من المصدر، هل يمكن وزارة التضامن الوطني وقضايا المرأة أن تفسر عبر وكالاتها للتنمية الاجتماعية حجم الأغلفة المالية غير المستغلة، بحيث إنه أكثر من 80٪ من ميزانية هذه الوزارة ترصد لصالح هذه الوكالة، أي ما يعادل أكثر من 1 مليار دولار سنويا؟ وإن هذه المؤسسة العمومية تعاني من عدم استغلال هذه الأظرفة المالية، بما يقارب 80٪ من ميزانيتها إلى غاية 2013.

- ماهو سبب عدم استهلاك الأموال المرصودة لعدة سنوات من طرف هذه الوكالة؟ وما هو الداعي للاحتفاظ بهذا الحساب الخاص، في ظل عدم جدول وسعي الحكومة لتقليص من الحسابات الخاصة؟ بما تحمله من سوء التسيير،

وقت مضى على أنه لا زيادة في المواد ذات الاستهلاك الواسع كالخبز والحليب وغيرها، هذا عكس ما يروج له في الشارع، على أن هناك نية ورغبة في تجويع الشعب، ونحن كأعضاء الأغلبية متواطئون مع هذا المسعى، حتى وصل الأمر ببعض إلى توزيع مناشير تحريضية ضدنا، ولدي عينة من ذلك، وهنا لا بد من مواجهة هذه الأكاذيب.

3 - نحن نعلم والكل يعلم، بأن الجزائر فقدت 40٪ من مداخيلها بالعملة الصعبة، كما فقدت 50٪ من مداخيل الخزينة، فجاءت تدابير في هذا المشروع، من أجل تسيير الوضعية في السنوات المقبلة، وهنا أسأل الحكومة إن كانت لها القدرة الكافية لتطبيقها في الميدان، مع هشاشة التسيير الموجودة هنا وهناك.

4 - فيما يخص المادة 71 والتعليقات حول صلاحيات الرئيس وصلاحيات المجلس الشعبي الوطني من طرف وزير المالية؛ إنه كلام غير مسؤول وعار من الصحة، لأن المادة 22 من القانون رقم 84-17، المؤرخ في 07 جويلية 1984، والمتعلق بقوانين المالية ترخص للحكومة القيام بتحويل الاعتمادات المالية، في إطار الميزانية المصوّت عليها من طرف المجلس الشعبي الوطني، وهنا لا بد من توضيحات أخرى تخص هذه المادة من طرف السيد الوزير، فلا بد أن يعيد شرحها علينا شرحا مفصلا.

5 - فيما يخص المادة 66 وما قيل في شأنها حول رغبة الحكومة في بيع الممتلكات العمومية؛ نريد من السيد الوزير أن يكرر ما قاله اليوم، يتكلم بصوت عال وبكل قوة أن هذه المادة تستثني المؤسسات العمومية الكبرى، كما أنها لا تعني إطلاقا خوصصة شركة سوناطراك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى جاءت هذه المادة الموجودة سابقا في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، لخوصصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي هي في وضعية صعبة، بحيث قررت الدولة التنازل عنها بدلا من حلها، وطبيعة هذا التنازل يبقى للجزائريين فقط دون غيرهم، لأن الأجانب لا يمكن إدراجهم إلا ضمن الشراكة في حدود القاعدة 49-51.

6 - لا بد على الحكومة أن تقدم شرحا مفصلا وواضحا للشعب الجزائري عن منتدى المؤسسات (FCE) وطبيعة عمل هذه الهيئة، صلاحياتها، دورها، عدد وهوية المؤسسات المنخرطة فيها، تأثيرها على الاقتصاد الوطني حاضرا ومستقبلا، حتى لا تترك الشعب الجزائري يفهم

السيدات والسادة الوزراء أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، أسرة الإعلام، السلام عليكم.

بداية، يسعدني أن أحيي جميع الإطارات والخبراء الجزائريين، الذين اجتهدوا وسهروا لإعداد هذا المشروع، الموجود بين أيدينا للمناقشة والتصويت عليه، لأنه عمل ضروري في حد ذاته ويكتسي بالغ الأهمية خلال هذه السنة، على ضوء الأحداث التي طبعت مناقشته في المجلس الشعبي الوطني.

هذه الأحداث المؤسسة التي كانت مبرمجة ومفبركة، من طرف إخواننا في المعارضة لأسباب مفتعلة ومفبركة، لبلوغ أهداف بعيدة المدى وهي جلب أكبر عدد ممكن من الأصوات للانتخابات المقبلة، ومتوسطة المدى وهي التوقيع والاستثمار في كل ثغرة وهفوة تركها هذا المشروع، وقصيرة المدى وهي زرع الشك والخوف والتهويل بين أوساط المواطنين؛ وما ساعد - بكل أسف وتحفظ - على إيصال الحجج المضللة للرأي العام، هو عدم تقديم الحكومة للشروحات الوافية التي تخص بعض المواد تارة، وعدم تحمل المسؤولية الجماعية لأعضاء الحكومة تارة أخرى.

وهنا أتذكر ما قاله الشهير محمد بوضياف رحمه الله: «إلى أين تذهب الجزائر»؟

أما ما يقوله المواطن اليوم، حين نلتقي به فهو: «إلى أين وصلت الجزائر»؟ و«في أية محطة توجد»؟! لأن هناك من يقول بأن البلاد في خطر وهناك من يقول إنها تتحكم في هطول المطر، وهناك من يقول إن التسبب والتزوير والاختلاس والتهريب هو قضاء وقدر، فلا بد على الحكومة اليوم بصفة عامة والوزارة الأولى بصفة خاصة ووزارة المالية بصفة أخص، وبالتنسيق مع الكل، أن يقدموا للشعب الجزائري توضيحات شفافة وصريحة فيما يخص كل التدابير:

1 - التحويلات الاجتماعية التي تزيد قيمتها عن 1800 مليار دج والتي تبقى داعمة للتربية والتعليم، الصحة والسكن وكل ما يتعلق بالتضامن الاجتماعي، حتى الزيادات التي جاءت في بعض الرسوم - في الحقيقة - هي منذ سنة 2000، لم تكن هناك زيادة، هذا ما خلق نوعا من الارتباك.

2 - على الحكومة أن تعلم المواطن اليوم أكثر من أي

للتصدي للظاهرة، كون الأمن والاستقرار لا يقدران بثمن، وهما هدف استراتيجي للمجتمع والمواطن الجزائري، ولا يسعنا هنا إلا الإشادة والتنويه بتدابير المصالحة الوطنية التي حصنت أمتنا من هذا الداء الخبيث؛ والتحية والتقدير لجيشنا ومختلف أسلاك الأمن الذين لا يدخرون جهدا في مقاومة همجية وغدر الارهاب.

سيدي الرئيس،

في ظل هذه المعطيات البالغة الصعوبة والتعقيد، جاءت تصورات مشروع قانون المالية لسنة 2016 التي تعكس بوضوح مسعى الدول في مواصلة التنمية وتحقيق الاستمرارية في دعم التطور الاجتماعي، مع الحفاظ على الاستقرار المالي لبلدنا والتحكم أكثر في آليات تمويل تجارتنا الخارجية وتحسين موارد ميزانية الدولة ومواصلة تنفيذ مختلف برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وهي تدابير تعزز من جهة الاستغلال الأمثل لمواردنا المالية وترشيد النفقات، ومن جهة ثانية تفعيل وتنويع الاقتصاد الوطني للحد تدريجيا من التبعية شبه الكاملة للمحروقات، وذلك من خلال إصلاحات مفادها تقوية الإنتاج الزراعي والصناعي، قصد تغطية الطلب المحلي في المقام الأول وتقليل فاتورة الاستيراد.

سيدي الرئيس،

هل الحكمة ومنطق الاقتصاد يقتضي استمرار تحمل الدولة، في ظل المعطيات المالية المتوفرة داخليا وفي ظل الاقتصاد العالمي الحالي، الفشل الذي تعيشه بعض المؤسسات العمومية ومواصلة تحمل تبعاته من طرف الخزينة العمومية، في حين أن المؤسسات الاقتصادية وجدت في الأصل لخلق القيمة المضافة، لذلك فإن تدابير المادة 66 بخصوص فتح رأسمال المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة للشراكة، إنما جاء للبحث عن مصادر تمويل المنظومة الاقتصادية وإشراك الخواص في تنمية وتطوير قدرات المؤسسات العمومية الاقتصادية غير القادرة على المنافسة ولا على مواصلة النشاط، وهو إجراء معمول به في كافة دول العالم، كونه يصب في الرأسمال الوطني وليس الأجنبي، وعليه فالجدل الذي أثير حول هذه المادة وبعض المواد لا يصب إلا في خانة التضليل والتسويق الإيديولوجي؛ فالتصدي بعقلانية لتراجع المداخيل جراء انهيار أسعار المحروقات لا يتأتى إلا بالصرامة والحكمة

ويتمعن من جهات أخرى، تحسين الاستثمار في ظروف وتحاول دائما التمويع بين الصفوف.

وخلاصة قولي، إنني أرى هذا القانون جزءا لا يتجزأ من برنامج رئيس الجمهورية، عنوانه بعث الأمل، فنتمنى تطبيقه بكل صرامة، وهنا أختتم لأقول: من كان يساند الرئيس من أجل المناصب، فهي تدوم لسنوات أو شهور معدودات، ومن كان يساند الرئيس من أجل الجزائر، فالجزائر حية وستبقى كذلك لأن الله حاميا، شكرا والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم سليمان؛ الكلمة الآن للسيد عبد المجيد بوزرية.

السيد عبد المجيد بوزرية: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة الوزراء،

سيداتي، سادتي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نناقش مشروع قانون المالية لسنة 2016، في ظرف يشهد فيه الاقتصاد العالمي اضطرابا وتذبذبا، والجزائر ليست بمعزل عن العالم، حيث يتأثر اقتصادنا بالوضع السائد في العالم وقد ترتب عن ذلك بروز الأزمة المالية، ومنها انخفاض أسعار المحروقات، مما أدى إلى تراجع مداخيلنا من العملة الصعبة بـ 40٪ وتراجع مداخيل الخزينة بـ 50٪ ولا دلالات على تحسن سوق النفط خلال سنة 2016، مما يفرض على السلطات العمومية تكييف المصاريف مع المداخيل، كإجراء استباقي لاجتناب الاستدانة الخارجية وما يترتب عن ذلك من السقوط بين مخالب صندوق النقد الدولي وإملاءاته القاسية التي تصل حد المساس بالسيادة في اتخاذ القرار؛ كما يجب - سيدي الرئيس - الإشارة إلى ظرف آخر لا يقل أهمية عن الأول، ألا وهو خطر الإرهاب والهاجس الأمني، الذي أضحى معضلة عالمية، خاصة وأن محيط بلدنا على أكثر من جهة مما يفرض أقصى درجات اليقظة وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية

وحسن التدبير، بعيدا عن المزايدات وزرع الإحباط الذي سيتلاشى حتما أمام حقيقة الزيادات في التحويلات الاجتماعية التي قدرت بـ 9٪ مقارنة بسنة 2015 لتبلغ 1800 مليار دج، كدعم من الدولة لصالح المواطن؛ كما أن التجميد لم يمس قطاعات السكن، التعليم، الصحة؛ مع الإشارة هنا إلى ضرورة مراجعة نظام الدعم وجعله يقتصر على الطبقات المعوزة لا غير.

في الأخير، إن مشروع قانون المالية لسنة 2016، جاء بنظام جبائي، جمركي، تحفيزي، موجه للمؤسسات الصناعية الناشئة، وذلك بغية وضع قاعدة صناعية إنتاجية وطنية، كما أنه يعزز ثقة المستثمر بالمناخ القانوني الاقتصادي الذي توفره وترعاه الدولة الجزائرية.

في الأخير، إسمح لي سيدي الرئيس، أن أرفع انشغالا محليا خاصا بولاية جيجل في بضع ثواني.

في المدة الأخيرة، قام السيد وزير النقل بإعطاء إشارة انطلاق أول رحلة نقل بحري ما بين الجزائر العاصمة وبجاية، كما أفصح عن المخطط الوطني لهذه العملية التي مست 7 ولايات واستثنى جيجل، علما أن هذه الولاية تعتبر من أكثر الولايات الساحلية عزلة، نتمنى من السيد الوزير أن يستدرك هذا، وشكرا على حسن الاستماع وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد المجيد بوزريبة؛ أظن أننا قد استنفدنا عددا لا بأس به من الراغبين في التدخل، وأرى أن نوقف الجلسة عند هذا الحد ونستأنفها على الساعة الثالثة بعد الزوال؛ شكرا لكم والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في منتصف النهار والدقيقة الأربعين

محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة
المنعقدة يوم الإثنين 2 ربيع الأول 1437
الموافق 14 ديسمبر 2015 (مساء)

الرئاسة: السيد محمد لزهري سحري، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيد الوزير المنتدب لدى وزير المالية، المكلف بالميزانية والاستشراف؛
- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات؛
- السيدة وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري؛
- السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية المكلفة بالصناعة التقليدية؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثالثة
والدقيقة العشرين مساء

على المكتسبات الاجتماعية للدولة في جميع القطاعات ذات الصلة بالانشغالات اليومية للمواطنين. ولقد أحدث هذا المشروع استياء لدى البعض، بسبب تصريحات خطيرة زرعت اليأس في نفوس المواطنين البسطاء، من طرف بعض السياسيين، لكن في الحقيقة أن الاعتمادات المالية الموجهة للتحويلات الاجتماعية لم تتعرض إلى إعادة النظر خاصة في قطاعات: الصحة، السكن، التربية، التعليم العالي والبحث العلمي، الضمان الاجتماعي والحماية المدنية، والدعم الموفر لتشغيل جميع أطيافه.

سيدي رئيس الجلسة،

إن مشروع قانون المالية 2016 حقيقة كسابقيه من السنوات الماضية، وليس مشروع أزمة مالية أو اقتصادية كما يقول البعض، وإنما هو مشروع يقترح ترشيد النفقات العمومية وعقلنتها، كما يقترح تدابير تهدف إلى خلق الثروة عبر إيجاد آليات الإنتاج في جميع القطاعات وترقية حقيقية للاستثمار، وهنا يجب دعم الاستثمار واستئصال كل العوائق التي تكبح انطلاقه في كل القطاعات، لاسيما

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة. بعد الترحيب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة والوفد المرافق لهم؛ نشرع الآن في مواصلة أشغالنا الخاصة بالنقاش من طرف السيدات والسادة الأعضاء حول مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016. ومن دون إطالة، أحيل الكلمة إلى السيد جمال قيقان، فليفضل مشكوراً.

السيد جمال قيقان: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

السيد رئيس الجلسة المحترم، السيدات والسادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. يعتبر قانون المالية لسنة 2016 حذراً، يأخذ بعين الاعتبار كل التحولات الممكنة وقوعها، ويكرس الحفاظ

إن الأزمة تلد الهمة ولا يتسع الأمر إلا إذا ضاق وبعد العسر يسر.

- ألا نتذكر السنين العجاف التي مرت بها بلادنا؟
- ألا نتذكر شروط وإملاءات صندوق النقد الدولي علينا؟

- ألا نتذكر غض بصر أقرب أصدقائنا وإدارة ظهورهم لنا؟ كل هذه التساؤلات هي بمثابة عبر واستخلاص للدروس، يجب ألا ننسى ولا بد ألا ننسى، فلنطو الصفحة ولا نمزقها، ولتجاوز هذه المرحلة يتطلب منحني تصاعدي لاقتصادنا الوطني، نشارك فيه جميعا دون إقصاء، والعمل سويا بمختلف أطيافنا الاجتماعية والسياسية، لتصحيح الرؤى المنتهجة، وأن تكون هاته الهزات فرصة للم الشمل والتآزر والابتعاد عن التشاؤم واليأس، ونفكر في مستقبل زاهر لنا وللأجيال القادمة.

سيدي رئيس الجلسة،
السيد وزير المالية،

لدي بعض الانشغالات المحلية، خاصة بولايتي، ألا وهي ولاية المسيلة، وتتمثل في رفع التجميد عن بعض المشاريع الهامة، خاصة منها:

- المرافق الرياضية الجوارية البلدية وهي مرافق شبانية.
- الهياكل التربوية بمختلف أنواعها.

قال تعالى: ﴿وقل اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون﴾، صدق الله العظيم، وبلغ رسوله الكريم، شكرا على الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد جمال قيقان؛ والكلمة الآن للسيد مهني غريسي، فليتفضل مشكورا.

السيد مهني غريسي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء.

سيدي رئيس المجلس الموقر،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام.

نلتقي اليوم، سيدي الرئيس، لمناقشة قانون المالية لسنة

في القطاع المالي والعقار الصناعي الذي يرافقه الدعم غير المباشر من طرف الدولة، خصوصا فيما يتعلق بحماية المنتج الوطني.

إن تشجيع الاستثمار ترافقه التدابير الواردة في نص القانون، من أجل دعم الفلاحة والصيد البحري، وفي هذا المجال بالذات فإن الرهان على القطاع الفلاحي أصبح السبيل الوحيد والأمثل لضمان النمو الاقتصادي في الجزائر؛ ولا يتحقق هذا الأمر إلا بالتخلي عن الممارسات القديمة واستبدالها بالتقنيات الحديثة، وفي هذا المجال بالذات فإن الدولة تخصص سنويا غلafa ماليا معتبرا لفائدة الاستثمار الفلاحي، خاصة دعم شعبي الحليب والحبوب ودعم اقتناء المواد الفلاحية من دون فوائد، ومن هذا الجانب أدعو الحكومة إلى توسيع رقعة المساحات الفلاحية الممنوحة للاستثمار في المجال الفلاحي، وتمكين هؤلاء الفلاحين من دورات تكوينية خاصة بطرق الفلاحة الحديثة، مع الاستثمار في معارف وخبرات المستثمرين الأجانب.

سيدي رئيس الجلسة،

زميلاتي، زملائي،

إن إجراءات العقلنة والترشيد الواردة في هذا المشروع، وبعض التدابير الجبائية الرامية إلى توفير موارد إضافية لتعويض ما فقد جراء تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، واقع ينبغي التكيف معه وتجاوز تداعياته بأقل قدر ممكن من الخسائر، كما تعتبر هذه الإجراءات بمثابة هزة، يجب أن تكون حافزا لنا لنشمر عن سواعدنا ولنخطو الخطوات اللازمة في الطريق الصحيح، من أجل التخلص من التبعية للمحروقات والاستثمار في القطاعات المنتجة، كالصناعة والسياحة والفلاحة والتي تمثل البديل الأمثل الذي يساهم في خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل.

إننا نثمن بقوة عدم المساس بالمكتسبات الاجتماعية المحققة لصالح المواطنين، وهذا ما يؤكد قدرة الجزائر بحنكة أبنائها وبقيادة فخامة رئيس الجمهورية، على تبني سياسة حكيمة ومتوازنة، تحافظ على ما حققته من مكتسبات لصالح الفئات الاجتماعية الهشة، في إطار الدولة الاجتماعية التي تظل من الثوابت الوطنية وخط أحمر لا يمكن التراجع عنه أو المساس به بأي شكل من الأشكال.

سيدي رئيس الجلسة،

زميلاتي، زملائي،

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مهني غريسي؛
الكلمة الآن للسيد مسعود بودراجي، فليفضل.

السيد مسعود بودراجي: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيد وزير المالية،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تأتي مناقشة قانون المالية لسنة 2016 في ظروف خارجية
وداخلية.

فيما يخص الصعيد الخارجي، فهناك أزمة انخفاض
أسعار النفط، وما جاء بعدها من انخفاض احتياطي الصرف
وتقلص موارد الخزينة العمومية؛ أما على الصعيد الداخلي
فهناك تحديات المطالب الاجتماعية المتزايدة، وكذا التزامات
مواصلة المشاريع، مخططات دعم النمو المدرجة ضمن
برنامج 2014 - 2019، وكل هذه المعطيات جعلت ظروف
مناقشة قانون المالية لسنة 2016 تتميز بخصوصيات.

السيد رئيس الجلسة،

إن الجوانب المالية والجبائية والتشريعية التي جاء بها
قانون المالية، لا تعفينا من التطرق لجانب التنمية المحلية
وتسليط الضوء عليها، وهذا ما أرغب في طرحه في هذه
المناسبة.

سيدي رئيس الجلسة،

وأستغل وجود معالي وزير المالية بيننا اليوم، لإعادة طرح
مشكل الوكالة البنكية التابعة للفلاحة والتنمية الريفية،
التي تم غلقها سنة 1994 بمدينة شلالة العذاورة؛ ولاية
المدية، حيث سبق لي أن طرحت هذا الانشغال، في شكل
سؤال شفوي، بتاريخ 24 مارس 2011، على وزير المالية
السابق، والذي أكد تسجيل هذه الوكالة بالمديرية العامة
لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، حتى تكون سابع وكالة
بولاية المدية، تساعد في تطوير القطاع الفلاحي وتسمح
لسكانها بالاستفادة من خدماتها.

السيد وزير المالية،

ماهي الأسباب التي منعت إعادة فتح هذه الوكالة

2016، في ظل تراجع مداخيل المحروقات والصعوبات
المالية التي تواجه الدول المصدرة للبترو، دون استثناء،
ومنها الجزائر، دون أن ننسى التحديات الإقليمية والدولية
وإفرازاتها الأمنية والسياسية وتداعياتها الاجتماعية؛ وأمام
هذا الوضع الصعب كان من الضروري أن تتخذ الحكومة
مجموعة من الإجراءات، وهذا من أجل ترشيح النفقات
وترشيح الاستهلاك، ويكون تعزيز هذا التوجه مدعوما
بتنشيط وتوسيع الاقتصاد الوطني، وذلك للحد من التبعية
لقطاع المحروقات، والدخول في اقتصاد إنتاجي متنوع،
وتدشين مرحلة ما بعد البترول؛ ولاشك أن قطاع الفلاحة
والصناعة والسياحة قطاعات استراتيجية للاقتصاد
الوطني، مع مرافقة ذلك بالإطار القانوني الفعال والمناسب.
سيدي رئيس الجلسة،

إن جميع الدول النفطية التي يقوم اقتصادها على
المحروقات، قد اتخذت تدابير لمواجهة هذا الخلل في
ميزانيتها.

لذلك والجزائر دولة من هذه الدول، لا بد أن تتخذ
الإجراءات اللازمة لمواجهة الظرف الصعب، حتى لا أقول
الأزمة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس فنحن في التجمع
الوطني الديمقراطي، نبارك كل هذه الإجراءات التي جاءت
في مشروع قانون المالية لسنة 2016، مع حرصنا على حماية
الفئات الاجتماعية الهشة وإعطاء الدعم لمن يستحقه،
وعلى هذا الأساس وعلى عكس ما يروجه البعض وفي
مجال التحويلات الاجتماعية، نوه بدور الحكومة والدولة
الجزائرية التي لم تتخل عن سياستها الاجتماعية، إذ تصل
التحويلات الاجتماعية في ميزانية الدولة لسنة 2016 إلى
1840.5 مليار دج، أي ما يعادل 9.8٪ من الناتج الداخلي
الخام، مسجلة بذلك زيادة بنسبة 7.5 أي + 128.78 مليار
دج، مقارنة مع توقعات قانون المالية التكميلي لسنة 2015.
سيدي الرئيس،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2016، لا يمكن أن يزايد
عليه أحد، كما لا يمكن لأحد أن يشكك في وطنية الحكومة
أو النواب، فالمعارضة من حقها أن تعارض، كما أن الأغلبية
موجودة في برلمانات العالم لكي تمر القوانين وتصادق
عليها.

شكرا سيدي رئيس الجلسة، والسلام عليكم ورحمة
الله تعالى وبركاته.

لسنة 2016، شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مسعود بودراجي؛ وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد القادر قاسي، فليفضل مشكورا.

السيد عبد القادر قاسي: شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه بإحسان إلى يوم الدين؛ السيد رئيس الجلسة المحترم، السيدتان الوزيرتان المحترمتان، السادة الوزراء المحترمون، أيتها الزميلات، أيها الزملاء، أصحاب الأقلام والصوت والصورة، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، أزول أمقران فلاون.

السيد رئيس الجلسة، بودي قبل كل شيء أن أشكر الطاقم الحكومي والوزير الأول، على كل الجهود التي بذلوها، من خلال تقديم هذه الميزانية أو مشروع هذا النص القانوني لميزانية 2016. هذه الجهود تركزت في الميدان، من خلال التحويلات الاجتماعية التي تعرفها وعرفت سابقا وستعرفها اليوم أيضا، بعيدا عن كل ما يقال هنا وهناك، وأكتفي بالقول إنه من الجانب السياسي قد كلفنا الأخ رئيس الكتلة للتعبير عن هذا الموقف؛ وبالتالي فأنا أتطرق للجانب التقني والتقني المحاسباتي البحث.

السيد رئيس الجلسة، تتوقع الحكومة في 2016 نفقات الميزانية بما يقارب 8 ملايين أو 7984 مليار دج، منها 4000 مليار دج لنفقات التسيير و3000 مليار دج لنفقات التجهيز، أي بانخفاض يقارب 10٪ مقارنة بسنة 2015.

المشكل المطروح - معالي الوزير، زميلاتي، زملائي - لا يكمن في تخفيض هذه النفقات بحجم 10٪، وإنما ينبغي إعادة النظر كلية في سياسة التحويلات الاجتماعية غير

البنكية رغم وعود الوزير؟
سيدي رئيس الجلسة،

إن قرار غلق الطريق الوطني رقم 01 منذ سنين، أجبر مستعمليه على اللجوء إلى استعمال الطريق رقم 60 "أ"، وبحكم أن هذا الأخير لم يكن مؤهلا للوزن الثقيل أكثر من 20 طن، مما أدى إلى اهترائه وتدهوره، فأصبح يشكل خطرا على مستعمليه وبات إصلاحه أكثر من ضروري.

سيدي رئيس الجلسة،

لقد كان مشروع طريق الهضاب العليا، الرابط ما بين برج بوعريريج وخميس مليانة، مرورا بجنوب ولاية المدية وشمال ولاية المسيلة، حلما طال انتظاره بالنسبة لسكان تلك المناطق، بالنظر لفوائده الاقتصادية والاجتماعية المنتظرة منه، ودوره في تنمية المناطق التي يمر بها، إلا أن تأخر انطلاق هذا المشروع الذي بدأت دراسته سنة 2002، زرع الإحباط في النفوس، وهنا أتساءل عن هذه الأسباب؟ وهل يمكن تجسيدها على أرض الواقع؟

سيدي رئيس الجلسة،

سيدي الوزير،

إن سدين: واحد في ولاية المسيلة، وواحد في ولاية المدية، منذ فترة الرئيس الراحل، هواري بومدين رحمه الله، لم يكتملا لحد الآن وما زالت الأشغال جارية. لقد تكلم هواري بومدين رحمه الله في ذلك الوقت عن سد بني سليمان فقال: إن بني سليمان ستصبح متيجة الثانية، وكل الناس يعرفون أن بني سليمان في حكم هواري بومدين، ستصبح متيجة الثانية.

بخصوص سد واد لحم، التابع إداريا لولاية المسيلة - سيدي رئيس الجلسة، سيدي الوزير - في 2015 جاء وزير الموارد المائية لهذا السد وكان الولاية الثلاثة: والي المسيلة ووالي المدية ووالي البويرة، وعندما ذهبوا، ذهب المقاول أيضا، لكن الأمور لازالت على حالها! علما أن لهذا السد ارتباطا بقطاع الفلاحة والري بالمنطقة، بل إن تطوير قطاع الفلاحة هناك مرهون به، إلا أنه بات بحاجة ماسة للإصلاح والترميم، وقد كان محل معاينة الوزير والولاية الثلاثة في ذلك الوقت، إلا أن الانشغال لازال حوله فلم ينطلق لا من حيث ترميمه ولا إصلاحه وهذا ما يدعونا للتساؤل عن عدم انطلاقه لحد الساعة؟

هذا ما أردت أن أسأله في إثراء مناقشة قانون المالية

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
ونحن نناقش قانون المالية لسنة 2016، هذا القانون الهام، الهام جدا، أريد القول إن الله حباننا دون غيرنا بثروات طبيعية كثيرة وشساعة أرض وتنوع مناخ وجمال تضاريس منفرد النظير.

حباننا الله بموقع جيوسراتيجي، ميزنا عن باقي دول إفريقيا، حباننا الله بثورة وتاريخ صنعناهما بأيدينا لا مثل لهما، حباننا الله بعنصر بشري، يتميز بقدرة وكفاءة قلما نجدها، وحبانا الله ببخوذة مالية، دامت أكثر من 10 سنوات، فماذا صنعنا بكل هذا؟

وهنا لأريد أن أكون متشائما ولا أن أسوق وضعنا سوداويا ولا أن أتكرر للكثير من الإنجازات؛ أقول لا أتكرر للكثير من الإنجازات، ولكن أنجز بكل هذا محلات مهجورة في كل بلدية، سمينها محلات الرئيس! دور صيانة خاوية لصيانة طرق أنجزت أصلا مهترئة وبأموال خيالية! غرسنا النخيل أين لا يثمر، وغرسنا الإسمنت أين يثمر الشجر! حجرتنا بطريقة أو بأخرى ربع مليون إطار! أنجزنا قضية الخليفة وسوناطراك 1 وسوناطراك 2 والطريق السيارة! وعممنا الفساد وغرسنا في أذهان أبنائنا أن المال العام مباح! علمناهم الكسل والاتكالية باتباع سياسة (ANSEJ-ANJEM-CNAC) ... الخ!

أقرضنا صندوق النقد الدولي ملايير الدولارات ومسحنا ديون إفريقيا، نهتدي في الأخير، وهنا يحضرني مقال الإسكاني الفرنسي ألفريد نشرت سنة 1952، أطلق فيه ولأول مرة إسم الدول النامية أو السائرة في طريق النمو، ومنذ ذلك الوقت ونحن سائرون، أبطيئون نحن - سيدي الرئيس - أم ضللنا الطريق؟! نعم اهتدينا إلى أن الحل هو الانتقال من النقيض إلى النقيض، ودون سابق إنذار، وتحت ضغط الانخفاض الحاد لسعر النفط وتدهور قيمة الدينار، لم تشفع لنا تطمينات معالي الوزير الأول للتي أطلقها أثناء عرض مخطط عمل الحكومة ولا صندوق ضبط الإيرادات ولا حتى احتياطي الصرف الوطني أو احتياطي الذهب، لنجد أنفسنا مخيرين بين الذهاب إلى المجهول أو الرضى بميزانية النفقات التي جاوزت إيراداتنا بالضعف، وتعتمد على زيادات في الرسوم ورفع الدعم عن مواد وتسقيف أخرى؛ وفيما يلي باختصار بعض هذه المواد:
-المادة 05: رفع الرسم العقاري بأربعة أضعاف في حالة

المبررة، التي ستعطينا تضخما أو تعطينا موارد غير منتجة المداخيل؛ وبالتالي نزيد من الوضعية الحرجة التي تعرفها ميزانية الدولة، دون الرجوع دائما إلى انخفاض أسعار البترول، لا بد أن نضع حدا لهذه التحويلات الاجتماعية والتي مفادها أنها غير منتجة المداخيل.

كما يتوقع نفس المشروع إيرادات بحوالي 4000 مليار دج؛ وعليه فإن سياسة خفض للدينار الإرادي، خفض الدينار السياسي يبقى لا معنى له، بما أن العملة الجزائرية هي وطنية بحته لاداعي لخفضها، وبالتالي المس بالقدرة الشرائية للمواطن، دون مداخيل إضافية أو دون مداخيل تأتي بالأرباح للوطن وللشعب الجزائري.

على صعيد الاقتصاد الكلي، يتوقع مشروع القانون نموا بـ 4.6٪ ويتوقع احتياطا لصندوق ضبط الإيرادات بقيمة 1799 مليار في نهاية 2016، هذا الرقم جانب الحقيقة، لسبب أنه في قانون ضبط الإيرادات لسنة 2013 كان هناك رصيد مدين أو عجز ليس على وثائق المحاسبية وإنما على المداخيل الفعلية على مستوى الخزينة، عجز يقدر بـ 12٪ من المداخيل الفعلية للجزائر خارج المحروقات.

أعود للجانب المحلي - سيدي الرئيس - بما أن الوقت داهمني، ففي ولايتنا، بغض النظر عما يتعلق بهذا المشروع، وفي منطقة تكجدة بالضبط، استفادت هذه المنطقة من مشروع لتصليح المصاعد الكهربائية منذ 3 سنوات، ومنذ ذلك والمشروع مسجل والوزارة المعنية ذات العلاقة لم تنطلق فيه، ولازلنا نفكر في سياسة الجزائر كيف ننمي الرياضة والسياحة؟! هذان التفكيران..

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر قاسي؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد أحمد عياد، فليفضل مشكورا.

السيد أحمد عياد: شكرا؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

سيدي رئيس الجلسة،
السيدات والسادة معالي الوزراء،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،
أسرة الإعلام،

تأخر الإنجاز.

-المادة 08: هذه المادة يمكن أن تشرذم عائلات بمصادرة مساكنهم بحجة أن رب العائلة مدين ضريبيا.

-المادة 09: ارتفاع ملحوظ لتعريفه القسيمة السنوية للسيارات.

- المادة 14: رفع الرسم على القيمة المضافة من 7٪ إلى 1٪ بالنسبة لحفاظات البالغين، الغاز الطبيعي، والطاقة الكهربائية بالتسقيف.

-المادة 15: رفع الرسم على المنتوجات البترولية.

كل هذه الزيادات الأنفة الذكر، ستؤثر على الكثير من المجالات الصناعية والفلاحية والنقل، وسيكون لها أثر سلبي على القدرة الشرائية للمواطن، خاصة في ظل التدهور المستمر لقيمة الدينار، وستكون طبعا أكثر وطأة على الجنوب، لبعد المسافات ولطول الصيف وارتفاع حرارته.

وهنا - سيدي الرئيس - أتحدى أيا كان أن يأتينا بفاتورة لأبسط مواطن بالجنوب، أقول لأبسط مواطن بالجنوب، لا تتجاوز 250 كيلوواط/ساعة؛ وبالتالي التسقيف هنا لا معنى له، إلا إذا كان هناك تمييز مقصود!

أما فيما يخص المادة 62، أي المادة 66، أتساءل هنا كيف يكون فتح الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية؟ وكيف يحوز المستثمر لأول وهلة على 66٪ من الأسهم، أي ثلثي المؤسسة ليصبح مالكا قبل أن يرفع الملف أمام مجلس مساهمات الدولة؟

سيدي رئيس الجلسة،

هذا المستثمر يشتري ثلثي أسهم المؤسسة، وبعد 5 سنوات يرفع الملف لمجلس مساهمات الدولة ليشتري الثلث الباقي.

في الحقيقة، أنا أقول هنا إن قرار المجلس تحصيل حاصل، لأن المستثمر (بين قوسين) استحوز على ثلثي المؤسسة.

من ناحية أخرى كيف يحدد سعر السهم؟ بالتقييم أم المزايدة؟ ماهي المؤسسات العمومية المعنية؟ ولماذا لا تستثنى المؤسسات السيادية صراحة؟ خلال عرض السيد الوزير، أشار إلى أن هذه المؤسسات لديها قانون أساسي يحميها من فتح رأس المال، ولكن للاطمئنان - سيدي الوزير - أتساءل كيف يعد هذا القانون؟ ومن هي الجهة المخول لها إعداداه؟

ومن ناحية أخرى، ألا يضر هذا باستقرار برامج القطاعات الوزارية الأخرى، لكي لا أقول تعديا على صلاحياتهما؟ عفوا، كنت قد قلت ماهي المؤسسات العمومية المعنية؟ ولماذا لا تستثنى المؤسسات السيادية؟ ألم تكن تجربة الخوصصة في التسعينيات فاشلة؟ أو لم تكن تجربة الحجار كافية لنتعظ؟ في الحقيقة هذه المادة إذا لم تقيّد صراحة، فلا يحق لنا - سيدي الرئيس - بعد هذا أن نفتخر بتأميم المحروقات.

المادة 67: تسمح هذه المادة للسيد وزير المالية بتجميد أو إلغاء أي اعتماد.

ألا ترون معي - سيدي الوزير المحترم - أن هذا - إضافة إلى أنه تجاوز لصلاحيات المجلس - إقرار بعدم وجود نظرة استشرافية واضحة، تسمح لنا بوضع ميزانية سنوية مستقرة؟ ومن ناحية أخرى ألا يضر هذا باستقرار برامج القطاعات الوزارية الأخرى كي لا أقول تعديا على صلاحياتها؟

سيدي رئيس الجلسة،

إذ نثمن بعض الإجراءات أقول بعض الإجراءات التحفيزية والتسهيلات الضريبية، لتشجيع وجلب المستثمر، إلا أننا نؤكد أن النصوص بالاقتصاد الوطني يتطلب منا - قبل كل شيء - شفافية أكثر وتذليل جميع العقبات البيروقراطية والإصرار على تطبيق القوانين ضد ولصالح المستثمر..

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد أحمد عياد؛ الكلمة

الآن للسيد زويير طوافشية، فليفضل مشكورا.

يظهر أن السيد طوافشية غير موجود، إذن نحيل الكلمة إلى السيد عبد الباهي مرسلي.

السيد عبد الباهي مرسلي: بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليما كثيرا.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

أهل العلم ممن لهم إمام بأمور الدين والدنيا، حتى يثروا هذه التقارير وما يسنّ فيها من قوانين، لأن الله حرم الظلم على نفسه وجعله بيننا محرماً وأمرنا بالعدل في كل شيء.

وهم كبير عند الكثير من الناس، إذ أنهم يحضرون العدل في اثنين متخصصين في دار القضاء، العدل أساس الملك، كما قال ابن خلدون في مقدمته، ونحن مسؤولون وكلنا مسؤول وكلنا راع مسؤول عن رعيته.

وكلمة مسؤولون - يعباد الله - لها شقان:

- مسؤول في الدنيا، صاحب منصب كبير أو صغير،

- ومسؤول في الآخرة وكلنا نموت.

ووالله لو أنا جددنا إيماننا بالله ما وقعنا في أزمة قط، لأن الله تكفل بذلك وأخبرنا تعالى: ﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض﴾.

أثرت أن تكون مداخلتي هكذا، حتى أذكر نفسي وإياكم بالأهم الأهم، قبل القوانين الوضعية والتي قد يصيب صاحبها ولربما يخطئ أكثر مما يصيب، وتعلقنا بأذيال أقوام غرباء عنا في الدين وأخذنا نقول بما نظروا ويتباهى الواحد منا وهو يقول: قال أرسطو، وقال سقراط، وقال لينين، وقال دوركايم، وقال نابليون بونابارت.

ليس عيباً أن نقرأ لهم من باب العلم بالشيء، ليس إلا، ونتبعهم ونترك سبيل الرشاد وهو بين أيدينا ونحن منه هاربون، ونحن - مع الأسف الشديد - نستبق ونعظم ونهول ما عندهم!!

يا سبحان الله لم يغفل عن ذلك رسول الله صلوات الله عليه فقال: "لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة.. إلى أن يقول حتى لو دخلوا جحر ضب دخلتموه، قال الصحابة: اليهود والنصارى، قال: فمن؟؟ كان لا بد مما ليس منه بد، وكل ذلك لأقول علينا أن نتفرق بالضعفاء فينا ومراعاتهم، هذه الطبقة الكادحة من الشعب وهم أكثر، لا يمكن أن نسن مثلاً قانوناً يشمل الغني والفقير، مثلاً في فرض إتاوة، كما يجب دائماً دعم المواد الاستهلاكية الضرورية، وهذا الذي جعلني أسهب في الرجوع إلى تعاليم ديننا الحنيف.

وفي حكاية عن أمير المؤمنين، علي رضي الله عنه وكرم وجهه الشريف، أنه مرّ وعامل له بشيخ رث الثياب، طاعن في السنّ ماذا يده متسولاً متوسلاً، فما إن رآه الإمام عليّ حتى اشتد غضباً، وسأل العامل فأجابه: إنه مسيحي

بعد اطلاعنا على التقرير المتعلق بعرض مشروع قانون المالية لسنة 2016 خلصنا إلى مايلي:

سيدي رئيس الجلسة،

السادة الحضور،

لأول مرة أجدني لا أنوي على شيء، بعد اطلاعي على هذا التقرير، ماذا عساي أن أقول، فإن تكلم المرء عليه أن يتكلم ويسير بسير ضعفائه، حفاظاً عليهم، وكما ورد في الأثر الشريف "سيروا بسير ضعفائكم، وإن أم أحدكم فليخفف فإن فيكم الضعيف والمريض وذا الحاجة" وكل في منصبه إمام.

ديننا تشريع رباني لكل الأمور، عرف ذلك من عرف وجهد ذلك من جهل، ليس ديننا مجرد طقوس تقام في أوقات معينة ولا شأن له بحياتنا، ثم بعد حياتنا - إن شاء الله - نلقى الله وهو عنا راض.

من هنا أبدأ - سيدي رئيس الجلسة، السادة الحضور - المواطن البسيط لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يدرك المبررات التي على ضوءها قام المشروع المتعلق بقانون المالية لسنة 2016 وما سن فيه من قوانين لا تنبئ بخير، أكرر لا تنبئ بخير، ليس تشاؤماً ولا تطيراً، وإنما حسرة وألماً على حال العباد والبلاد وإخباراً وتحذيراً لولاة هذا الأمر منا.

ولنا في الرسول صلوات الله عليه، وما جاءنا عنه في القرآن المثل الأعلى، وفي سورة يوسف على نبينا وعليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، لما عبّر رؤيا الملك الصادقة، والرؤيا يراها المخالف والمؤالف والدليل من نفس السورة، وجلكم يدري ذلك وفي ذلك تفصيل له محله.

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿وقال الملك ائتوني به أستخلصه لنفسي، فلما كلمه قال إنك اليوم لدينا مكين أمين، قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم﴾، أي وزيراً للمالية، ومن ثم أخذ يتصدى للسنين العجاف، وكان من أمره ما كان ومضى كل شيء على خير وأحسن وجه.

في نظركم أعبتا جاء هذا القصص في القرآن المجيد؟ كلا البتة؛ ولأننا مسلمون، علينا دائماً وأبداً أخذ العبرة من كتابنا العزيز وما ورد عن نبينا المصطفى الكريم صلى الله عليه وآله من الآثار الصحيحة الشريفة.

كل هذا الذي ذكرت أتيت به إنما لأقول إن دين الدولة الإسلام، ونحن - بحمد الله - مسلمون، علينا إذن أن نشرك

من طرف إخواني في مجلس الأمة.
في البداية يتأكد الخاص والعام أن ماقدمته الدولة وما
أنجز في جميع الميادين يستحق منا التقدير والعرفان.
كثير القيل والقال عن هذه الميزانية وقانون المالية لسنة
2016، بين مؤيد ورافض ومعارض، وكتب ما كتب في
الصحف الوطنية عنها والتي جاءت في ظروف صعبة،
نتيجة تدهور سعر المحروقات في العالم، مؤثرا سلبا على
المداخل المالية للوطن.

هذا لا يخيفنا أبدا، عشنا صعوبات كبيرة في الماضي، إذ
وصل سعر البترول 9 دولارات، وهذا ما أدى بدولتنا أن
تقترض مالا من البنك العالمي (FMI)، لكن بعد سنوات
خلت استطاع وطننا التخلص من هذه الديون وأصبحنا
نحن الذين نقدم قرضا إلى (FMI)، قدر بخمسة ملايين من
الدولارات.

لقد قيل الكثير عن المادة 66 والمادة 71 من قانون المالية
لسنة 2016، وحسب نظريتنا نرى في ذلك إعادة التوزيع
الصحيح والناجع للثروة وللمداخيل، كما قيل إن هذه
الميزانية هي لتفجير الشعب، فكيف؟! ميزانية 2016 ليست
ميزانية 2015.

هل نسينا أننا عشنا ماضيا صعبا واستطعنا في النهاية
الخروج إلى بر الأمان بالسلامة لوطننا ولشعبنا.
ومادامت شركاتنا الكبرى والاستراتيجية غير معنية
بتلك الإجراءات المقررة، وعدم فتح رأس مالها مع تقرير
ترشيد كل النفقات، فإننا نتفاءل خيرا في المستقبل القريب
عن شركاتنا، خاصة: سوناطراك وسونلغاز، واتصالات
الجزائر.

السيد الوزير المحترم،

طرح عليكم ماضيا سؤال عن المشاريع الكبرى، وهو
تساؤل يندرج في ميزانية 2016، وكان ردكم أن كل
المشاريع الكبرى مجمدة وليست ملغاة، وهذا حتى تتحسن
الظروف المالية في الجزائر.

إن شعبنا يستبشر خيرا بمثل هذه المشاريع الهامة وينتظر
بشغف تجسيدها، لكن لسنا ندرى كيف سيكون مصيرها
مع هذه الميزانية لسنة 2016؟!!

ختاما، لا بد من الرقابة الصارمة على أموال الشعب وفي
كل المستويات، وفقنا الله لخدمة الوطن والسلام عليكم
ورحمة الله وبركاته.

ياسيدي، وهو لم يدفع ما عليه من الجزية منذ مدة، فأجاب
الإمام علي: هذا أدهى وأمر، من أمركم بذلك؟ ثم قال
للعامل كلمته المشهورة والتي أصبحت الآن بندا من بنود
هيئة الأمم المتحدة "الخلق صنфан، إما أخ لك في الدين
أو نظير لك في الخلق" وأمر للشيخ براتب شهري وأعفاه
من دفع الجزية.

أفهل عرفتم سماحة هذا الدين وكيف جسده الإمام
عليّ رضوان الله عليه؟ أقول هذا وأترك لغة الأرقام لكم.
مايهمني كعضو في مجلس الأمة الموقر، هو أن أتكلم بما
يرضى الله ربي ورسوله، ورضى الله ورسوله ليس بالتضييق
على الناس، وخاصة الضعفاء منهم.

سيدي معالي وزير المالية،

الوضع الاقتصادي المالي صعب، الوضع الاجتماعي
أصعب، الوضع المحيط بنا أكثر صعوبة، ولولا يقظة الجيش
الوطني الشعبي وقوى الأمن المختلفة، لكنا في وضع
لا يحسد عليه أحد.

أما مصادقتي أو غير مصادقتي فلربما هي سيات، وإن
كانت مهمة، أقول للسيد وزير المالية المحترم، أنت المسؤول
الأول والخبير المختص بما جاء في هذا القانون، فإن كنت
راضيا به واطمأنت إلى ما جاء فيه نفسك، فنحن نثق بك
ولا يترتب على ذلك وفي كل الأحوال إلا مصادقتنا؛
وأختم بقوله تعالى: ﴿واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله﴾
صدق الله العظيم وبلغ رسوله المصطفى الكريم.

السيد رئيس الجلسة: شكر السيد عبد الباهي مرسلتي؛
الكلمة الآن للسيد عمار ملاح، فليفضل مشكورا.

السيد عمار ملاح: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون ومرافقوهم،

أخواتي، إخواني في مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

في كلامي هذا وتدخلي، لا أتطرق إلى ما قيل عن
هذا قانون المالية لسنة 2016، الصناعية أو الفلاحية،
وللضرائب، بل ملاحظاتي عامة، ولا داعي لتكرار ما قيل

رغم أنه كان هناك خبراء ووزراء آنذاك كانوا ينادون بإعادة استثمار تلك القروض الموجودة وهي 30 مليارا فما فوق . الحمد لله اليوم، أننا في ظرف فيه هامش مناورة بالنسبة للحكومة، فيه عدة هوامش وكثيرة، منها القطاع السياحي، منها القطاع الفلاحي، الصناعة الصيدلانية، الصناعة الميكانيكية، استقطاب رؤوس الأموال والحمد لله هناك رؤوس أموال مستقطبة الآن في الجزائر بفضل الراحة والطمأنينة والسلامة، لأنه لا يكون استثمار رؤوس الأموال إلا بوجود الطمأنينة والهدوء، وهذا ما أقره فخامة رئيس الجمهورية، في قانون المصالحة الوطنية والوثام المدني . إذن لا بد ألا نستمتع إلى خطابات التئيس والاستفزازات الموجودة هنا وهناك من بعض الخبراء، الذين يقولون ربما نعود إلى أزمة أكثر من أزمة 1986، وهذا ما يحبط عامة الشعب .

بالفعل هناك رفع لبعض الرسوم ولكنها تدريجيا، تماشيا مع رفع سياسة الرواتب الشهرية للموظفين وبالنسبة أيضا لارتفاع الحظيرة الوطنية في الصناعات الميكانيكية وفي كل المرافق وكل المشاريع .

الشيء الملاحظ أننا لا ننسى أن الدولة أنفقت أموالا كبرى في البنية التحتية، أكثر من 70 سدا موجودا حاليا على مستوى الوطن، وهناك أكثر من 15 سدا في الإنشاء، هذه السدود التي تعتبر من الملكية العامة الوطنية، لا بد أن تدخل في حيز رفع النمو في القطاع السياحي، قطاع الري، القطاع الفلاحي، لا بد من استغلال هذه المشاريع وهذه البنية التحتية الموجودة، لأنها أنفقت بأموال تتجاوز أكثر من 40 مليار دولار .

الشيء الملاحظ أيضا في القطاع السياحي الذي استفاد من مزايا كثيرة بالنسبة للأراضي وبالنسبة للتخفيضات وبالنسبة للتمويلات البنكية .

واليوم نلاحظ في القطاع السياحي في الجزائر أن عدد الموظفين والعاملين فيه لا يتجاوز 300.000 موظف بينما في دول مثل فرنسا، فيه أكثر من مليونين موظف في القطاع السياحي، لأن القطاع السياحي هو البديل بعد البترول . القطاع السياحي والقطاع الفلاحي لهما ديمومة تامة، نلاحظ بعض الدول المجاورة تعاني من أزمات أمنية، ورغم ذلك فإنها تنعش إيراداتها المالية بفضل السياحة .

بالنسبة أيضا للقطاع الفلاحي، لا بد من تحديث هذا

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عمار ملاح؛ السيد الحاج العايب قدم تدخله مكتوبا، وسنمكن السيد وزير المالية منه، ليجيب عنه في حينه .

والكلمة الآن للسيد عبد الكريم بن الصغير، عفوا الكلمة للسيد عبد الرحمان يحيى، فليفضل مشكورا .

السيد عبد الرحمان يحيى: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسوله الكريم .

السيد رئيس الجلسة المحترم، السيدات والسادة معالي الوزراء المحترمون، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر، الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

بالفعل تم وضع قانون المالية لسنة 2016 في وقع يتسم بوجود أزمات اقتصادية ومالية محيطة بالدول التي تتعامل مع الجزائر، والتي تعتمد في اقتصادياتها على العائدات البترولية .

هذه العوامل يضاف إليها أيضا ظهور مواد طاقوية جديدة، منها ظهور الغاز الصخري ومنها أيضا دخول بعض الدول التي كانت لا تصدر البترول مثل أمريكا على الخط، هذا ما أثر سلبا على العائدات البترولية التي تعتبر هي الممول والمورد الأول للخبز العمومية في الطرف الحالي . ومن خلال قانون المالية الموجود والذي يعتبر وثيقة مالية سنوية، فإن هذا القانون - بطبيعة الحال - يؤسس مرحلة مقبلة - إن شاء الله - وهي مرحلة تتسم بترشيد السلوك الاستهلاكي لدى المواطن الجزائري وتتسم أيضا بالحد في النفقات العمومية .

والحمد لله، من لم يشكر الله لا يشكر الناس، وقلنا هذا الكلام منذ سنة 2001، ونحن نتميز بما يسمى بتجميد التشريع الجبائي على المؤسسات الخاصة والعامة والنقص بالنسبة للأتاوات على كل المصالح العمومية والإدارية، هذا إن دل على شيء يدل على وجود استمرارية وأن الدولة أصبحت متدخلة في أن واحد وحمائية في أن واحد والمحافظ على الطبقات الهشة .

فالشيء المتاح والموجود، نقول إنه بفضل حنكة وتبصر فخامة رئيس الجمهورية في تسديد الديون قبل الوقت،

الخواص هم المستفيد الأول من العملية، وأيضا إضافة إلى الأفراد؛ وبعض الشركات في ظرف قياسي أصبحت رقما في حين أنها كانت لا تمثل شيئا.

لكن اليوم مع تراجع أسعار المحروقات، نستطيع أن نقول بأن المانيفال (La manivelle) دار، ولا بد أن يتحمل الجميع سواء أصحاب الثروة أو الأجراء، في هذا القانون يبدو هذا الأمر جائرا.

النقطة الثانية؛ إن الادعاء بأن الامتيازات والتسهيلات الجبائية هي التي تعيق الاستثمار المحلي والأجنبي، أمر تكذبه المقارنة مع الدول المجاورة.

في تونس، الامتيازات هي أقل، في حين أن نتائج الاستثمار الأجنبي كما ونوعا هي أفضل مما سجلناه.

ثم ماذا عن المتعاملين الذين يسجلون خسائر؟ في حين أن ظروف قطاع النشاطات جيدة، الحجار، أكسو، رونو... إلخ، فأخذ موارد الجباية يجب البحث عنها بعد تدقيق المعطيات المالية لهاته المؤسسات، كيف أن مؤسسة "رونو" خاسرة؟ أو مؤسسة الحجار؟ هذا غير معقول!

النقطة الرابعة: يؤكد أعضاء في الحكومة أن عملية الخصخصة لا تعني المؤسسات الاستراتيجية، إن كانت الصورة هي بهذا الوضوح لدى الحكومة، لماذا لا تنص المادة 66 بصراحة ووضوح على ذلك؟

تصريحكم اليوم أثناء العرض أنه لا يعني شركات "سوناطراك" و"سونلغاز" ونفس الشيء بالنسبة لأويحي، لماذا لا يوجد نص المادة صراحة؟ ماهو الأمر الذي يمنع؟

إننا نعتقد وانطلاقا من عملية التخصيص السابقة، وبالنظر إلى عدم اتضاح الرؤية لدى للجهاز التنفيذي، وبالنظر للطابع الحساس لعملية الخصخصة والتي تتطلب أكبر إجماع ممكن وأقصى درجة من الوضوح في خيارات السياسة الاقتصادية بأن يتم تأجيلها، لأننا بكل مرارة نشعر بأن الجهاز التنفيذي غير قادر حاليا على ضمان سلامة العملية وحماية الحق العام.

النقطة الرابعة: يبدو واضحا من الخطوط العامة لمشروع قانون المالية أن هناك عودة إلى الخيارات التي تم تبنيها قبل سنة 2009 ضمن ظروف عامة لاقتصاد وطني ودولي أصعب؛ وفي ظل محيط سياسي داخلي ودولي بكثير من الضبابية، وفي وجه تحديات مما كان عليه الوضع، السؤال في هذه الحالة: ما الذي يجعل الحكومة تعتقد أنها ستنجح في

القطاع بواسطة المكننة وأيضا بتطوير معاهد البحث. لدينا معاهد البحث الممولة من طرف الخزينة العمومية، ولكنها لا تصنع حتى المبيدات ولا حتى المواد المضافة، لا تصنع بالرغم من تمويلها في كل مرة، فالفلاح يستورد كل شيء داخل في صناعة الأرض، أو بالنسبة للمواد المكملة الصناعية الغذائية لمختلف الشعب، إذن لا بد من تطوير مراكز البحث وتطويرها ودعمها، حتى تغطي القيمة المضافة ونقص فاتورة الغذاء وفاتورة استيراد كل شيء..

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الرحمان يحي؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد آدم قبي، فليفضل مشكورا.

السيد آدم قبي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيد وزير المالية، ممثل الحكومة،
السيد وزير العلاقات مع البرلمان المحترم،
السادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
في البداية، أود أن أقدم شكري وامتناني وإعجابي بالسيد وزير المالية، على عرضه لمشروع القانون لسنة 2016، وأيضا على فصاحته ولغته السلمية، وهذا لا يمنعنا من أن نوضح بعض المآخذ على هذا القانون في أربع نقاط أساسية:

النقطة الأولى: يبدو أن القانون غير متوازن في توزيع كاهل الأزمات، ذلك أن ما يناهز 23 مادة جاءت لتمنح تسهيلات وبتيسير لأصحاب الأعمال، في حين أن ما يناهز 6 مواد تمس مباشرة شرائح واسعة من المواطنين في قدرتهم الشرائية.

إن البحث عن تمويل إضافي لسد نقص الجباية البترولية، لا يجب أن يتم فقط من الفئات الواسعة من المواطنين الأجراء، والذين تكفل تخفيض العملة خلال السنة الحالية بتقليص ما يناهز ثلث قدرتهم الشرائية، تخفيض العملة في حدود 3%. بمعنى أنه في الفترة السابقة، فترة البحبوحة المالية، فإن المقاولين، الشركات الأجنبية،

السيد محمد الواد: بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المقرون،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.

أستهل مداخلتني هذه بالتطرق إلى ماجاء به مشروع قانون المالية لسنة 2016 من تدابير وأحكام، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أقدم قراءتي ورؤيتي المتواضعة حول هذا المشروع الذي جاء في وقت تمر فيه البلاد بظروف اقتصادية عصيبة وصعبة جراء انخفاض وتراجع أسعار المحروقات، ظروف تقتضي منا جميعا تكثيف الجهود والبحث أكثر من أي وقت مضى عن مصادر جديدة، تساهم في الزيادة والرفع من الإيرادات العامة للدولة.

فللهولة الأولى تبدو بعض المؤشرات الكلية مطمئنة، حيث يراهن المشروع على نسبة نمو تقدر بـ 4.6٪، موجهها نحو زيادة استحداث الثروة ومناصب الشغل، ومعدل تضخم نسبة 4٪ وتراجع إيرادات الميزانية بنسبة 4٪ مقارنة مع عام 2015؛ وستعرف نفقات الميزانية بالنسبة للتسيير والتجهيز هي الأخرى تراجعاً بنسبة 9٪، في حين سيحتفظ صندوق ضبط الإيرادات باحتياطات بقيمة 1797 مليار دج إلى نهاية 2016.

وهنا أشيد بالمجهودات الكبيرة التي تبذلها الدولة من خلال الاهتمام بالفئات الهشة، التي مازالت تتجسد يوماً بعد يوم بفضل السياسة الحكيمة والاستشرافية لفخامة الرئيس، عبد العزيز بوتفليقة، حيث وعلى الرغم من الظرف المالي الصعب، ستشهد التحويلات الاجتماعية ارتفاعاً بنسبة 7.5٪ لتبلغ 23٪ من ميزانية الدولة، منها 477 مليار دج لدعم السكن و446 مليار دج لدعم العائلات، منها 222 مليار دج لدعم أسعار المواد الأساسية (القمح، الحليب، السكر والزيت).

كما نثمن ماجاء به مشروع القانون من خلال إنشاء آلية للحفاظ على توازن الميزانية، قادرة على التمكن من تجميد أو إلغاء القروض عند الضرورة.

ولا يفوتني التطرق إلى نص المادة 66 التي أثارت جدلاً كبيراً وأسالت من الحبر الكثير، فإنني - وفي اعتقادي

حين أنها فشلت فيما سبق؟

إننا نؤمن بأن العودة عن الخطأ قد يكون مقبولاً بل واجباً، لكننا نعتقد أنه جزءاً من عملية التصحيح، تتم عبر تحمل المسؤولية المترتبة عن ذلك، ولا يمكن تغيير السياسات والتوجهات والحفاظ على نفس الأشخاص.

المسؤولية تقتضي - احتراماً للأمة ولشخص الرئيس الذي وضع ثقته في الطاقم الحكومي - أن تعاد العهدة بعد هذا الفشل المريع، غير أن ذلك سيعطي الانطباع بأن الرئيس وحده المسؤول عن هذا الفشل، وهذا أمر غير منصف في حق الرئيس.

لأنه بالنسبة لسنوات من 2000 إلى 2009 تم تبني خيارات كضرورة الانفتاح، الاستثمار إلى غير ذلك.

الرئيس تدخل سنة 2008 وقال إنهم غلطونا، الكل يدرك أننا كنا في ظروف أفضل، ظرف اقتصادي، ظرف مالي، ظرف دولي، لكن اليوم الظروف غير تلك الظروف، أين الخلل؟ أنا أعتقد أن الخلل في المنظومة الاقتصادية والخلل أيضاً في الطاقم.

النقطة الخمسة وأود معالي الوزير أن تركز معي في هاته النقطة.

لم تأخذ تقديرات قانون المالية 2016 انخفاض الموارد المتأتية من مبيعات الغاز الطبيعي في إطار العقود المبرمة مع إيطاليا وإسبانيا وفرنسا والتي تمثل ما يناهز 15٪ من المداخيل الإجمالية، هاته العقود تنتهي خلال هذه السنة المقبلة، وتطالب الأطراف مراجعة ماتبقى منها، علماً بأن أسعار السوق الحالية هي عشر أسعار العقود المبرمة مسبقاً، وهناك تقديرات تقول عن فقدان ما يناهز 12 ملياراً؛ حول هذا الأمر، البعض يطالب الآن بمراجعة قضية الأسعار.

في الأخير، سيدي رئيس الجلسة الموقر وسيدي وزير المالية المحترم، أود أن أقول إنه بالإمكان إنشاء اقتصاد قوي وصلب دون ثراء فاحش، والاقتصاد الألماني نموذج، لم نسمع أن هناك أثرياء ألمان، وحينما نتحدث عن الاقتصاد الألماني نتحدث عن القوة، في حين أن النموذج الفرنسي والنموذج الأمريكي غير موجود وشكراً لكم على حسن الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد آدم قبي؛ الكلمة الآن للسيد محمد الواد، فليفضل مشكوراً.

والعمل المتقن والمحكم الذي قامت به وزارة المالية في تسطير مشروع قانون المالية 2016.

وبالفعل ففي خضم أزمات اقتصادية عالمية وجوار متقلب أمنيا، لازالت الجزائر تحافظ على مستويات غير مسبوقة في الاهتمام بالمواطن، عبر مضاعفة مخصصات التحويلات الاجتماعية والاستثمار في الإنسان وتشديد المنجزات، خصوصا منها البنى التحتية، وهذه مؤشرات تدفعنا للافتخار بوطننا الجزائر، بقيادة فخامة الرئيس، عبد العزيز بوتفليقة، حفظه الله وأطال في عمره.

شكرا سيدي رئيس الجلسة، أشكر الجميع على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد الواد؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر معزوز، فليفضل مشكوراً.

السيد عبد القادر معزوز: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

أعضاء الحكومة،

السادة الوزراء،

أخواتي إخواني، أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خير ما أستهل به مداخلة المتواضعة هذه أمام جمعكم الكريم، هو الاستشهاد بقوله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿وأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض﴾، صدق الله العظيم.

سيدي رئيس الجلسة،

حراكننا، واختلاف رؤانا، مساعينا كلها لا بد ألا تحيد عن حب الوطن، هذا الوطن النعمة التي وهبنا الله إياها، والذي لا بد أن نلقن الأجيال آليات الحفاظ عليه، قبل الحديث عن آليات مناقشة القوانين والنصوص التنظيمية.

إن خلافا غايته استتباب الأمن وسيادة الوطن ما هو إلا دعم للديمقراطية، وإن كانت بعض وسائل الإعلام تتصرف وقف إيديولوجيات أصحابها بمختلف مشاربهم، يريدون هز أركان الدولة والعبث بأمن سيادتها، فهنا خط أحمر، لأن الجزائر التي حررها الشهداء، أبناؤها لن يفرطوا فيها، وهذا

الخاص - لا أرى مانعا وإشكالا يدعو إلى القلق بخصوص مسألة فتح رأسمال المؤسسات العمومية أمام المستثمرين الخواص إن كانوا جزائريين بالطبع، وإذا كان الهدف والغاية من وراء ذلك هو إحياء المؤسسات وإعطاؤها نفسا جديدا ومن أجل الرفع من إنتاجيتها ومن مردوديتها؛ وبالتالي المساهمة في زيادة المداخيل الجبائية وهذا هو بيت القصيد وهذا هو المهم؛ لقد سعيت جاهدا أن أبتعد عن الجدل السياسي غير المجدي حول مشروع قانون المالية لعام 2016 إلا أنني أستسمحكم، السيدات والسادة، مرة أخرى لأفتح قوسا وأقول بأننا لسنا هنا من أجل المزايدات أو إعطاء الدروس في الوطنية والانتماء، نحترم الجميع ولا نشكك أبدا في وطينتهم أو في انتمائهم لهذا الوطن الغالي على قلوبنا والذي هو في أمس الحاجة إلينا جميعا.

لقد استغربت كثيرا، خلال الفترة الأخيرة، لحجم التأويل والتهويل وإثارة القلاقل وترهيب الرأي العام مما تحمله المادة 66 ومن تأثيرها على المصلحة العليا للبلاد؛ وليعلم الجميع أننا موجودون هنا من أجل المساهمة في بناء الوطن وليس من أجل بيعه أو رهنه.

فالجزائر أرض طاهرة لا تقدر بثمن، وهنا حبذا لو تم طمأننة الرأي العام الوطني مرة أخرى وتقديم شروحات أوسع بأن المؤسسات الاستراتيجية كسوناطراك مثلا هي مؤسسات ناجحة ولا يمكن المساس بها.

إن الزيادة المرتقبة في بعض المشتقات الطاقوية لا يمكن اعتبارها بالكبيرة أو تلك التي بإمكانها إثقال كاهل المواطن، بل نراها من الناحية الاقتصادية مؤشرا، يمكن أن يساعد ولو بالقليل في محاربة ظاهرة التهريب، أتكلم هنا من منطلق أنني ابن منطقة حدودية وعلى دراية بما يحدث من تهريب لهذه المادة الحيوية، وأنا متيقن من تفهم الشعب لهذا الإجراء، في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد، إجراء نعتبر منافعه أكثر من مساوئه.

ما يهمني كذلك لفت الانتباه إليه، هو ما بات يهدد الاقتصاد الوطني، بسبب انخفاض أسعار البترول، مما يحتم على الحكومة اللجوء إلى خطة جديدة واعتماد آليات مناسبة، لتدارك العجز الذي يعرفه التحصيل الجبائي، ولذا يجب تدعيم الأجهزة المكلفة بعمليات التحصيل والمراقبة كمجلس المحاسبة وخصوصا الاستثمار في الموارد البشرية. وفي الخلاصة، بودي أن أنوه بالنظرة الواقعية والطموحة

درس آخر على هؤلاء استيعابه.

إن توطيد أمر الثقة بين الحاكم والمحكوم، تمر عبر القواعد الشفافة ومصارحة المواطن الجزائري المعين بالدرجة الأولى بالحرّك الذي عرفته الساحة السياسية مؤخرا جراء مناقشة قانون المالية لسنة 2016.

هو نفس الموضوع الحدث الذي أبان أن للجزائر خيرة اقتصاديين، يمتلكون من الاستراتيجيات الحلول ما يمكن البلاد من تجاوز الأزمات، في ظل شعور الجميع بالمسؤولية عن ذلك.

إن الهمم تولد من الشدائد، وهذا هو الأصل والواجب والالتزام في ظروف بلادنا اليوم.

سيدي رئيس الجلسة،

من خلال مناقشتنا وتفحصنا مع أصحاب الاختصاص، تبين لنا مايلي:

- إن الأمر يتعلق بالصرامة في تسيير المصاريف والتأقلم مع الظروف الدولية المتميزة بتقلبات اقتصادية ومالية.

- إن انخفاض المداخيل النفطية اليوم، لا بد أن يشكل حافزا لدينا لإيجاد الأجوبة والحلول، لمواجهة هذه التقلبات وهذه الأجوبة يمكن تلخيصها عموما كمايلي:

1. عقلنة المصاريف العمومية،

2. دعم المؤسسات المنتجة للثروة،

3. إعطاء الأولوية للقطاعات المهمة مثل: الصناعة، الفلاحة، الري، السياحة، التكنولوجيا وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

كما يتوجب علينا تغيير اقتصادنا في عالم يتوجه إلى المنافسة والتكوين والبحث، من أجل تزويد الوطن بالكفاءات البشرية واتتهاج سياسات اجتماعية، تهدف للتضامن الوطني وكذا حماية الفئات ذات الدخل الضعيف في مجالات السكن والصحة... إلخ.

في مجمل هذه الاعتبارات فإن المؤسسة الجزائرية والإنتاج الوطني، هما المستفيدان الرئيسيان لمشروع قانون المالية لسنة 2016، من خلال الرفع التدريجي لبعض الالتزامات التي تعيق تطوره أو وضع في الخدمة إجراءات جديدة تشجع عمل هذه المؤسسة كتخفيض (القيمة المضافة على الضريبة المضافة TVA) من 17% إلى 7% والتي تطبق على المواد الأولية التي تدخل في صناعة المنتوجات ذات

القيمة المضافة العالية لمدة عامين.

تطبيق قواعد جديدة للسماح بدخول الشركاء الوطنيين في رأس مال المؤسسات العمومية ووضع نظام السجل الجبائي، من أجل متابعة أسعار المنتوجات في السوق، من أجل حماية المستهلك من الغش والتدليس والتقليد.

إن ترقية الاستثمار وتبسيط الإجراءات الإدارية موجود في قلب مشروع هذا القانون الذي يخصص أظرفة هامة لصالح القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، وكذا التكوين والبحث، إذ هي في نفس الوقت موضوع اهتمام السياسات العمومية المذكورة أعلاه.

أما فيما يتعلق بالسياسة الاجتماعية والصحة والسكن ودعم الأسعار للمنتوجات القاعدية، فإن هذا المشروع يتوقع تسجيل تطور يزيد عن 7.5% مقارنة بقانون المالية 2015، حيث تصل القيمة حوالي 1804.5 مليار دج، وهذه بالضبط السياسة العمومية المنبثقة عن البرنامج الخماسي لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، ومجهوداته التي تبرر اليوم سياسة عقلنة المصاريف العمومية وتحسين مداخيل الدولة؛ وعليه فإننا ندعم ميزانية 2016.

لا يمكننا أن نتخلى عن التعديلات بجانب الضرائب والأتاوات وحقوق التسجيل التي تدر مداخيل على الخزينة العمومية، تهدف لدعم السياسة العامة، مع توزيع العبء بين المواطن والمؤسسة، وبصفة عامة على المتعاملين الاقتصاديين، والمتمثلة في عقلنة المصاريف بصفة عامة وبطريقة طبيعية، معناه أن تكون هناك ثقافة تتوزع بين جميع الفعاليات السياسية، الاقتصادية والمالية، هاته السياسات هي ما يسمح لبلادنا بمواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية مستقبلا، وهذا رادا بالعكس على بعض الأصوات التي ترجح وتؤكد أن الأزمة موجودة من أجل تغليط وتهويل الرأي العام.

والأصل أن الجزائر بعيدة عن هذه الوضعية، حيث أن المؤسسات تعمل وتوظف، وبرامجنا الاستثمارية تنفذ، ونظامنا المالي يضمن تمويل المشاريع، مما لا يمنع أن نتوجه إلى سياسة اقتصادية، تعطي للمؤسسة أبعادها الحقيقية، في خلق الثروة والتوازن المالي الذي يحافظ على تسيير مؤسساتنا وسياستنا العمومية من أجل راحة مواطنينا.

إن تراجع مداخيلنا ليس بالنقمة، مادام أنه يمكن التعويض بميكانيزمات، والمحبذ منها هو اللجوء إلى

مشروع قانون المالية والمادة التي تسمح لرجال الأعمال الجزائريين والأجانب أن يستدينوا في الخارج بضمان الدولة، وهذا رهن وللشعب الجزائري حاضرا ومستقبلا، ومعناه أنه بعدما تخلصت الجزائر من المديونية الخارجية، فقانون المالية 2016 يجرنا للرجوع إليها بأبشع الظروف فحين يستدين فلان وفلان، أصحاب المال والنفوذ في الخارج بضمان الدولة، فمن سيدفع؟ الشعب الجزائري هو من سيدفع، كيف لا يمكن أن نتزعزع كمواطنين كمجاهدين وأيضا كعضو في مجلس الأمة وفي البرلمان الجزائري؟

لما قرأت مشروع قانون المالية وللمادة التي تمنح لوزير المالية صلاحيات البرلمان وصلاحيات رئيس الجمهورية في أن واحد والمحددة في المادتين 122 و124 من الدستور، قولوا لي كيف نسمي هذه البدعة؟! أنا كحقوقية، كبرلمانية هذا نسميه انقلابا على شرعية الدستور وعلى الدولة؛ الإنسان الذي يحترم بلاده وقوانينها ودستورها لا يستطيع أن يبرر هذا الفعل ولا يقبله أصلا!

خلاصة القول، لما نرى قائمة.. عفوا الوقت المحدد سينتهي؟! هل يمكن أن نمنح 7 دقائق للتدخل في مناقشة مشروع بهاته الخطورة؟! وهذا مجلس الأمة هو الذي يشرع وقد أنشئ حتى يكون بمثابة السد المنيع الذي يدافع عن الوطن!!

إسمح لي، سيدي رئيس الجلسة، أنا في 7 دقائق ليس لدي ما أقول.. ما يمكن قوله أن المشروع القانوني فيه ما فيه فكيف تريدون أن نتكلم..

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيدة زهرة ظريف بيطاط المحترمة.

السيدة زهرة ظريف بيطاط: أنت تشير لي لأسكت.. إسمح لي دعني أكمل... هذا حقي... هذا حقي - سيدي رئيس الجلسة - تأتون بمشروع كبير ثم...

السيد رئيس الجلسة: لا أستطيع أن أصنع استثناء، كل الزملاء التزموا بذلك، وبالتالي أحيل الكلمة إلى السيد إبراهيم بولحية، فليفضل مشكورا... السيدة المحترمة، هذا غير ممكن.

الاحتياطي الوطني.

سيدي رئيس الجلسة،

سيدي وزير المالية المحترم،

من منطلق الصفة التي نكتسب، ندعم هذا القانون مع طلب توضيحات حول عدد من المواد، أهمها المادة 54 المتعلقة بالتنازل عن الممتلكات العقارية للجماعات المحلية، هل يوجد طريقة...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر معزوز؛ الكلمة الآن للسيدة زهرة ظريف بيطاط، فلتفضل مشكورة.

السيدة زهرة ظريف بيطاط: بسم الله الرحمن الرحيم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي رئيس الجلسة،

سيداتي، سادتي،

حين علمت ماجرى في لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني وعملية التزوير التي حدثت في التقرير التكميلي، إضافة إلى العنف الذي استعمله أناس غرباء عن اللجنة السيدة، هنا تزعزعت كعضو في مجلس الأمة والبرلمان الجزائري، بعد ذلك العار المؤسستي.

لما نرى مكتب المجلس الشعبي الوطني ورئيسه يتسترون حتى يزكوا هذا الخرق الفاضح للتسيير المؤسستي، بعد الدوس على القانون العضوي رقم 99-02، والقانون الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، كل هذا لكي يمر قانون المالية لسنة 2016 في الجلسة العامة بالقوة.

وأترزعزع أكثر فأكثر كعضو في مجلس الأمة للبرلمان الجزائري، لما أقرأ مشروع قانون المالية، وخاصة المادة التي تتنازل عن ملكية الجماعات المحلية، والمادة التي تسمح بفتح رأس مال المؤسسات العمومية لأصحاب المال والأجانب وتستطيع أن تحصل عليها كليا.

بما أنه تم التخلي عن حق الشفعة للدولة، وكل ذلك يعتبر خرقا فاضحا للدستور في المادتين 17 و18 واللتين تحددان بوضوح ملك المجموعة الوطنية الذي من غير الممكن أن تتخلي عنه الدولة.

وهنا أيضا كيف تريدون ألا أترزعزع كمواطنة ومجاهدة أيضا وكعضو في مجلس الأمة والبرلمان الجزائري؟ حين أقرأ

الخسائر الممكنة، يتطلب منا التروي في إصدار الأحكام وتنوير الرأي العام الوطني بالتدابير المتخذة في هذا الشأن بمصداقية وعقلانية ودون مزايدة على بعضنا البعض؛ ومن أجل توحيد الصفوف والجهود وخلق مناخ تضامني يفوت الفرصة على المتربصين والحاquدين على الجزائر.

إن التدابير الجديدة تهدف في جوهرها إلى ترشيد الإنفاق العام ومكافحة الإسراف من خلال تبني منهج الصرامة في الميزانية، حفاظا على توازنها في ظل المعطيات الجديدة.

كما يتميز قانون المالية بتوخي الحذر في إطلاق المشاريع ومراقبة الواردات وتقليص الكمالية منها؛ ويتضمن سلسلة من أحكام دقيقة تحافظ على الممتلكات العمومية وتخدم المصلحة الوطنية، على غرار فتح رأس المال المؤسسات العمومية لفائدة المشترين الجزائريين فقط و فقط. وكذا إعادة بعث الاستثمار الإنتاجي الذي يعتبر من أولويات الحكومة.

إن قانون المالية يتوقع نموا بنسبة أكثر من 4٪ وتضخما متحكما فيه، كما يحافظ على المكاسب والإنجازات الاجتماعية، وجسد في مواده استمرار الدولة في الوفاء بالتزاماتها تجاه الفئات الاجتماعية ضعيفة الدخل، ولم تتخل عنها أبدا، خصصت لها في هذا القانون وحده 1800 مليار دج برسم التحويلات الاجتماعية، بعكس ما يتم الترويج له في منابر تفتقد إلى المصداقية وتتخذ مصلحة المواطن حصان طروادة لخدمة أهداف ومآرب أخرى.

لقد فقدت الجزائر أكثر من 40٪ من مداخيلها بالعملية الصعبة، كما فقدت أكثر من 50٪ من مداخيل الخزينة العمومية، وهي وضعية حرجة، غير أنها غير مستعصية على الحل إذا ما توفرت الثقة وتوقفت المزايدات وتوفرت الموضوعية في التقييم.

إن قانون المالية بالتدابير الجديدة التي جاء بها وإعادة الهيكلة التي أدخلها على موازنة الدولة، يمكن اعتباره إصلاحا ماليا أكثر منه موازنة أزمة؛ وبالتالي إدراجه في إطار مجموعة الإصلاحات الوطنية التي أطلقها فخامة الرئيس، عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، وأتت بشمارها وتجسدت من خلال طموحات كثيرة وتطلعات عديدة للمواطنين في مختلف قطاعات التنمية.

إن الوفرة المالية التي عرفتها الجزائر في السنوات القليلة

السيدة زهرة ظريف بيطاط: خلاصة القول، لما نرى قائمة الهدايا والامتيازات والتسهيلات لأصحاب المال والنفوذ، جزائريين كانوا أو أجانب، وبالمقابل نرى قائمة الزيادة في رسوم الضرائب التي تمس المواطن البسيط ويضاف له الضغط وغلاء المعيشة، فالخلاصة التي أنهى بها، أن هذا القانون غير وطني، وأزن كلامي، غير اجتماعي وبعيد كل البعد عن مشروع الجمهورية الديمقراطية، الاجتماعية التي تأسست في حرب التحرير المجيدة وضحي من أجلها مليون ونصف مليون شهيد...

السيد رئيس الجلسة: رجاء، لقد استمعنا جميعا إلى السيد رئيس المجلس اليوم، وأخبرنا أن أعضاء مكتب المجلس وهيئته التنفيذية، قد قرروا تحديد وقت التدخل بـ 7 دقائق، وكل الزملاء التزموا بذلك، فمن غير الممكن أن نحدث الاستثناء.. شكرا؛ والكلمة الآن للسيد إبراهيم بولحية، فليفضل مشكوراً.

السيد إبراهيم بولحية: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس الجلسة المحترم،
معالي السيد وزير المالية المحترم،
معالي السيد وزير العلاقات مع البرلمان المحترم،
السادة الوزراء ممثلي الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
سيدي رئيس الجلسة،

إن قانون المالية لسنة 2016، حتى لا أدخل في المقدمات، الذي نتدارسه اليوم يأتي في ظروف إقليمية ودولية استثنائية عصيبة، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الأمني، تقع تبعياتها على أغلب الدول بنسب متفاوتة.

الجزائر ليست بمنأى عن كل التغيرات التي تطرأ على العالم، لاسيما منها التحولات الاقتصادية التي ألفت بظلالها على أسعار النفط وتهدد الدول المنتجة بتباطؤ معدلات النمو، لتلوح بوادر أزمة اقتصادية، تتطلب الحكمة وليس التهويل والمزايدات.

إن هذا الوضع الطارئ الذي تعمل الدولة على مواجهته بأخذ، الأضرار على البنية الاجتماعية وتجاوزه بأقل

شيء صادقنا عليه قبل ذلك كبرلمان؟ في هذا السياق، وأختم السيد رئيس الجلسة، تؤكد بأن المشرع أيضا جزائري، غيور على وطنه وعلى جزائريته، تهمه مصلحة المواطن لأنه ابنه وابن هذا المواطن، يعمل من أجل حماية الاقتصاد الوطني، لأنه اقتصاده، ولا مجال هنا للمزايدة على وطنية بعضنا البعض، كما تؤكد على أن المؤسسات الاستراتيجية الجزائرية هي رأس المال الشعب، وكلنا نعمل للحفاظ عليها ودعمها، أما الشركات والمؤسسات المشغولة بأحكام هذا القانون، فهي تلك التي تشكل عبئا على الاقتصاد الوطني وأثبتت فشلها...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد إبراهيم بولحية على هذه المداخلة؛ أحيل الكلمة إلى السيد إبراهيم مزياني، فليفضل مشكورا.

السيد إبراهيم مزياني: شكرا للسيد رئيس الجلسة. السيد رئيس الجلسة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، السلام عليكم، أزولان فلاون أمقران.

ها نحن نناقش قانون المالية لسنة 2016 والذي تؤكد كل أحكامه أن الجزائر في أزمة اقتصادية ومالية خطيرة وخانقة.

إنه من الخطأ والعبث والغباء، الاعتقاد أن هذه الأزمة هي مرتبطة بانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، وإنما هي نتيجة حتمية لكل السياسات المنتهجة من طرف الحكومات المتعاقبة، وانعدام أي رؤية اقتصادية مستقبلية، تجعل اقتصادنا متنوعا نحمي به البلاد والعباد.

فأي مواطن بسيط بمستوى متواضع جدا، يعلم أن الجزائر ستصل لا محالة إلى هذه الحالة التي نحن عليها اليوم، وهذا لسبب أن كل اقتصادنا يمكن تسميته باقتصاد مبني على الربيع البترولي، وباعتبار أن سعر المحروقات تتحكم فيه السوق الدولية، حيث الجزائر ليس لها أي تأثير ولو كان رمزيا، بل تتحكم فيه دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية والعربية السعودية، وبهذا، فحكمانا وحكوماتنا المتعاقبة جعلت مستقبل بلادنا والأجيال القادمة تحت رحمة هذه الدول، وهو ما يرهن حتى سيادتنا الوطنية

الماضية، أو زمن البحبوحة - كما يقولون - ضخ فيها غطاء مالي ضخم، تحققت به مشاريع تنمية كبرى مست قطاعات الفلاحة، السكن، الصحة العدالة، التعليم، الصناعة، النقل الأشغال العمومية وما إلى ذلك. وعرفت الطبقة العاملة زيادات معتبرة في الأجور، وتم إطلاق مشاريع تنمية إستراتيجية وتطوير القطاع الخاص، ورقمنة المرفق العمومي، وتمويل مشاريع الشباب، ودعم الاستثمار وغيرها من الإنجازات والمكاسب التي غابت فجأة عن أذهان البعض عند بؤادر الأزمة، وهو جحد ليس أبدا من شيم الجزائري الأصل، المعروف بتقديسه لقيم التضامن عند الشدائد.

إن الصرامة التي جاء بها قانون المالية من شأنها القضاء على الفوضى التي سادت لسنوات في بعض القطاعات الاقتصادية الكبرى، وهو يعيد ترتيب الأولويات والأهداف، ويؤسس لخطوة جادة نحو الانتقال الفعلي من اقتصاد فعلي قائم على المحروقات إلى اقتصاد متنوع، منتج وتنافسي، قوامه الإنتاج والإنتاجية، ويستمد قوته من تعبئة الكفاءات والمؤسسات الوطنية والاستثمار في الموارد البشرية، لاسيما مع كل المقدرات التي تملكها الجزائر ولا ...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد إبراهيم بولحية، معذرة وقتك أخذته السيدة بيطاط...

السيد إبراهيم بولحية: أنا لم أستنفد سبع دقائق سيدي رئيس الجلسة، لأنها هي التي أخذت أكثر مني؛ لا بأس... سأعوض الدقيقتين اللتين أخذتهما مني.

إن ما يتم تداوله حول بعض أحكام قانون المالية 2016 فيه الكثير من المغالطات، فعلى سبيل المثال: الإجراء الوارد في المادة 67 هو إجراء تقني بامتياز وليس اعتداء على صلاحيات البرلمان، ولا أعتقد بأن البرلمانين بحاجة إلى من يعلمهم كيف يغيرون عن صلاحياتهم، ليس اعتداء على صلاحيات البرلمان، لأن هذا الإجراء في حد ذاته يمر بمرسوم رئاسي ولا يمكن أن يخرج دون المساس بصلاحيات رئيس الجمهورية، فلماذا المزايدات؟

كذلك المادة 62 من القانون، محتواها هو نفس محتوى المادة التي تم المصادقة عليها في 2009 في قانون المالية التكميلي، فلماذا نزايد الآن على بعضنا البعض، على

دون محاسبة، وإن تمت المحاسبة فنعاقب الحارس في الباب ولا نعاقب المسؤول المباشر؟ فكيف للجزائريين والجزائريين أن يثقوا في حكومة تطلب من الشعب أن يتفق بعقلانية ووزير سابق، متابع قضائيا وصدر في حقه أمر بالقبض ومتابع من أجل نهب ملايين الدولارات، يتم دعوته في إحدى سفارات بلادنا كضيف شرف؟!

كيف نتق في حكومة، لم تنوع اقتصادنا في ظرف 17 سنة، حيث وصل سعر البترول إلى أثمان قياسية وأن تقوم بذلك في ظرف 23 شهرا أو أقل؟!

سيدي رئيس الجلسة،
فأي سياسة مهما كانت اقتصادية ثقافية أو اجتماعية أو أخرى، يتطلب لإنجاحها توفر شرط أساسي وهام وهو الثقة بين الشعب وحكامه، وهو ما ينعدم في بلادنا، لأن الحكومة التي فشلت مدة 17 سنة لا يمكن لها أن تنجح في بضعة أشهر، والحكومة التي تسببت في الأزمة لا يمكن لها أن تشكل الحل لهذه الأزمة...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد إبراهيم مزياني؛
والكلمة الآن للسيد مكي مولاي، فليفضل مشكورا.

السيد مكي مولاي: بسم الله والصلاة والسلام على
رسول الله.

السيد رئيس الجلسة،

معالي الوزير،

أسرة الإعلام،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قد يتسرع البعض في إصدار أحكام لا أساس لها، الغرض من ورائها التشكيك في دور الهيئة التشريعية والإيعاز إليها بالمروق من الدور المناط بها دستوريا، كلما طرحت مسائل هامة للنقاش، تتعلق بالمنظومة القانونية أو بكيفية تنظيم العلاقات ما بين مختلف الدوائر والدولة. لكن مثل هذه المناورات لا تمنعنا أبدا من أن نثني على عمل الحكومة، كلما أجادت في الدفاع عن المشروع الحضري للأمة، وحين تحقق مكاسب تدر على المواطن والوطن بثناء مختلف الأوجه من جهة، ومن جهة أخرى لن تتردد في طرح وجهة نظر حول نقاط معينة قد تكون

واستقلال بلادنا الذي ضحى عليه مليون ونصف مليون شهيد؛ وهذا ما يؤكد أننا لسنا أمام حكم راشد، كما تدعيه الحكومة منذ سنوات، بل نحن أمام حكم فاسد بامتياز.

ورغم كل هذا، فالحكومة لازالت ترفض استعمال عبارة "أزمة" أو "تقشف" وكأن المشكل في المصطلحات، وتواصل رفضها التعاطي مع الأمر الواقع، وتستعمل عبارات لطيفة لتغليط المواطنين والمواطنات، لكن الواقع يؤكد أن المواطنين الجزائريين أذكى بكثير من مسؤوليهم، لأنهم حاليا يتحملون، تبعات فشل سياستكم الكارثية، وذلك بالزيادات الجنونية للأسعار المنجرة عن خفض قيمة الدينار، حتى قبل دخول هذا القانون حيز التطبيق.

فبدل قول الحقيقة للمواطنين والاعتراف بفشلكم ومسؤوليتكم المباشرة في هذه الأزمة، وترك المكان لأبناء هذا الوطن الغيورين عليه والقادرين على رفع التحدي، مازلتم تواصلون سياسة الهروب إلى الأمام من خلال هذا القانون.

فمن جهة ترفضون استعمال عبارة "تقشف" وتفضلون استعمال عبارة "ترشيد النفقات"، ومن جهة أخرى أمرتم كل الولاية ورؤساء البلديات وكل المسؤولين المحليين بوقف المشاريع، حتى التي تم إطلاقها والتي لها علاقة مباشرة بحياة المواطنين اليومية، رغم قلة اعتماداتها المالية، وبالمقابل فإن مشروع المسجد الكبير بالعاصمة لم تقوموا بتوقيفه، بل قمتم بالرفع في وتيرة إنجازه وكأنه هو من سيقوم بحل كل مشاكل بلادنا، فنحن لسنا ضد بناء المساجد، لأن الجزائريين يبنون مساجدهم بأنفسهم، لكن هذا المشروع هو تهديد للمال العام، يجب توقيفه على الفور وكما يقول المثل "واش خصك يا العريان؟ قال لهم: خواتم" أهذا هو ما سميتموه، السيد الوزير، بترشيد النفقات العمومية؟ فكيف للمواطنين والمواطنات الجزائريين أن يصدقوكم ويقبلوا سياسة الجزائريين والتقشف والزيادات التي يتضمنها هذا القانون، من فاتورات الكهرباء والغاز والبنزين والمازوت والأنترنيت والهاتف وقسيمة السيارات والضريبة على شراء السيارات وغيرها من الزيادات والضرائب؛ ومن جهة أخرى نترك بارونات الفساد والتهريب، وكل من نهب المال العام، وكل من هو مسؤول عن الفضائح، فضائح السنوات السابقة، لما كنا فيما سميتموه بالحبوحة المالية: كالحليفة والطريق السيار شرق - غرب وسوناطراك 1 و2 الذين بقوا

الشعب.
ولابد أن كل واحد منا على اختلاف المواقع التي تتواجد فيها، قد يشعر بالخطر المحدق بنا كأمة حين يعيث العيب فسادا ويتحول إلى استراتيجية مناص منها على حساب نظرة وطنية شاملة تتعهد بالنهوض بالوطن من أغوار التخلف والجهوية المنكمشة على نفسها، أمام زرع السموم القتالة، نحسب أن الاستعمار قد حزمها في حقائبه ودون عودة.

بعيدا عن الحسابات الشخصية أو الفيئة، لن نكشف عن ملاسبات تتستر وراءها مخططات مقصودة، تتحرى نماذج التنمية وتهتم بإرادة الدولة.
السيد رئيس الجلسة،

وليطمئن الجميع أننا لسنا من أولئك الذين يسوقون الإدعاءات، كورقة ضغط أو ابتزاز من أجل مكاسب لا تثري أكثر من زبد الشعبوية وغيث الإشهار، لذلك فإن هذا الحديث هنا ليس بمجرد افتراضات أو اتهامات وهمية أو تطاول وبهتان، بل هو واقع ونتيجة أساسها استقطاب الآراء من الكفاءات ومن ثمره الحديث والنقاش الجاد مع المواطن.

وما يؤسفنا، أننا كلما حاولنا تبديد إحباطه وإعادة بصيص الأمل إليه، فيبدي بكل ملاحظات بشأن هذا القرار أو ذاك القانون الصادر عن جهات عليا، فلا يسعنا - وبكل صدق - عدم مخالفة استنتاجاته وخيبة أمله حول من اختاروا المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العليا للوطن.

وفي الأخير - سيدي الرئيس - أقول كلمة للتاريخ من على هذا المنبر، نعم لقد استطاعت كتلة الفساد أن تخلق سلطة موازية لما هو دستوري ورسمي، إذ يقول المفكر ابن خلدون: "إن الظلم واللاعول يهدم الدولة والحضارة"، وأحيي دائما كل من تهز الغيرة روح وطنيته، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وتحيا الجزائر.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مكّي مولاي؛
الكلمة الآن للسيد بشير داود، فليفضل مشكورا.

السيد بشير داود: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

مخالفة لما تصر عليه الحكومة أو لفت نظرها إلى ما يشغل اهتمام المواطن بعيدا عن التبرير لأي تعبئة حزبية أو تنظيمية أو مهنية أو ذات صفة.

فمن حق أي مواطن جزائري أن يتساءل عن وضع ليس من قدره في شيء، فمثلا:

1. لماذا كل هذا العناد على تمرير قوانين لم توافق اللجان المختصة دراستها داخل البرلمان، حتى يتم إدراجها للتصويت؟

2. ولماذا كل هذا الخضوع لمجموعات نفوذ ابتزت السلطة الرسمية في البلاد من ممارسة حقها وواجبها معا في تسيير شؤون الوطن في التعامل والتفاعل المباشر مع المواطن؟

3. من ذا الذي يدفع الحكومة أن تتخذ قرارات قد تروع المواطن وتفزعه حتى يشعر بأن إمكانيات عيشه مهددة عبر الزيادات في الأسعار، سقطت كالمقصلة على عاتق الشعب، دون مراعاة أحوال الأغلبية من السكان التي تعاني من ضعف القدرة الشرائية والتي تقتضي التدرج والإبقاء على دعم المواد الأساسية بقسط يراعي تقليص الميزانية من جهة، والحفاظ على العيش الكريم للمواطن من جهة ثانية؟

وما هي حيثيات الإسراع المحموم في التنازل عن ممتلكات الدولة، دون أن نجد من يشرح للمواطن، حتى يرى أن تلك التدابير ليست من استقالة الدولة عن واجباتها أو تعطيل آليات الدراسة والمراقبة، لكنها من تسهيل الإجراءات للاستثمار في القطاع؟

والحقيقة، أن من تطوع للقيام بهذه المهمة فلن يجدها سهلة البتة، أو بعبارة أخرى لن يجد أذنا صاغية، كل هذا والكثير مما لا يسعنا الوقت لطرحه يدفع بالمواطن إلى طرح سؤال قد يحمل مجمل التساؤلات الأخرى، أي هل الجزائر تمتلك حقا السيادة على قرارها إزاء الأطراف الداخلية والخارجية التي تتعامل معها، تعامل القوي المسيطر بمن لا حول له ولا قوة حتى القدرة على طلب الاستغاثة ممن يشترك معه في المصير والتضحية من أجل سلامة الوطن وصون مكتسباته؟

وأحيانا قد يستوقفنا بإلحاح بعض الارتجال المقصود ونندد بانتهاكات اللاروح واللاعول والإنصاف للدولة ككائن يتمتع بضمير حضري من المعتقد الروحي والسياسي لهذا

وإيران وفنزويلا، مروراً إلى دول الخليج العربي تكيفا طبيعياً مفروضاً، فلماذا يراد لدولة الجزائر أن تكون الاستثناء؟! الحقيقة الثانية، هل نملك، اليوم وفي الحين، البدائل للخروج المباشر من التبعية لمواد النفط؟ الجواب لا ولأسباب متعددة تتطلب منا جميعاً الوقوف عندها، ومن ثم وضع السياسات الاقتصادية الناجمة للنفوس بقطاع الصناعة والفلاحة والسياحة والخدمات، أو بعبارة أخرى تنوع الاقتصاد الوطني؛ ولنصل إلى هذا الهدف الاستراتيجي يلزمنا بعض الوقت، لاسيما أن توفر إيرادات النفط طوال عشرية كاملة جعلنا نعتمد الحلول السهلة ولم نستعد جيداً لاقتصاد ما بعد البترول.

الحقيقة الثالثة، وهي في اعتقادي الأهم التي يجب إبرازها، هل تغير الطابع الاجتماعي للدولة؟ وهل هناك مساس بالمكاسب الاجتماعية؟ والجواب أيضاً بكل موضوعية لا، فالتحويلات الاجتماعية التي يتطلع إليها مواطنونا دائماً عرفت هذه السنة زيادة مرتفعة من 1600 مليار دج في 2015 إلى 2800 مليار دج في 2016.

كل هذه الحقائق الثابتة، يضاف لها الاستمرار في التكفل بالحاجيات الأساسية في التعليم والصحة والتضامن الوطني والسكن والخدمات.

السيد رئيس الجلسة، أنا شخصياً في مداخلتي أثناء مناقشة قانون المالية 2014 وليس اليوم، أشرت إلى ضرورة مراجعة آليات التدخل الاجتماعي للدولة، فتعميم الدعم للغني مثل الفقير والميسور مثل المحتاج أمر غير منطقي وغير عادل تماماً، لا بد من الحرص على استهداف الطبقات الهشة في المجتمع دون سواها؛ وقلت حينها إن هذا مطلب ملح اقتصادياً واجتماعياً.

السيد رئيس الجلسة، الرهان الآن في اعتقادي هو محاربة الاقتصاد الموازي والتهرب الجبائي، لأن الحكومة عندنا - للأسف - تتخلى عن أهم واجباتها وأوكدها وهي تحصيل مستحقات الخزينة العمومية، فإذا كنا إلى غاية هذه السنة نغطي عجز الميزانية من خلال صندوق ضبط الموارد الممول من فائض إيرادات البترول، فإن الحكومة اليوم ملزمة بتغطية هذا العجز من خلال تحصيل الإيرادات المهذورة والضائعة في اقتصاد موازي خارج كل أطر الرقابة.

السيد رئيس الجلسة، السيدة والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي أسرة الإعلام، الحضور الكريم، السلام عليكم جميعاً ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة، يأتي قانون المالية 2016 في سياق متميز: أولاً: بحراك إقليمي ودولي بأبعاد سياسة اقتصادية وأمنية، حراك لم تتضح بعد كل معالمه وأهدافه ولم تنكشف لنا بعد جل مخططاته.

ثانياً: يأتي أيضاً قانون المالية في خضم تأثر موارد البلاد، جراء تراجع أسعار المحروقات، ونحن اليوم نناقش هذا المشروع الذي رافق صدوره هذه السنة كثير من الجدل وتباينت حوله المواقف بين مؤيد ومعارض، ومع احترامي لمواقف الجميع فإنني، السيد الرئيس، أجد نفسي مضطراً للحديث حول هذا الموضوع، مبتعداً عن التفاصيل التقنية، متجنباً عمداً قراءة الأرقام والأحكام التي جاء بها المشروع، لأنها - في اعتقادي رغم أهميتها - لم تكن هي محور الاختلاف والتباين في المواقف المعبر عنها في المجلس الشعبي الوطني، بل يبدو لي وكأن المواقف المتشعبة التي ظهرت كانت جاهزة مسبقاً لحسابات أخرى غير مضمون قانون المالية.

ليس من العيب أن نختلف حول مشاريع القوانين، بل هو من الطبيعي والمنطقي، لكن أن نختلف بالشكل الذي وقع ونصنع تلك المشاهد المؤسفة في مؤسسات دستورية، فإنما نبعث برسائل مشوهة لمواطنينا وللعالم.

السيد رئيس الجلسة، أقول هذا من باب أن الجميع - مهما كان موقعه - مسؤول، والمسؤولية هنا تبدأ بقول الحقيقة للشعب لا الكذب عليه ومغالطته، فالكمة المسؤولة ترتقي فوق الحزبية والتموقع والعصبية، لاسيما عندما يتعلق الأمر بقضايا الأمة الجوهرية؛ والحقيقة الأولى التي يجب إبلاغها لمواطنينا بكل رزانة ومسؤولية هي ضرورة التكيف مع وضع السوق الدولي للمحروقات وكل الدول المصدرة للنفط من منظمة "الأوبك" أو من خارجها، سارعت إلى التكيف مع هذا الواقع وأعدت ميزانية تقلص من حجم الإنفاق وتبحث عن مصادر تمويل الميزانية، تم هذا التكيف في دول مثل روسيا

هنا أسأل معالي وزير المالية، هل تعتقدون أن التحفيزات التي أعطيت لاستقطاب الأموال المتداولة خارج البنوك كافية لامتناس وجلب الرقم الكبير المذهل في الأسواق الموازية؟

السيد رئيس الجلسة،

في الأخير، أقول وبكل موضوعية: تتحمل الحكومة مسؤولية كبيرة في تنوير الرأي العام وتوضيح كل المواد التي كانت محل تأويلات وقراءات متعددة منها المواد 66، 71 و74، بل تبدو الحكومة مقصرة كثيرا في مجال الإعلام وتوجيه النقاش حول أهم الرهانات الحقيقية لاقتصادنا، بل أحيانا لا نفهم التناقض في التصريحات بين أعضائها ويبدو وكأن هناك عدم انسجام.

كان من الواجب إعداد المواطن وإشراكه، لأننا في الأخير، نشرع له ولأجله؛ وأغتنم هذه الفرصة لأدعو الحكومة إلى الإسراع في عقد ملتقى وطني، يضم كل الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين والخبراء والحكومة والمجتمع المدني والأحزاب من أجل عقد اقتصادي جديد، يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، بهدف تعبئة كل مواردنا وكل الجهود الوطنية من أجل النهوض باقتصادنا، وشكرا على كرم الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بشير داود؛ نكتفي بهذا القدر من التدخلات على أن نواصل سماع بقية المسجلين في قائمة المتدخلين وكذا سماع وجهة نظر العائلات السياسية في مجلس الأمة، من خلال رؤساء ومثلي المجموعات البرلمانية، غدا الثلاثاء - إن شاء الله - على الساعة العاشرة صباحا؛ شكرا لكم جميعا والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الخامسة
والدقيقة الخامسة عشرة مساء

محضر الجلسة العلنية الثالثة عشرة
المنعقدة يوم الثلاثاء 3 ربيع الأول 1437
الموافق 15 ديسمبر 2015 (صباحا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
- السيد وزير الموارد المائية والبيئة؛
- السيدة وزيرة التربية الوطنية؛
- السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
- السيد وزير الثقافة؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة الخامسة عشرة صباحا

يأتي نص قانون المالية لسنة 2016 في ظروف صعبة، تتميز بتراجع مواردنا المالية الناجم عن انهيار أسعار الموارد الطاقوية على المستوى العالمي، الأمر الذي يجعل الدولة الجزائرية تعمل على تعزيز السياسات الموجهة نحو الترشيد المالي، من أجل تخفيف التأثيرات السلبية على التوازنات الداخلية والخارجية.

إن نص قانون المالية يتضمن تدابير هامة وواقعية لتشجيع الاستثمار المنتج ويركز على نشر وتأهيل المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، ورغم المخاوف الناجمة عن تراجع أسعار النفط، فإنه يحمل الكثير من الأمل من حيث مواصلة جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسهر على المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي، وكذا تحسين كفاءة الإنفاق عن طريق تعزيز التحكم في النفقات، من خلال الصرامة والترشيد في الحدود المقبولة التي تسمح بالمحافظة على الاستدامة الميزانية.

إن التسيير العقلاني للموارد المالية المتاحة قد اعتمد من طرف عدة دول أجنبية، قامت بتطبيق إجراءات

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
بعد الترحيب بالسيدة والسادة الوزراء؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة مواصلة النقاش العام وكذا سماع كلمة رؤساء ومثلي المجموعات البرلمانية؛ ثم نتيج الفرصة - زوالا- للسيد وزير المالية لكي يرد على مختلف الأسئلة والانشغالات التي تم التعبير عنها في القاعة.
إذن، مباشرة أحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد الكريم بن صغير.

السيد عبد الكريم بن صغير:

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد معالي وزير المالية،
السيدات والسادة معالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تقشف شديد لخفض الديون والعجز، الديون والعجز، بعد أن أشرفت على الإفلاس وهددت أزمتها أسواق المال .

إن هذه الظروف والتحديات التي نمر بها في هذه المرحلة يجب أن تكون دافعا أساسيا لتفعيل المؤهلات الطبيعية والبشرية التي تملكها الجزائر، لتنويع اقتصادها خارج المحروقات؛ وذلك بتشجيع الاستثمار المنتج وترقية الإنتاج الوطني .

وللمحافظة على التوازنات الاقتصادية والمالية، يستوجب علينا اتخاذ قرارات اقتصادية منطقية وعقلانية، تشمل قرارات سير المال العام في جانبه الإنفاقي؛ وهذا ما جاء في نص القانون محل الدراسة، فهو يعطي رؤية واضحة ومكاملة لمتطلبات المرحلة ويراعي مستلزمات التطور الاقتصادي والاجتماعي .

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم .

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم بن صغير؛ الكلمة الآن للسيد محمد عويسي .

السيد محمد عويسي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة .

أسرة الإعلام،

أحبيكم وأخص بالتحية زملاءنا أعضاء مجلس الأمة المنتخبين والمعينين الذين أتت عهدتهم على النهاية، مثنيا كل جهودهم التي بذلوها خلال فترتهم النيابية .

سيدي الرئيس،

لا أخاطبكم من ورقة كتب عليها عدة سطور، بل أخاطبكم من واقع مرير، من خلال تفحصنا لقانون المالية هذا الجديد .

إن ما حيرني في هذا القانون ليس ارتفاع الأسعار ولا انخفاض الدينار، فما حيرني فيه هو ما مصير الفئات الهشة في المجتمع التي ازدادت هشاشة من هذا الوضع أو ستتفتت حتما؟!

سيدي الرئيس،

هذه الفئات الهشة هم المسنون المنسيون الذين ليس

لهم أي دخل أو مصدر رزق .

سيدي الرئيس،

هؤلاء المنسيون هم الطبقة الكادحة وهم الفلاحون الذين أفنوا جهودهم في خدمة الأرض وهم البنائون والأعوان الذين شيّدوا كل مداشر الجزائر، وهم الرعاة والمالون الذين قضى الجفاف على مواشيتهم، ذنبهم الوحيد هو أنهم كانوا لا يدفعون الاشتراك أو لم يسعفهم الحظ في العمل بالقطاع العمومي .

سيدي الرئيس،

هذه الفئة من الناس لا تحتاج إلى بطاقة شفاء، أمنوا لهم الغذاء قبل الشفاء، ماذا يفعلون ببطاقة شفاء وهم عراة؟!

ماذا يفعلون ببطاقة شفاء وهم حفاة؟! ماذا يفعلون ببطاقة شفاء وهم جياع؟!

سيدي الرئيس،

إن مثل هذه الحالات إن لم تتكفل بها الدولة تكفلا جادا، فمصيرها هو مصير مؤلم والعياذ بالله .

سيدي الرئيس،

إن ما يخلف هذه الفئة - حتما - هم عمال الشبكة الاجتماعية الذين سيلقون نفس المصير، لأنهم لا يساهمون في الضمان الاجتماعي، وبالتالي - وقد وقعت الواقعة فعلا - عندما يصل المتقاعد في الشبكة الاجتماعية إلى سن الستين سنة، يحال على التقاعد أليا وليس له أي دخل أو حق .

سيدي الرئيس،

أخاطبكم بلسان فئة أخرى، ذوي الاحتياجات الخاصة وخاصة المكفوفين، سيدي الرئيس، إن لم تكن للمكفوفين عيون فإن لهم بطونا ولهم أسر ولهم ولهم..! وكيف تتكفل الدولة وتقول للمكفوف الحق في بطاقة نقل مجانية بالسكك الحديدية فقط؟! ماذا يفعل المكفوف بهذه البطاقة؟ المكفوف يريد أجرة أو راتبا شهريا يليق به، يعول به عائلته ويتكفل بمشاغل الزمن .

سيدي الرئيس،

تكلما في قانون المالية عن الثروة السمكية وقلنا لا خوف علينا فإن ولاياتنا ساحلية ولديها ثروة سمكية تكفي الاقتصاد الوطني، تكلما عن الأشجار المثمرة في الفلاحة وقلنا المتيجة والشمال لا علينا؛ ولكن ما مصير 23 ولاية سهبية يعيش سكانها على تربية المواشي؟ على الأقل

(4/1) ربع سكان الجزائر يقتاتون من هذه الحرفة؟

سيدي الرئيس،

كيف لدولة استطاعت أن توفر جميع المواد الاستهلاكية عبر كامل الولايات وتسقيف أسعارها من تمناست إلى تلمسان بنفس السعر، وتعجز أن توفر العلف للموالين وتبقى المضاربة في السوق؟ لماذا لا تتكفل الدولة تكفلا جديا بهذه الفئة لأنه سيأتي يوما يطوي فيه الموال خيمته ويأتي ليزاحمنا في المدينة، وهي ثروة اقتصادية هامة لا يستهان بها؟

سيدي الرئيس،

لا يفوتني في هذا المجال أن أمر على مشتلة الإطارات وهي الجامعة، فالدولة تصرف أموال باهظة على الطالب الجامعي، ويكلف ذلك الدولة أو خزينة الدولة على الأقل 50 ألف دج شهريا.

سيدي الرئيس،

لماذا لو خصص لهذا الطالب - على الأقل - 30000 دج وتخصص الأحياء الجامعية، كما تخصصتم النقل الجامعي ويصبح للطلاب القدرة على العيش وإعالة عائلته، لأنني قد عشت واقعا، فالطالب المتخرج لا يستطيع حتى دفع مستحقات مذكرة تخرجه.

سيدي الرئيس،

على كل حال إذا ما تكفلتم بهم تكفلا جديا وأخص السيد معالي وزير المالية، نود لو تكفلتم بهذه الجوانب، وخاصة الطبقات الهشة تكفلا جديا، وليس ذلك بزيادة 50 دج أو 1000 دج للطبقة الهشة التي تتقاضى 1000 دج في الشهر، لأنني أعتقد بأنها سوف لن تضيف شيئا...

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد عويسي؛ الكلمة الآن للسيد حسني سعدي.

السيد حسني سعدي: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد معالي وزير المالية،

السادة الوزراء، أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

معذرة على ضعف الصوت لأنني تعرضت لنزلة برد. إن الحكومة الحالية تتعرض لحملة شرسة في الآونة الأخيرة، من جراء ما طرحه من مشاريع قوانين ونصوص تنظيمية، يراها البعض أنها غير دستورية وهي ضد الشعب، على غرار قانون المالية 2016 الذي هو بين أيدينا اليوم. السؤال المطروح - السيد معالي الوزير - لماذا كل هذه الانتقادات والتخوفات التي تطل أداء عمل هذه الحكومة في كل مرة، وما قانون المالية الذي هو بين أيدينا اليوم إلا القطرة التي أفاضت الكأس؟

نقول بدورنا هناك أسباب موضوعية تستدعي انتقاد توجهات عمل الحكومة، وأخرى غير موضوعية من فئة تروج لمبدأ فرض ومقاطعة كل عمل يصدر منها أي الحكومة. بين هذا وذاك، نرى أن هذه الحكومة توفرت لها كل الشروط والأسباب ليكون عملها أحسن مما هو عليه اليوم، كيف ذلك؟ تعتبر أطول حكومة عرفت الاستقرار وتوفرت لها جميع الوسائل المالية، لتجسيد كل مخططاتها وبرامجها، كما أنها تعمل تحت رعاية وتوجيهات أكفأ شخصية وطنية عرفت الجزائر والمتمثلة في شخص فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة.

كل هذه الأسباب والمعطيات - للأسف - لم تستغلها هذه الأخيرة في إنجاح عملها وبرامجها لتحقيق قفزة نوعية، بتأسيس اقتصاد منتج ومتنوع لتفادي هذه الأوضاع الحرجة التي نعيشها اليوم.

إنها تتعرض لأصعب امتحان من قبل منتقديها، بسبب الوضعية المالية والاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد اليوم، من جراء تدني وتقهقر أسعار البترول، مما أثر على مداخيلها بحوالي 50٪.

إن انعدام الرؤية الاستراتيجية في مخططات عمل الحكومة، هي أحد أسباب إخفاقاتها وعدم انتاجها لسياسة اقتصادية قوية، في الوقت الذي كانت تتوفر على سيولة مالية الضخمة، حتى تقوى على الصمود من الصدمات الخارجية والداخلية التي تتعرض لها الآن.

إن الوضع الاقتصادي الراهن الذي تعيشه الجزائر اليوم هو أزمة حقيقية بلا شك، يتطلب منا وقفة تاريخية، من أجل استمرار الدولة ومن أجل المحافظة على مكتسبات هذه الأمة العظيمة، بعدم الترويج لثقافة اليأس وتسويد الأمور والتهويل، وهذا من أجل الجزائر فقط.

المعزولة والصعبة، كالإبقاء على دعم الكهرباء والماء وبعض المواد الضرورية التي تعرف استهلاكاً واسعاً، بحكم تابعها الصحراوي الذي يميز تلك المناطق على غرار ولاية بشار.

أما في مجال التنمية، فهي تعرف تأخراً كبيراً، رغم الحصص المالية التي دعمت بها الدولة ولاية بشار في السنوات الأخيرة، لكن بعضها لم يجسد بسبب التأخر في انطلاقها، مما تقرر إلغاء حوالي 48 مشروعاً هاماً بالولاية، بسبب تهاون ولا مبالاة المسؤولين على هذه الولاية وعدم كفاءتهم والفشل في استغلال الاعتمادات المالية في وقتها وعدم انطلاق المشاريع في حينها.

ولهذا يجب إعادة النظر في طريقة تعيين المسؤولين بهذه الولايات لا سيما ولاية بشار، لأن إنجاح التنمية مرتبط بكفاءة الأشخاص المكلفين بالتنفيذ، مع مراقبة ومتابعة الجهات الوصية..

السيد الرئيس: شكراً للسيد حسني سعيدي؛ الآن وقد أنهينا قائمة المسجلين للتدخل، نمنح الكلمة لرؤساء العائلات السياسية، أي المجموعات البرلمانية لكي تعبر عن موقف حزبها.

فالمسجل الأول في قائمة المجموعات البرلمانية هو السيد عبد القادر زحالي، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، فليفضل مشكوراً.

السيد عبد القادر زحالي (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني): بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعد؛

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
سيدي معالي وزير المالية المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسعدني كثيراً أن أعرض على حضراتكم كلمة المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، بخصوص قانون المالية لسنة 2016، المعروض على مجلسنا الموقر. إسمحوا لي في البداية، بمناسبة احتفال الجزائر بالذكرى

إن انتقاد سياسة عمل أي حكومة هو جوهر العمل الديمقراطي، بما يتماشى والمحافظة على تماسك هذا المجتمع، في ظل جزائر آمنة، مستقلة وقوية.

معالي الوزير،

بالرجوع إلى قانون المالية المعروض علينا الذي أحدث فلتة وأصبح حديث الشارع، بين متخوف ومنتقد، نكرر ونقول بأن أحد أسباب هذه الضجة هو طريقة تعاطي الحكومة مع هذا القانون وتركه للتأويلات الخاطئة أو المغرضة، من قبل بعض منتقديها. إن الشعب من حقه الخوف والتساؤل من بعض المسائل غير المفهومة أو غير الواضحة، لا سيما بعض المواد التي جاء بها هذا القانون وما تعلق بالقدرة الشرائية وخصوصة بعض المؤسسات وكذا التحويلات المالية؛ هذه الانشغالات في محلها.

ومن واجب الحكومة إعطاء كل التوضيحات اللازمة، رغم اختلافنا مع هذه الحكومة في تسيير شؤون البلاد في بعض القطاعات، نبقى متأكدين أنها لن تبيع الجزائر ولن تتخلى عن المكتسبات الاجتماعية للشعب الجزائري، بل الوضعية والظروف الصعبة أدت إلى سياسة تستوجب توخي الحذر واتخاذ تدابير خاصة، تعتمد على السيادة الوطنية وعدم الرجوع إلى الاستدانة الخارجية.

معالي الوزير،

بخصوص المادة 66 التي جاء بها مشروع قانون المالية 2016، نطلب منكم توضيح هذه المادة بخصوص المؤسسات المعنية بالخصوصة؛ والسؤال هل سوناطراك وسونلغاز والخطوط الجوية على سبيل المثال معنية بهذه المادة؟ وما تفسيركم للزيادات التي تشهدها بعض الأسواق حالياً للمواد الغذائية والمواد الأخرى، بحكم الزيادات التي جاء بها هذا المشروع قبل المصادقة عليه لحد الآن؟

وماهي الآليات والتدابير التي ترونها مناسبة للحد من هذه الزيادات العشوائية في بعض من المواد الضرورية، مما ساهم في تدهور القدرة الشرائية للمواطن؟

معالي الوزير،

وفي الأخير، إن كان ولا بد من هذه الإجراءات التي جاء بها قانون المالية الجديد، نرافع من أجل استحداث آليات وتدابير، من أجل الفئات المحرومة، ولاسيما المتواجدة بالمناطق الجنوبية من الوطن لصعوبة ظروف العيش وقلة الإمكانيات وفرص العمل، بتحفيز الساكنة بتلك المناطق

إننا في المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، ندرك جيدا أن قانون المالية لسنة 2016 جاء في ظرف خاص تشهده البلاد جراء انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، مما تسبب في تراجع للموارد المالية للدولة الجزائرية. ولهذا، تطلب إعداد هذا القانون الاجتهاد في توفير البيئة المناسبة والأليات الضرورية لتسيير عقلاني لموارد البلاد وموازنة الدولة، في ظل ظروف اقتصادية عالمية متذبذبة، تتطلب الابتعاد عن التنظير المتشائم، وعن تثبيط العزائم، والتركيز بدلا من ذلك على إيجاد الحلول واستخلاص الدروس، واعتماد الخيارات اللازمة لمواجهة مختلف التحديات؛ وبالتالي وجب علينا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، اتخاذ تدابير وإجراءات استباقية للتخفيف من التداعيات السلبية لهذه الأزمة على الاقتصاد الوطني، والعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المالية وترشيد النفقات ومحاربة التبذير، والتحكم الدقيق في نفقات التسيير والتجهيز، وفرض نجاعة أكبر في الاستثمار العمومي ذي الطابع الاستثنائي وغير القابل للتأجيل والتحسين المستمر لمناخ الأعمال، مع الأخذ بعين الاعتبار الطلب الاجتماعي والاستمرار في توفير مناصب العمل.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

لقد قطعت الجزائر أشواطا كبيرة في تجسيد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة والمستدامة، وجنينا ثمارها في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، تم ذلك من خلال برنامج إنعاش اقتصادي لا ينكر نجاعته إلا جاحد، تجسد في مشاريع ضخمة في قطاع السكن والفلاحة والصناعة والبيئة والأشغال العمومية، سعت فيه الدولة الجزائرية إلى خلق مناصب عمل والقضاء على الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية وزيادة الدخل الفردي والحفاظ على المكتسبات الاجتماعية، وقد تم تنفيذ كل ذلك وفق توجيهات برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، الذي ندعو له بالصحة والعافية لمواصلة مسيرة الإصلاح التي بدأها من أجل عزة ورفعة الجزائر.

لقد أولى برنامج فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، أهمية كبرى للحفاظ على انسجام المجتمع الجزائري، من خلال التوجيهات الرامية إلى تعزيز

55 لمظاهرات 11 ديسمبر 1960 والتي تشكل واحدة من أهم محطات النضال الوطني الخالد، في سبيل تحرير الجزائر من براثن الاستعمار، أن أتقدم بأحر التهاني للشعب الجزائري، داعيا الله العلي القدير أن يديم علينا الأمن والطمأنينة والتقدم والرفاه، وأن يحفظ الجزائر، ويعيننا جميعا على تجسيد تطورات مواطنينا وخدمة مصالح وطننا المفدى. تحية إجلال وإكبار لأعضاء الأسرة الثورية في هذه المناسبة التاريخية المجيدة، المجاهدون الأفاضل الذين قهروا المستعمر وخطوا بأحرف من ذهب تاريخنا مشرقا بالحرية والسيادة والاستقلال، يجدر بنا العمل على إيلائهم العناية التي تليق بهم، وتمكينهم من كافة حقوقهم المادية منها والمعنوية.

إن هذه الذكرى التي تعد منعرجا حاسما في مسار الثورة التحريرية المجيدة، هي فرصة أخرى لتجديد العهد مع الانتصارات والإنجازات والمكاسب الكبرى، والاعتزاز بما حققناه، والنظر بثقة وعزم إلى آفاق المستقبل، والعمل على رص الصفوف وتوحيد الجهود، من أجل مواجهة مختلف التحديات التي تواجه بلادنا في ظل أوضاع إقليمية ودولية مضطربة.

سيدي الرئيس،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

إن قانون المالية الذي نتدارس مضمونه من منبر مجلسنا الموقر، يأتي في إطار مواصلة تنفيذ البرنامج الخماسي (2015-2019) لفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، هذا البرنامج الذي تبناه الشعب وزكاه حزب جبهة التحرير الوطني، ونحن بدورنا كمجموعة برلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، متمسكون بالعهد الذي أعطيناه لرئيسنا وللشعب الجزائري، داعمين ومساندين لفخامته في مواصلة مسيرة إصلاحاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي يندرج في إطارها مشروع قانون المالية لسنة 2016 الذي يحمل في طياته مجموعة من الإصلاحات والإجراءات الرامية إلى تقوية الإنتاج الوطني الصناعي والزراعي والخدماتي، مع ضمان تغطية أفضل للطلب المحلي، وتنويع الاقتصاد الوطني والخروج تدريجيا من تبعيته للمحروقات.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

وفتح قنوات الاتصال مع كافة الفعاليات المعنية، باعتباره قطاعا تتفرع أهميته إلى كافة قطاعات الدولة، منها: مجال الخدمة العمومية الذي عرف بدوره قفزة نوعية، وإجراءات ترقية فعالة لمس نتائجها المواطنون بارتياح، باعتباره قطاعات يمس مصالح المواطن بصفة مباشرة.

وفي هذا الإطار، نثمن مواصلة تطوير المرفق العمومي ورقمته وأنسنته، من خلال التخفيف من كمية الوثائق الإدارية المطلوبة في مختلف الملفات وتقليص مدة تسليمها، والمساعدة إلى استكمال عمليات استخراج جواز السفر البيومتري، والاستمرار في تغطية كافة بلديات ودوائر ولايات الوطن بالشبكة الإلكترونية، من أجل تخفيف معاناة التنقل على المواطن، مع فتح قنوات اتصال بينه وبين الإدارة القائمة على القطاع.

سيدي الرئيس،
السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر، إن تقييم الإصلاحات التي عرفتها بلادنا، تحت التوجيهات الحكيمة لفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، ووفقا لبرنامج الوطني الثري، يمر حتما عبر إصلاح قطاع العدالة الذي عرف بدوره حملة ترقية وتطوير ورقمته، وتجديد في الهياكل والآليات الكفيلة بحفظ العدل وتنظيم العلاقة بين الأطراف المعنية، وتحسين للقوانين والنصوص التشريعية ومواكبتها مع المعاهدات والاتفاقات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، كل ذلك في إطار مبدأ احترام استقلالية القضاء.

لقد كان لقطاع العدالة دور فاعل ومساهمة جديرة بالاحترام، بالتعاون مع البرلمان بغرفتيه، في عملية مكافحة الفساد، من خلال تطويقه بقوانين رادعة وتفعيلها في مختلف القضايا ذات الصلة؛ وإن بدت الخطوات والإجراءات المتخذة في هذا المجال بطيئة للبعض، فإنها واثقة وأكيدة ومضمونة النتائج.

لقد عرفت مختلف القطاعات إنجازات ومكاسب مختلفة ومتنوعة، سعى القائمون عليها للتجديد والتطوير والتنوع والإبداع، على غرار قطاع السياحة والصناعة التقليدية الذي تعزز بإجراءات وتدابير في فائدة الحرفيين، من خلال تيسير الحصول على قروض وتنظيم معارض محلية ودولية، كما تم الاعتماد على سياسة جديدة للترويج

السلم والأمن والعدالة وتساوي الفرص بين الجزائريين، لاسيما بين الجنسين، من خلال تكريس دور المرأة في الحياة السياسية، وإشراكها في الجهاز التنفيذي والمجالس المنتخبة، مما بوأ الجزائر مكانة مرموقة بتجربة رائدة في مجال ترقية حقوق النساء، لتصبح مثلا يقتدى به بين دول العالم الأكثر عراقا في الممارسة الديمقراطية.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي، أعضاء المجلس الموقر،

إن الحركة النشيطة التي شهدناها ولا يزال قطاع السكن في الجزائر، تدعو إلى الإشادة والتنويه، وإننا نثمن بصدق واعتزاز التكفل التام للدولة بالفئات ضعيفة الدخل، من خلال توفير سكنات اجتماعية لائقة، تحفظ كرامة المواطن وترقية حقه في العيش الكريم من جهة، وتطهر أحياء المدن الجزائرية، لاسيما الكبرى منها، من المناظر المشينة التي تصنعها السكنات الفوضوية من جهة أخرى.

إن الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة في قطاع السكن، من خلال الحملات الكبرى للترحيل، وتسريع وتيرة السكن المدعم بمختلف صيغه وتوسيع خياراته، من شأنها القضاء نهائيا على مشكل السكن في الجزائر، وهي تبعث على الارتياح، وتعزز الثقة بين المواطن والإدارة، وتتطلب الدعم والتفهم والتشجيع.

كذلك من القطاعات الاستراتيجية التي حققت إنجازات جديرة بالتقدير، رغم كل التحديات، قطاع التربية الوطنية الذي اعتمدت فيه الدولة على أسلوب الحوار والتشاور مع كافة الأطراف المعنية بالمنظومة التربوية، لنهوض بها وترقيتها، خدمة لمصلحة أبنائنا وتطلعا إلى صناعة مستقبل زاهر لهم.

وفي هذا السياق، ننوه بالمساهمة الفعالة لهذا القطاع في التقليص من حدة البطالة، من خلال المحافظة على وتيرة التوظيف في مختلف أطوار التعليم، وفي المناصب الإدارية، وتوفير آلاف مناصب الشغل للشباب المتخرج من الجامعات، كما نؤكد دعمنا لكافة الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الشأن، بخصوص المتخرجين من معاهد التكوين المهني، والتي تدل على المرونة الحكيمة التي يتم بها تسيير هذا القطاع الحساس.

نجدد دعمنا لجهود الدولة في إصلاح قطاع التربية والتعليم، وندعو إلى مواصلة الحوار والتشاور والتنسيق،

بالخارج، وهي مبادرة إنسانية تستحق الإشادة، تهدف إلى التخفيف من الأعباء المادية على مواطنينا في الخارج ومساندتهم وتقريبهم من وطنهم، باعتبارهم مواطنين كاملي الحقوق.

كما نذكر في نفس الإطار، الإجراءات التشجيعية لفائدة الشباب، وفتح مجال الاستثمار والإبداع وخلق الثروة، اعتمادا على منح القروض المصغرة، وتيسير إجراءات الحصول عليها، والتي بذلت فيها الدولة غطاء ماليا معتبرا.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

إن الحديث عن التحديات التي تواجهها الجزائر على المستوى الداخلي، لا يجب أن نفصلها عن التحديات الخارجية التي تشكل ضغطا متزايدا يتطلب يقظة واستنفارا وتركيزا عاليا، لتجنب تأثيراته وإسقاطاته على الوضع الداخلي اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا، من ذلك المستجدات والأحداث المتسارعة وشديدة التعقيد، والتي يعيشها العالم اليوم دوليا وإقليميا، على رأسها تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات، وكذلك توسع الجماعات الإرهابية متعددة الجنسيات والتي تكاد تكون نظاما مهيكلًا قائما بذاته، يهدد أمن واستقرار العالم.

إن تجربة الجزائر الناجحة والرائدة في مكافحة الإرهاب، قد أوضحت اليوم قدوة العالم، ومثالا يحتذى به ودليلا قاطعا على إمكانية الانتصار على الإرهاب، عندما تتوفر الإرادة الصادقة وتتضافر الجهود وتتوحد الصفوف، مع العمل على القضاء على مسبباته الاجتماعية وسد منافذه الفكرية والروحية وتخفيف منابعه المادية.

وفي هذا السياق، نشيد بدور الدبلوماسية الجزائرية الحكيمة، بقيادة فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، على المعركة الراحبة التي خاضتها لتجريم دفع الفدية للإرهابيين، وتوجيه ضربة قاضية لأحد أكبر مصادر تمويل الإجرام المنظم في العالم.

إن دبلوماسيتنا الوطنية، العريقة في الانتصارات الدبلوماسية، منذ عقود من الزمن، تواصل بحكمة نهجها الثابت في الوساطة لحل النزاعات الإقليمية، باعتبارها دولة محورية في المنطقة العربية والمتوسطية والإفريقية؛ وذلك عبر اللجوء إلى طاولة الحوار، من ذلك استماتتها في جمع شمل الإخوة في مالي من خلال اتفاق الجزائر.

للسياحة في الجزائر، باعتبارها تتوفر على كافة الإمكانيات الكفيلة بتصنيفها بلدا سياحيا من الدرجة الأولى، وهو ما نطمح للوصول إليه في إطار إرادة الدولة في تنوع مصادر الدخل الوطني بعيدا عن المحروقات، وذلك من خلال مخطط سياحي متوسط وبعيد المدى، ينص على توفير المرافق الضرورية وتحسين مستوى الخدمات، وكذا، تشجيع السياحة الداخلية، للتقليل من النزيف الذي يحدث كل صيف، باتجاه دول مجاورة لا تقل عنها الجزائر في روعة وسحر الطبيعة وتوفر كل أنواع التراث الإنساني.

وفي نفس السياق، يكون الحديث عن قطاع الصناعة الذي أقام الساهرون عليه شراكة حقيقية، تجسدت في إنشاء مصانع ذات جودة راقية وموارد ومشاريع واعدة، وعلى نفس الوتيرة، عرف قطاع الاستثمار انتعاشا حتى وإن وجدته البعض محتشما، فذلك يعود إلى تمسك الدولة الجزائرية بحقوق شعبها وسعيها إلى الحفاظ على مقدراته، من خلال الإصرار على قاعدة 49/51، إننا نؤكد من هذا المنبر دعمنا لكل إجراء تتخذه الدولة في سبيل تفادي المخاطر التي تنجر عن الاستثمار الخارجي المفتوح، ونثمن كل تدابير اليقظة التي أثارت حفيظة الكثير، ودفعتهم إلى التشكيك في نجاعة قوانين الاستثمار في الجزائر.

وفي هذا الإطار، ندعو إلى توجيه اهتمام أكبر للاستثمار الوطني، باعتباره خزانة لا ينضب من الإمكانيات والكفاءات التي توازن بإخلاص بين المصلحة الفردية والمصلحة الوطنية.

وفي هذا السياق، نشيد بقرار التخلي مستقبلا عن كل المناقصات الدولية في إسناد مشاريع قطاع الأشغال العمومية وإلغاء صيغة التراخي في منح الصفقات العمومية؛ وهذا ما يدعم ويحفز المقاولات الوطنية للمساهمة في إنجاز المشاريع، وكذا تشجيع الاستثمار في الجزائر باستعمال القدرات المحلية.

إنه مما لا يمكن أبدا إنكاره أن الدولة تمسكت ولا تزال، في مختلف المراحل التي عاشتها الجزائر حتى العصيبة منها، بمبدأ عدم المساس بالإجراءات ذات الطابع الاجتماعي، وقد كان ذلك التزاما أخلاقيا لم تتخل عنه تحت أي ظرف اقتصادي قاهر.

وفي هذا الإطار، نثمن ما جاء في قانون المالية بشأن التكفل بدفع نفقات نقل جثامين أفراد الجالية الجزائرية

والمستثمرين في القطاع، مثلما تم الإعلان عنه مؤخرا فيما يتعلق الشعب الفلاحية الاستراتيجية مثل الحبوب والحليب، مع توسيع المساحات المسقية وتحديث المكننة وتأهيل اليد العاملة.

إن تطوير الفلاحة أضحى من أولويات الدولة، ونحن نطمح إلى المزيد من العناية والاهتمام والدعم للفلاحين، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، وفي المقابل، يجدر بالفلاحين الإقبال على التكوين وتحديث أساليب الفلاحة، وفق المقاييس الدولية، والتخلص من الذهنيات البالية حول خدمة الأرض، كان لها أثر سيء على إقبال الأجيال الجديدة على العمل في هذا المجال.

إن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، تشيد بمستوى حرية التعبير والممارسة الديمقراطية التي كرسها فخامة رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، وعلى المعارضة الاعتراف بذلك، وأن تحترم، هي بدورها، رأي الأغلبية وأن تبتعد عن الممارسات اللاأخلاقية وتلتزم بقواعد الديمقراطية.

إن ما يروج من مغالطات وتضليل للرأي العام، حول ما جاء في مشروع القانون، لا أساس له من الصحة، لا سيما الجدل والنقاش الذي وقع بخصوص محتوى المادة 66، الواردة في قانون المالية لسنة 2016، والتي اعتبرها البعض مساسا بالسيادة الوطنية، في مزيدة ومغالطة كبيرة، باعتبار أن نفس المادة، أقول نفس المادة تم التصويت عليها في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، دون أي رد فعل يذكر.

إن التضليل والبلبلية التي أثرت بشأن هذا القانون لا تخدم أبدا المصلحة العليا للبلاد، فعندما يصرح البعض بأن هذا القانون يشكل خطرا على السيادة الوطنية، نجيبه بأن عهد المزايدة على حب الوطن قد ولى، والحقيقة أن الخطر الأكبر هو الاقتصاد القائم على مورد واحد، يتحكم الآخرون في تفاصيله، الاقتصاد الضعيف الهش والمنكمش والمبني على نظريات قديمة، عفا عنها الزمن وتجاوزتها دول العالم، هو الذي يشكل خطرا على السيادة الوطنية، أما ما عداه من اقتصاد متفتح ومتنوع، لا يعتمد فقط على المحروقات، الاقتصاد القوي، المبني على الاستثمارات الكبرى في مختلف المجالات الصناعية والفلاحية والسياحية والخدماتية، فهو ما نطمح إليه وندعم كل الطرق التي تؤدي إلى تحقيقه لأن الجزائر تستحق ذلك.

في سياق التوترات الدولية، يجدر بنا جميعا استشعار خطورة الوضع الإقليمي المتوتر في بعض دول الجوار، والذي يشكل بدوره تحديا أمنيا كبيرا للجزائر، بالنظر إلى تداعياته الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وعلينا جميعا تفهم الإجراءات والتدابير التي تتخذها الجزائر لحماية أمن شعبها وحرمة أرضها، وهنا أتوقف لأشيد بقواتنا المسلحة الباسلة، من أبناء جيشنا الشعبي الوطني، سليل جيش التحرير الوطني الذين يذودون عن حمى الوطن بكفاءة عالية ووطنية خالصة وتفان لا حدود له، تحت القيادة الرشيدة للقائد الأعلى للقوات المسلحة، فخامة رئيس الجمهورية.

كما أحيي كافة أسلاك الأمن الوطني التي تقوم بمهامها النبيلة تجاه الوطن والمواطن.

إن قانون المالية للعام 2016، يأتي في ظروف استثنائية، تميزها بوادر أزمة اقتصادية، تواجهها الجزائر على غرار أغلب دول العالم، بسبب تدني أسعار البترول، ورغم تقدرينا جميعا لخطورة انخفاض الطلب الدولي على المحروقات مع استمرار انخفاض الأسعار، إلا أن ذلك لا يعد سببا لخلق حالة هلع وبلبلية وسط الشعب، والتنظير للكارثة وغلق كل أفق لحلول ممكنة.

لقد جاء قانون المالية بإيجابيات عديدة، من شأنها التخفيف من حدة تداعيات الأزمة على البلاد، لا سيما الفئات ضعيفة الدخل، مثل تقليص استيراد السلع الاستهلاكية، خصوصا الكمالية منها، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يغطي على بعض الجوانب المثيرة للمخاوف تستدعي لفت انتباه الحكومة إليها، منها اللجوء مجددا إلى الاستدانة وما يلازمها من مساس بسيادة الدولة وحرية اتخاذ القرار.

إن الأزمة تلد الهمة، ولا ينفرج الأمر إلا إذا ضاق، وسنكون في فرج قريب إذا استغللنا أبعاد الأزمة الاقتصادية، لتكون حافزا لنا للتخلي عن الاعتماد على المحروقات، والبحث عن مصادر طاقة متنوعة للدخل القومي، مثل الطاقات المتجددة التي يتجه العالم المتطور إليها اليوم، أو غير طاقة مثل السياحة التي تملك الجزائر كل مقوماتها، وقبل كل هذا التوجه نحو ترقية وتطوير الفلاحة، واعتمادها كمصدر بديل عن النفط، وهو الخيار الاستراتيجي الذي يتطلب المبادرة إلى اتخاذ تدابير لصالح الفلاحين

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

إننا في المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، ومن خلال اطلاعنا وتحليلنا لمشروع قانون المالية لسنة 2016، وجدنا أن قيمة التحويلات الاجتماعية المخصصة في ميزانية الدولة لسنة 2016 وصلت إلى 1840.5 مليار دج، مسجلة بذلك زيادة بنسبة 7.5٪، مقارنة مع توقعات قانون المالية التكميلي لسنة 2015؛ وهذا يدل على أن الدعم الحكومي الموجه لقطاعات السكن والصحة وكذلك...

السيد الرئيس: شكرا، لقد اتفقنا على 15 دقيقة، ولقد دام تدخلك 20 دقيقة، أكمل في كلمتين رجاء.

السيد عبد القادر زحالي (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني):.. المواد الغذائية الأساسية لم يتغير أبدا وما زالت الدولة متمسكة بالمكاسب الاجتماعية وملزمة بمبدأ المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن؛ وهذا ما لمسناه فعلا في القانون، عكس ما يروج من تخطيط لإثارة المخاوف لدى المواطنين، من طرف بعض الأطراف التي تتستر وراء مصلحة المواطن لخدمة مصالحها الضيقة.

وعليه، فنحن في المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، نثمن الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية، ونسجل بكل ارتياح ما جاء به هذا القانون من تدابير وإجراءات مشجعة أكثر للاستثمار وترقيته، سواء العمومي منه أو الخاص، كما نثمن تبسيط الإجراءات الإدارية والتسهيلات الجبائية والجمركية.

إن التزامنا مع فخامة رئيس الجمهورية بالعمل معا على قطع أشواط جديدة، سياسيا واقتصاديا لتطوير بلادنا وسط تحديات داخلية وخارجية جسيمة، نجدها تتجلى في تعزيز مبادئ الحكم الراشد واجتثاث جذور البيروقراطية والفساد ومواصلة جهود إدماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والأخذ في الحسبان ضرورة منح الأولوية للاستثمار الوطني المنتج وتنويع اقتصادنا على أساس عصرنه وتوسيع النسيج الصناعي والقدرات الفلاحية وترقية السياحة؛ وهذا كله قصد ترقية النمو والتشغيل، على أن يكون هذا المسعى

مرفوعا بترشيدهم الإنفاق العمومي.

إننا في المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني نشيد بكل الإنجازات الضخمة التي تجسدت بفضل مجهودات فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، محققا بذلك أشواطا كبيرة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونحن اليوم ننتقل إلى مرحلة النمو الاقتصادي والدفع باقتصادنا نحو الأمام وفتحه على الاقتصاد العالمي، عبر رفع مستوى الإنتاجية والتنافسية وخلق شراكات جديدة، تساهم في نقل التكنولوجيا والعلوم لشركتنا ومؤسساتنا، مما يسمح بتحقيق إنعاش اقتصادي وصناعي، ينتظر منها أن توفر له المناخ المناسب والإعداد له، يمثل قانون المالية الذي يحمل في طياته التدابير اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يتطلع إليه الشعب الجزائري.

نجدد من هذا المنبر البرلماني الموقر، دعمنا ومساندتنا للحكومة في سعيها الدؤوب إلى إيجاد الحلول اللازمة والآليات والتدابير الكفيلة بتسيير موازنة الدولة، بما يخدم مصلحة البلاد في ظل ظروف اقتصادية طارئة.

إن قانون المالية 2016 قد لا يخلو من سلبيات ونقائص لن تعدم الحكومة استدراكها في الوقت المناسب، غير أنه يتضمن تدابير دقيقة تواكب التغيرات التي حدثت على المستوى الاقتصادي والمالي الدولي، تحتاج دعمها بالصبر والثقة والتفهم.

وفي الأخير، تؤكد المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، أن الدفاع عن مصلحة الجزائر يتطلب منا جميعا التكاتف والتعاون وتوحيد الصفوف واستشعار عظم المسؤولية، الملقاة على عاتقنا تجاه أمانة الشهداء، وحجم الأخطار التي تهدد أمن واستقرار بلادنا في حال تشتت جهودنا وتفرقت بنا السبل، علينا تفويت الفرصة على من يتربصون بنا الدوائر، فيستغلون الوضع بهدف زعزعة استقرار البلاد في ظل ظروف إقليمية معروفة.

عاش حزب جبهة التحرير الوطني،

عاشت الجزائر حرة عزيزة مكرمة،

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر زحالي، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني؛

ومفاهيم لم تجانب الصواب ولا الحقيقة.

سيدي الرئيس،
معالي وزير المالية،

إن مشروع القانون هو عادي كسابقه من مشاريع قوانين المالية التي تمت المصادقة عليها في البرلمان بغرفتيه خلال السنوات السابقة، حيث لا يعدو أن يكون مشروع قانون يترجم سياسة الدولة في تسيير نفقاتها، بما يتوفر لديها من إيرادات تكفل تجسيد البرامج المسطرة من قبل الحكومة، مواصلة لمسيرة التنمية التي باشرها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، منذ أزيد من عقد ونصف؛ ونحني ثمارها اليوم في جميع المجالات وينعم بها الشعب الجزائري.

ومن ثم فقانون المالية - كما نعلم جميعا - خضع لهذين المعيارين، إيرادات محصلة ونفقات مسطرة وموزعة، وهاهو مشروع قانون المالية لسنة 2016 الذي تم عرضه ومناقشته من طرف أعضاء مجلسنا الموقر والذي سيعرض للمصادقة عليه؛ هذا المشروع الذي تم إعداده من طرف الحكومة، وفقا للأوضاع الاقتصادية الراهنة والتي تشهدا البلاد ويعيشها العالم ككل، جراء انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وإتنا نرى أنه من الواجب أن نتقدم بالشكر كل الشكر للطاقت الحكومية الذي سهر على إعداد هذا المشروع وتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة؛ نحن في التجمع الوطني الديمقراطي، نشتم هذا المشروع ونشكر كل الذين قاموا بإعداده، ليس مجاملة أو تملقا، إنما لما لمسناه في فحواه من إرادة قوية وحرص شديد على التسيير الرشيد والممنهج، وفق الظرف الراهن وبآليات وإجراءات، من شأنها تمكين الحكومة من تجاوز التدبذب الكبير الذي تشهده أسواق النفط العالمية، وماله من انعكاسات سلبية على إيرادات الاقتصاد الوطني التي تشكل المداخل النفطية حصة الأسد منها.

وقد لمسنا من أجل الإجراءات المسنة في هذا القانون، أنها تهدف إلى التخفيف من حدة تلك الانعكاسات، من خلال دعم الاستثمار ومرافقته، بهدف زيادة المداخل خارج النفط والاعتماد على بدائل أخرى لتحقيق التوازنات، بالخصوص في مجال الفلاحة، الذي يعرف نهضة حقيقية وارتفاعا محسوسا في المحصول الزراعي من ناحية النوعية والجودة ومن ناحية الكم.

أحيل الكلمة الآن إلى السيد لخضر سيدي عثمان، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، فليفضل مشكورا.

السيد لخضر سيدي عثمان (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي): شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد وزير المالية المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الأخوات والإخوة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

معالي وزير المالية المحترم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

في مستهل كلمتي، وددت والجزائر تحتفل بالذكرى الخامسة والخمسين لمظاهرات الشعب في 11 ديسمبر 1960، أن أهنيئ الشعب الجزائري الذي أثبت بالأمس، إبان ثورة نوفمبر المجيدة، عن تماسكه وتلاحمه والتفافه حول قيادته واحتضانه لثورته؛ وهو يبرهن اليوم عن تماسكه بهذه القيم والمثل العليا التي رسخها الأسلاف من الشهداء الأبرار والمجاهدين الأخيار.

إن الجزائر اليوم تعيش صحوة تاريخية، بفضل الإرث التاريخي الذي رسخه أولئك الأشاوس، ومن هذا المنبر أرفع تحية تقدير واحترام لمعالي وزير المجاهدين، السيد الطيب زيتوني، على كل الجهود التي يقوم بها ومن خلاله كل إطارات وزارة المجاهدين، هذه الجهود الرامية لتعزيز وحماية الذاكرة الوطنية الجماعية للأمة.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير،

زميلاتي، زملائي،

إن مشروع القانون الذي هو بين أيدينا اليوم والذي صنع الحدث في المجلس الشعبي الوطني وتناولته بعض وسائل الإعلام بالتهويل والتأويل والاستثمار فيه بمغالطات

ضعف الجباية البترولية، وهذا ما يبرهن على التنوع المستمر لاقتصادنا الوطني ويسير في الاتجاه القويم والسليم؛ ومهما يكن فإن التراجع المالي في التكفل ببعض المشاريع وإرجائها، لا يمس مشاريع التجهيز المتعلقة بالقطاعات الحيوية والبنى التحتية والقطاعات الحساسة كالتربية والتنمية الاجتماعية والتي رصد لها أغلفة مالية معتبرة وكفيلة بتغطية جميع النفقات المترتبة عنها.

سيدي الرئيس،

إن الوضع الراهن يلمني علينا جميعا - كما هو موضوع في مشروع الحكومة - أن نتسم بالحيطه وتنبع إجراءات خاصة وناجعة للحفاظ على الاستقرار المالي والميزانياتي للبلاد، حتى يسعنا التحكم في تمويل تجارتنا الخارجية وتحسين الموارد المالية للدولة، ومن ثم المضي قدما في برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن بين الإجراءات التي استعانت بها الدولة هذه السنة للحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي للبلاد نذكر الجباية، إذ نرى أن قانون المالية عكف على تذليل العبء الجبائي المفروض على بعض الاستثمارات الإنتاجية ذات الطابع الصناعي؛ وذلك عن طريق الإعفاء لمدة 5 سنوات كاملة من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل العام والرسم على النشاط المهني، بالإضافة إلى الإقرار نسبة فوائد حسنة على قروض الاستثمار الصناعي لا تتعدى 3٪.

من جهة أخرى، نلاحظ ورغم ما تسبب فيه تراجع أسعار البترول على المستوى العالمي، وباستثناء الزيادة في رسوم بعض المواد التي لم يتم تخمين أسعارها منذ سنوات لم ينص هذا القانون على أية زيادات ضريبية أو إقرار ضرائب جديدة، الأمر الذي من شأنه أن يشجع أكثر فأكثر على الاستثمار ويدفع بعجلة النمو.

وما لا شك فيه فإن برامج التنمية المتعددة الأبعاد، المنجزة منها أو تلك التي هي في طريق الإنجاز، ستمكن الجزائر من امتلاك بنى تحتية وتجهيزات عمومية استثنائية، وما تلك النتائج المذهلة التي يعترف بها الجميع بما في ذلك الهيئات الاقتصادية والمالية والإقليمية والدولية، لهو دلالة قاطعة على الخطوات العملاقة التي قطعتها الجزائر سنة بعد سنة؛ وهي بذلك تثبت نجاعة سياسية المنتهجة في مجالات التنمية البشرية وتحقيق الرقي الاجتماعي وتحسين الإطار

وكذلك الديناميكية المشهودة في مجال الصناعة واستحداث الآلاف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل عملية الاستثمار، برفع كل القيود والعراقيل وكل أشكال البيروقراطية في الحصول على العقار الصناعي وإنشاء المؤسسات بإضفاء المرونة المطلوبة والتحفيزات المقدمة من طرف الدولة لحماية للمنتوج الوطني؛ ومن هذا المنبر أقدم تحية تقدير وعرهان لمعالي وزير الصناعة والمناجم، السيد عبد السلام بوشوارب ونثني بكل الخطوات العملاقة التي خطاها هذا القطاع، منذ توليه زمام الأمور في هذه الوزارة.

سيدي الرئيس،

معالي الوزير،

زميلاتي، زملائي،

إن الكتلة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، تستغرب وتبدي أسفها الشديد للحملة التي شنت على هذا المشروع، من طرف بعض السياسيين المتربصين الذين لا يتوانون في استغلال الفرص والاستثمار فيها، بحثا عن البروز في الساحة السياسية ومحاولات التغليف والتشويش على مسيرة التنمية الشاملة التي تعيشها بلادنا اليوم، في أجواء الاستقرار والاستمرار وعبر كل ربوع الوطن وبسواعد أبناء الجزائر.

نعم، هذا الاستقرار الذي نعيشه وسط محيط مشحون بالتوترات ولكن - والحمد لله - بفضل النظرة الاستشرافية لفخامة رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة، في إرساء قانون المصالحة الوطنية وبعث ورشات البناء والتشييد في جميع الميادين والدفع المسبق للمديونية ووضع احتياطي صرف معتبر، ها نحن اليوم نتخطى كل هذه الصعاب والحمد لله.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

إن المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي على إدراك مطلق بوضعية العائدات النفطية التي عرفت تراجعا ملحوظا بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، ولعل من بين ما يشد الانتباه وما يجعلنا نطمئن في الإجراءات التي تضمنها مشروع قانون المالية لسنة 2016، هو التحول الذي عرفه تمويل ميزانية الدولة، أين أصبحت الجباية العادية، أي الجباية البترولية، تمثل تقريبا

كما ينبغي علينا أن ننوع من أشكال اقتصادنا، وذلك بخلق موارد جديدة على المدى المتوسط والبعيد.

سيدي الرئيس،

إن الكتلة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، تدعو الحكومة والشركاء الاجتماعيين، في إطار التعاون الدؤوب والتشاور المستمر والمثمر، كل فيما يخصه، إلى الالتزام بالمسؤوليات الواقعة على عاتقه، لكي تكمل هذه البرامج بالنجاح وتحقيق الغايات المأمولة؛ وتتمحور هذه المسؤوليات أساسا في تشجيع الاستثمار التابع وتنويع الاقتصاد الوطني والابتكار وتحسين أداء الوسائل الإنتاجية والرفع من مستوى التنافسية للمؤسسات الجزائرية، من حيث التكاليف والنوعية والمطابقة الدولية ومواصلة حماية المنتج الوطني. إلى جانب التحفيز والدعم الموجه للاستثمارات التي تقطع الطريق أمام الاستيراد العشوائي، ترى الكتلة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، أن قانون المالية لسنة 2016 يأتي تكملة لأحكام قانون المالية وقانون المالية العاملة في القطاعات النامية والاستراتيجية والتي من شأنها أن تساعد في التقليل من حجم الواردات ونذكر منها:

- الحديد والصلب.
- الري.
- التجهيزات الإلكترونية والكهرومنزلية.
- الكيمياء الصناعية.
- الميكانيك وصناعة السيارات.
- المواد الصيدلانية.
- الطيران.
- صناعة السفن وإصلاحها.
- التكنولوجيات المتقدمة.
- الصناعات الغذائية.
- النسيج والألبسة.
- الجلود ومشتقاتها.
- الخشب وصناعة الأثاث.

سيدي الرئيس،

زميلاتي، زملائي،

إننا في التجمع الوطني الديمقراطي، نرى بعد دراسة ماكرو اقتصادية للوضع، وبعد إجراء تحليل للواقع الدولي بشكل عام، وبالنظر للتوجهات الحالية لأسعار النفط في

المعيشي للمواطن الذي يدخل في مجالات التنمية البشرية وتحقيق الرقي الاجتماعي وتحسين الإطار المعيشي للمواطن الذي يدخل في صلب اهتمامات الدولة.

فمنذ سنة 2008 والعالم يشهد تذبذبا وانخفاضا مستمرا وصدمات اقتصادية الدول، بسبب حالة عدم الاستقرار في الأسواق العالمية والتي عرضها لاهتزازات وكانت لها تبعات وخيمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وكما يعرف الجميع فإن اعتماد اقتصادنا على إنتاج وتصدير المحروقات يعرضه لهذه الأخطار التي يتسبب فيها تذبذب الأسعار في الأسواق العالمية ويكون له تأثير مباشر على ميزانية الدولة.

بالإضافة إلى التبعية للنفط، تأتي مجموعة من العوامل والعقبات التي تزيد في هشاشة التوازنات الكبرى لاقتصادنا واستقراره المالي ويتعلق الأمر ب:

- 1 - الدور المتزايد لميزانية الدولة في تمويل وتنمية ودعم نظام الحماية الاجتماعية، الشيء الذي يفسر إقرار الادخار المالي الذي أقر منذ بداية الألفية الثانية وكذا حساسية الطلب الاجتماعي.
 - 2 - النمو الديمغرافي المتزايد وحجم الطلب الاجتماعي.
 - 3 - تزايد تبعية بلادنا للأسواق الخارجية، قصد التمويل بالمعدات والعتاد والمواد نصف المصنعة والتجهيزات والمواد الغذائية.
 - 4 - مساحة ترابية شاسعة واحتياجات تنموية كبيرة. ولا تزال بلادنا تحتاج إلى تعميق الإصلاحات، لمواجهة العقبات الاقتصادية وكذا تعزيز اللحمة الاجتماعية، لضمان الوحدة الوطنية والالتفاف حول برامج الإصلاحات التي أقرها فخامة رئيس الجمهورية، وذلك دعما للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حتى تتمكن بلادنا من سد التقلبات الاقتصادية والأزمات الممكنة.
- فاحتياجات الدولة فيما يخص التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا التنوع الاقتصادي، تدعو إلى مواصلة الالتزام والمضي في هذا الاتجاه، كما أن هذه الإجراءات من شأنها أن تكون بمثابة الرد الفصل على الأزمة، عن طريق التحكم في النفقات وترشيد الاستيراد، من أجل الحفاظ على سلامة ميزان المدفوعات وعلى سيولة الدولة ومركزها على الساحة الدولية والمكانة المرموقة لها.

وفيما يخص فحوى المادة 71 التي تصب في صميم التسيير المحكم واليقظ للاعتمادات المالية، فهي تكمل وتعزز الاستشراف المالي عن طريق وضع آلية عملية لتطبيق المادة 22 من القانون الإطار لسنة 1984 حول قوانين المالية، فالمادة 22 الموجودة أصلا في القانون 84-17. أعيد المادة 22 الموجودة في القانون رقم 84-17 تنص على أنه يمكن إلغاء أي اعتماد أصبح دون وجهة مالية خلال السنة بصفة قانونية، كما يمكن إعادة استعمال هذا الاعتماد في النفقات الإلزامية التي ينص عليها القانون، حسب طبيعة الميزانية وحسب الشروط المحددة قانونا.

ومن هنا يمكن القول إن المادة 71 التي تكمل المادة 22، تأتي لتعزز مساعي الحكومة الرامية لضمان التسيير المحكم للاعتمادات المالية، بتمكينها من إصدار مراسيم ترمي إلى تفعيل عملية تحويل الموارد المالية، الأمر الذي من شأنه وضع حد لتشتت الموارد المالية عن طريق إعادة بثها في المشاريع التي هي على وشك الانتهاء.

وأخيرا، وكمشراكة أولية تقترح الكتلة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي على الحكومة جملة من الخيارات التي تخص المواضيع المتعلقة برهانات الساعة وتمثل في:

- (1) ترشيد خيارات السياسة الاقتصادية والسياسة العامة.
- (2) تعزيز دور الدولة والجماعات المحلية في قيادة التنمية وتنفيذ السياسات العامة.
- (3) النظام الجبائي قد لعب دورا فعالا وبالتالي تنجيع أدوات تحصيل موارد الدولة الوطنية والمحلية.
- (4) الانضباط المالي وتفعيل السياسات العامة وضرورة القيام ببرمجة مالية على المدى المتوسط.
- (5) تفعيل الوسائط المالية وكذا إصلاح وعصرنة البنوك.
- (6) السياسة المالية والنقدية، تحديد منظور جديد للسوق المالية وبورصة الجزائر...

السيد الرئيس: يبدو أن الأمر يجري على غير ما تم الاتفاق حوله في الأول، يرجى الاختصار، طيب تفضل.

السيد لخضر سيدي عثمان (رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي):

- (7) برمجة التنمية الاقتصادية حسب القطاعات ومعايير الكفاءة: تنمية، شغل، إنتاجية.

الأسواق العالمية، فإن الحلول المواتية للمسألة التي تشغلنا اليوم، تنحصر في الالتزام بمشروع دراسات وإصلاحات ماكرو اقتصادية، وتعديل هيكل على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وتستلزم تعميق الدراسة ووضع الهيئات والهيكل التي تتوفر على المؤهلات والكفاءات اللازمة أمام مسؤولياتها لتنفيذ هذه المهمة؛ ونرى كذلك أنه من المستحسن أن تسدى مهام التنسيق ومهام تقديم مدى تطبيق الإصلاحات إلى سلطة تمتلك الصلاحيات اللازمة لضمان التنفيذ الأمثل لهذه العملية.

كما يمكن تحديد برامج الإصلاحات بإشراك كل الهيئات المعنية والمنظمات حسب مقاربة، تتمحور حول أهداف يتقاسمها الجميع، بالإضافة إلى الجهود والمسؤوليات التي تقع على عاتق كل الأطراف المشاركة، ولم يكن قانون المالية لينسى الاستثمار الأجنبي، إذ أقر في مادته 70 بتوسيع نطاق قاعدة 51-49 على جميع النشاطات: الإنتاج، إنتاج الخدمات، الاستيراد.

سيد الرئيس،
إن الكتلة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، تشيد بحرص الدولة على الدفع بالمؤسسات الوطنية إلى مصاف المؤسسات الناجعة والمربحة، فقانون المالية لسنة 2016، لاسيما المادة 66 منه، والتي أثير حولها جدل كبير من طرف بعض الأوساط، وامتدادا لما ينص عليه قانون المالية لسنة 2009، جاء فيه توسيع رؤوس أموال المؤسسات العمومية وكذا توسيع تمويلها إلى شريك خاص، دون فتح رأس مال الشركة العمومية، بل بالعكس تحتفظ الدولة بما نسبته 34٪ من رأس مال الشركة العمومية لمدة 5 سنوات، مما يمكنها من إبقاء الحق في تسيير المؤسسة المعنية، بل ويمكننا أيضا من الوقوف في وجه أي محاولة لحلها.

ونشير هنا إلى أن هذه الأحكام تستثني المؤسسات الاستراتيجية الكبرى مثل: «سوناطراك» و«سونلغاز» وغيرها من المؤسسات الكبرى، كما تفضل بشرحها معالي وزير المالية.

كما نجد أن المادة 66 تنص على أنه لا يمكن لأي شركة، مهما كان حجمها والقطاع الذي تنشط فيه، فتح رأس مالها بأي شكل من الأشكال، سواء للمساهمة الوطنية المقيمة إلى وبعد الحصول على موافقة السلطات العمومية وبعد موافقة مجلس مساهمات الدولة.

سيدي الرئيس،
وأنا أنهي قراءة نص مداخلتني، كرئيس للمجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، ولأنني أقترّب من نهاية عهديتني بالغرفة العليا للبرلمان الجزائري، فإنه يهمني أصالة عن نفسي ونيابة عن الكثير من أعضاء هذه الهيئة الموقرة، أن أرفع إلى معاليكم، سيادة الأستاذ الرئيس عبد القادر بن صالح، أسمى آيات الاحترام وجزيل التقدير وجزيل الامتنان لما قمتم وتقومون به على رأس هذه المؤسسة الدستورية الهامة.

دولة الرئيس،
لقد اشتغلنا تحت قيادتكم ورئاستكم طيلة سنوات العهدة، وإننا نفتخر ونعزّز كثيرا بذلك ونشهد الله كجميع الجزائريات والجزائريين، أنكم كنتم خير معين لنا في سبيل الرفع من مستوى أدائنا البرلماني على أكمل وجه، تكبر فيكم تواضعكم ومن تواضع لله رفعه، نحترم فيكم تسامحكم وإحسانكم، نجتمع على أنكم بالرغم من اختلافنا، بالنظر إلى مشاربنا السياسية، كنتم دوماً الجامع المرافق لصالح التوافق، المخلص في وطنيته، الحكيم في تدبيره، والهادف في قراراته، الضامن لممارسة حرية الرأي والتعبير، في جو من الهدوء والسكينة، نحب فيكم دعوتكم الدائمة إلى التآخي والاتحاد، فكلنا هنا جنود لهذا الوطن وخدام لهذا الشعب، ومع هذا فإننا نقر لكم - دولة الرئيس - بتضحياتكم والتزامكم وتفانيكم في خدمة الجزائر ونجل ونعترف لكم بوفائكم ووضع أنفسكم رهن إشارة فخامة الرئيس، عبد العزيز بوتفليقة، الذي بادلتم دوماً ثقته بالوفاء والولاء والعطاء؛ وعليه، إسمحو لي - دولة الرئيس - أن أقول لكم شكراً، شكراً ومتعكم الله بالعبو وألبسكم السلام والعافية وحفظكم بما حفظ السبع المثاني، أمين، وأدام ظلكم وأمدكم بالستر والصحة وطول العمر في خدمة الجزائر الحبيبة، بقيادة المجاهد الرئيس، عبد العزيز بوتفليقة.

شكراً للجميع على حسن الإصغاء، عاشت الجزائر آمنة ومستقرة وقوية، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكراً؛ طبعاً الجميع عرف أن هذا الجزء من المداخلة هو خارج عن تدخل المجموعة البرلمانية لحزب

(8) إعادة تحديد معايير توجيه الاستثمارات الإنتاجية، قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والأشغال العمومية.
(9) تطوير دور ونشاط فضاءات البحث العلمي والفكري والتشاورى ببعث هيئات دراسية، غرف التجارة والصناعة، مراكز الأبحاث.
(10) دراسة كيفية إصلاح وترشيد أنظمة العناية الاجتماعية من خلال دعم العائلات.

سيدي الرئيس،
من الواضح أن هذه الاقتراحات ليست بالعرض الشامل والتفصيل المطلوب، لكننا في حزب التجمع الوطني الديمقراطي نراها تصوراً يمكن أن يسهم في تعزيز الملاحظات والمقترحات التي تدعم هذا المشروع؛ ويبقى حرياً بنا إطلاق برنامج متناسق ومتكامل من الإصلاحات والتعديلات التي تخص القطاعات الاقتصادية والمالية، بل وأيضاً المتابعة الجادة والسهر على حسن تنفيذها، بما يضمن توازناً مالياً يمكن من خلاله تجسيد المشاريع المدرجة وتحقيق آمال شعبنا والتكفل بمطالب بناتنا وأبنائنا، وضماناً لحماية اجتماعية لكل فئات المجتمع.

وفي الختام، أشكر كل الطاقم الحكومي تحت إشراف دولة الوزير الأول، السيد عبد المالك سلال على كل ما يبذلونه من جهود وتفانيه لإنجاح وضمان تطبيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة؛ ونغتنم هذه السانحة لننوه بهذه الجهودات الجبارة التي يقوم بها أفراد الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، المرابطين على جميع حدودنا، لسلامة وأمن المواطن ومختلف الأسلاك الأمنية وكل الخيرين في وطننا العزيز.

كما أتوجه بآيات الشكر إلى كل القائمين بقطاع الداخلية الذين يبذلون جهوداً ملموسة في القضاء على البيروقراطية، بتسيط الإجراءات والتخفيف من الوثائق، وعلى رأسهم معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية، السيد نور الدين بدوي، كما أشكر زميلاتي وزملائي أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، وعلى رأسهم السيد رئيس اللجنة، ويعرب حزب التجمع الوطني الديمقراطي (RND) عن تثمينه لكل ما تضمنه هذا القانون من أحكام وتدابير لمواجهة الراهن.

السيدات والسادة؛
يأتي هذا القانون ضمن تنفيذ البرنامج الخماسي (2015 - 2019) وينبثق من مخطط عمل الحكومة الذي أكد على الطابع الاجتماعي والاقتصادي للدولة، حيث يرمي إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة، في إطار اقتصاد مستقر، يتسم بالتنوع، والديناميكية والتفاعل مع الاقتصاديات العالمية، والنهوض بالقطاع الخاص الداعم للتنمية بكل مشتملاتها، والقادر على التميز، وتحقيق التنافسية، مع ترشيد النفقات، من خلال فرض نجاعة أكبر على الاستثمار العمومي، ذي الطابع الاستثنائي، الذي لا يمكن تأجيله، إضافة إلى العناية برأس المال البشري، والاستثمار فيه، إلا أن الملاحظ أن هذا القانون جاء متزامنا مع ظروف جهوية وعالمية خطيرة، ذات أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية، تميزت بظهور اضطرابات كثيرة هنا وهناك، لها من التأثير الأمني والاقتصادي الكبيرين على الجزائر، وكذلك في ظل الانخفاض الحاد في سعر برميل البترول، بسبب التراجع في النمو العالمي ونقص الطلب على الطاقة وما نتج عنه من آثار سلبية على مداخيلنا؛ وبالتالي على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أملى أن يحافظ هذا القانون على الاستقرار، من خلال الإبقاء على السياسات الاجتماعية والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة؛

إسمحوا لي قبل الشروع في مناقشة هذا القانون، أود أن أتعرض إلى ثلاث نقاط، تكتسي أهمية بالغة في بناء الدولة واستمرارها:

1 - المصالحة الوطنية: لقد ركز برنامج فخامة رئيس الجمهورية، من خلال مخطط عمل الحكومة المصادق عليه، على استتباب الأمن والسلم، عبر ترقية استكمال المصالحة الوطنية، لمعالجة آثار المأساة الوطنية وتعزيز الترابط الاجتماعي، وإحلال الثقة بين المواطنين وبين الدولة ومؤسساتها التي اكتسبت شرعيتها، بفضل اختيار الشعب على مدار السنوات الماضية، وبلوغ مجتمع يسوده الهدوء والطمأنينة ويتحكم فيه القانون وحده.

ومع نهاية سبتمبر الماضي، نكون قد مرت عشر سنوات من موافقة الشعب الجزائري على ميثاق السلم والمصالحة

التجمع الوطني الديمقراطي، شكرا للسيد لخضر سيدي عثمان؛ والكلمة الآن للسيد عبد الكريم قريشي، ممثل المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الكريم قريشي (ممثل المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي): بسم الله الرحمن الرحيم وصل اللهم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة،

السيد وزير المالية،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في بداية هذه الكلمة وباسم المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي، أتقدم بالشكر للسيد رئيس مجلس الأمة الفاضل، على إتاحتنا هذه الفرصة، لنقدم وجهة نظرنا حول قانون المالية لسنة 2016، المقدم أمام مجلسنا الموقر.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

يسعدني باسم رئيس وأعضاء المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي، أن أتوجه لكم ولجميع الجزائريين، حكومة وشعبا، بمناسبة الذكرى الخامسة والخمسين لمظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي كانت داعما قويا للثورة المجيدة، بأسمى عبارات التقدير والإجلال لهؤلاء الذين ضحوا بالنفس والنفيس، لنسترجع سيادتنا، راجين من المولى عز وجل أن يديم علينا نعمة الأمن والاستقرار، مع خالص تحياتنا وتقديرنا لمجاهدينا الأخيار وعلى رأسهم فخامة رئيس الجمهورية على ما قدموه للحفاظ على ثوابت الأمة ورموزها.

كذلك نتوجه بالشكر إلى السيد: وزير المالية، ومن خلاله إلى الحكومة، على القانون المقدم أمامنا للمناقشة، وإلى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على التقرير التمهيدي الذي قدمته حول النص المتضمن قانون المالية لسنة 2016، وإلى جميع الزميلات والزملاء الذين تدخلوا بملاحظاتهم لإثرائه، وتساولاتهم حول مختلف القضايا التي تهم المواطن الجزائري داخل الوطن وخارجه.

السيد الرئيس،

الحاجة إليها. أما في مجال بناء رأس المال البشري، فإن الدولة بذلت جهودا جبارة، بما وفرته من مدراس ومؤسسات التكوين والجامعات في كل ولايات الوطن، إلا أن هناك تحديا كبيرا لا يزال يحتاج إلى جهود تنموية، تضمن تكويننا نوعيا، ينتج الكفاءات والمهارات المحققة للإبداع والتجديد؛ ومن ثم، يمكن تقليص الفجوة المعرفية، كما يجب إعادة الاعتبار لقيمة العمل، ولاسيما في ظل المنافسات الاقتصادية العالمية التي تركز أساسا على ما ينتجه العامل في جميع أماكن النشاط المهني والإنتاجي.

وفي ذات الوقت، فإن المتبع للحياة اليومية للمواطن الجزائري، يلاحظ - ومن دون شك - التطور الذي شهدته في مختلف المجالات، بسبب ما بذلته الدولة من جهود معتبرة، عملت من خلال النظرة الاجتماعية على إنجاز مئات الآلاف من السكنات وبشتى الصيغ في المدن والأرياف، وكذلك الشأن بالنسبة للمدارس والمتوسطات والثانويات والجامعات ومؤسسات التكوين والمستشفيات، ودور الثقافة والشباب والمساجد والمدارس القرآنية والمراكز الثقافية الإسلامية والمكتبات والمسارح والطرق والسدود والسكك الحديدية والمطارات ووسائل النقل المختلفة والملاعب وغيرها، وما تقدمه من دعم على جميع الأصعدة في المواد واسعة الاستهلاك والدراسة والطب المجاني وتوفير مناصب الشغل ودعم للشباب وغيرها؛ وهي أمور يجب التنويه والإشادة بها.

وقد تزامن ذلك مع صدور المئات من النصوص القانونية والتنظيمية التي ساهمت بشكل أو بآخر في تحسين الظروف المعيشية للمواطن، بما أولته الدولة من حقوق للإنسان وحرية للتعبير.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

تأتي مناقشة قانون المالية لسنة 2016، في ظل التدهور الكبير لأسعار البترول، ووفقا للمؤشرات وللمعطيات المعروضة في هذا القانون، طبعاً يحتوي هذا القانون على مؤشرات كبيرة جداً، لا أعرفها الآن، لكنكم ستجدونها في الجريدة الرسمية، حول سعر برميل البترول وسعر الصرف، فإننا لازلنا نذكر بوحدة من المشكلات الهيكلية التي تشوه بنية الاقتصاد الوطني، والمتمثلة في الاعتماد المفرط

الوطنية، وما نتج عنه من أمن واستقرار، أدى إلى تحسين الحياة اليومية للمواطن. وإنما إذ نعيش هذه الذكرى العزيزة، لا يسعنا إلا أن نثني على هذا القانون، مؤكداً على دعمنا المطلق وحرصنا على تحقيق كل الأهداف التي وضع من أجلها، داعين جميع المواطنين إلى الالتفاف حوله، لتنعم بلادنا في كنف الأمن والاستقرار.

2 - مشروع تعديل الدستور: لقد سعى فخامة رئيس الجمهورية، من خلال الاستشارات التي قام بها، على مدار السنوات القليلة الماضية، إلى وضع مجموعة من الأسس لبناء دولة قوية، من خلال إصدار العديد من القوانين التي مست الجوانب السياسية والاجتماعية والتمثلية في قانون الانتخاب، قانون الأحزاب، قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، قانون الجمعيات، قانون البلدية والولاية، قانون الإعلام، حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، وأخيراً مشروع تعديل الدستور، الذي جاء دوره من خلال رسالة فخامة رئيس الجمهورية، بمناسبة الذكرى الواحدة والستين لاندلاع الثورة المجيدة، والتي أوضح فيها إلى التعديل المرتقب للدستور، طبعاً لقد رأيتم البارحة الاجتماع المصغر للمهيد لذلك، وننوه بكل الإجراءات المتخذة في هذا الشأن، فإننا نأمل أن يجد المواطن في هذه الوثيقة، تجد كل ما يرتضيه لبناء دولة الحق والقانون والتي يتوافق حولها الشعب الجزائري، باختلاف توجهاته وطموحاته.

3 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية: لقد نبهنا في تدخلاتنا السابقة إلى ضرورة التفكير لمرحلة ما بعد البترول، وأكدنا على ضرورة صياغة سياسات ملائمة، تساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج، وتشجع على النمو المستدام، مع العمل على إدارة مسؤولة، ورشيدة للمقدرات الاقتصادية، بما يكفل تخفيض فاتورة الاستيراد، والنهوض بقطاع التصدير، وعليه، بات من الضروري إيلاء العناية أكثر فأكثر للقطاعات الواعدة، ونخص بالذكر الفلاحة والصناعة والسياحة والخدمات.

ودون الخوض في شرح كيفية النهوض بالركائز الثلاث الأولى التي تعرضنا لها سابقاً، فإننا نأسف للتأخر الكبير في عدم إتمام العديد من المشاريع، الأمر الذي تسبب في إعادة التقييم التي كلفت ميزانية الدولة أموالاً إضافية، كان بالإمكان تخصيصها في مشاريع أخرى، نحن في أمس

بالخارج؟

- ألم يحن الوقت بعد لإنشاء مؤسسات للصرافة في: الموانئ والمطارات والمراكز التجارية ومراكز المدن؛ وبالتالي تحجيم دور أسواق الصرف الموازية، وما يمكن أن تحمله من مخاطر؟ مع ضرورة محاربة كل السلوكات الرامية إلى تهريب العملة الصعبة نحو الخارج.

- وماذا عن فكرة استقلالية البنوك العمومية، لغرض إعدادها لمنافسة البنوك الأجنبية؟

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

لقد حمل معه هذا القانون مجموعة من التدابير التشريعية، هدفت بالدرجة الأولى إلى تعزيز الموارد المالية، مع تجنب زيادة العبء الضريبي على دافعي الضرائب من جهة، وإلى تسهيل الإجراءات الإدارية المنظمة لأنشطة المؤسسات، إضافة إلى تدابير من شأنها تحسين بيئة الأعمال، لغرض ترقية الاستثمار الوطني والأجنبي من جهة أخرى وتضمنت هذه التدابير ما يلي:

- تخمين المعدلات، وإعادة تنظيم الإيرادات، وتحسين مردود الموارد العادية للدولة، أملين أن يوجه الدعم إلى مستحقيه.

- تشجيع ودعم المؤسسة والإنتاج الوطني الناشء، من خلال تطبيق نظام التقييم الجبائي، لتتبع مسار المنتجات في السوق، الأمر الذي يساعد على حماية صحة المستهلك، وحماية المنتجين المحليين ضد المنافسة غير المشروعة، إضافة إلى مكافحة التهريب والتقليد والغش الضريبي والعمل على تألية النظام الضريبي.

إنطلاقاً من كل ما سبق، نرحب ونثمن، نحن أعضاء المجموعة البرلمانية الرئاسي، بكل التدابير المتخذة من قبل الحكومة في هذا القانون، وخاصة تلك التي ترمي إلى مساعدة المواطنين في مجال التربية والتعليم العالي والصحة والتكوين المهني والضمان الاجتماعي ومواصلة السياسة الاجتماعية التي تنتهجها الجزائر، دون إهمال القطاعات الأخرى، أملين أن تسهم هذه التدابير في التخفيف من المشاكل التي يعيشها الاقتصاد الوطني، راجين من الحكومة العمل - دون هوادة - لمكافحة الفساد والجريمة بأنواعها.

السيد الرئيس،

على عوائد المحروقات؛ وعليه، فإن الإجراءات الواجب اتخاذها ضمن قانون المالية لسنة 2016، لا بد وأن تكون في إطار رؤية استراتيجية شاملة وطويلة الأمد، لتحقيق التنوع في المداخل والتكاملية بين القطاعات، على النحو الذي يحقق الاستقرار المستهدف، ويجنب الاقتصاد الصدمات المحتملة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

جاء قانون المالية لسنة 2016 تقريبا بنفس التوجه لقانون المالية لسنة 2015، فقد تم الإبقاء على بعض المؤشرات في تأطيره.

وبذلك، فإن الإبقاء على السعر المرجعي الجبائي لبرميل البترول بهذا الشكل قد أعطى الأفضلية للوقاية، وهذا يمكن قبوله في ظل عجز القطاعات الأخرى في استثمار تلك الأموال في الحالات التي يمكن أن يرتفع فيها هذا السعر المرجعي لبرميل البترول.

وكما سبقت الإشارة، فقد أظهر القانون معدل صرف الدولار الأمريكي بالدينار الجزائري وتوقعه في حدود 98 دج للدولار الأمريكي الواحد في سنة 2016، ولم يظهر معدل صرف بقية العملات، خاصة اليورو، علماً أن العديد من المعاملات تسوى به، خاصة مع الشركاء الأوروبيين، وبذلك، قد يكون من المجدي التفكير بجديفة في ضرورة تنوع العملات الأجنبية التي تتعامل بها، دون الارتباط العضوي بعملة واحدة.

في السياق ذاته، فإن على الجهات الوصية اتخاذ مجموعة من الآليات والأطر والنظم التي تعمل جميعها في ضوء استراتيجية محددة، لتعزيز قيمة الدينار الجزائري، والحيلولة دون تدهوره، دعماً للقدرة الشرائية.

وفي هذا الإطار، من المفيد طرح مجموعة من التساؤلات أهمها:

- هل التدابير المعتمدة من قبل الجهات الوصية على السياسة النقدية في الجزائر، كفيلة بالتأثير على أسواق الصرف على النحو الذي يتفاعل بشكل ديناميكي مع دورة النشاط الاقتصادي؟

- أليست هناك مقترحات أو إجراءات مكتملة، من شأنها أن تخفف من الأزمة وتدفع بالتنمية إلى الأمام؟

- كيف يمكن الاستفادة من تحويلات المغتربين الجزائريين

ما إلى 65 مليار دولار سنويا، فإن الفائض في العملة الصعبة لا يمكنه أن يغطي سوى سنتين من الواردات، كحد أقصى في ظل ارتفاع نفقات التسيير (الأجور) ونفقات التجهيز (البنية التحتية)، ومع ضعف أداء القطاعات الإنتاجية (خصوصا القطاع الاقتصادي العمومي) حيث تنفق الدولة 3 دولارات لإعادة إنتاج 1 دولار، وهو مستوى مردودية ضعيف جدا، وسوف يؤدي إلى تآكل الفوائض المالية.

وهكذا، فإن التخوف الكبير هو استمرار انخفاض أسعار المحروقات على المدى الطويل (أكثر من 5 سنوات)، لاسيما بسبب تعمد بعض المنتجين تعويم السوق بمنتجات نفطية تفوق الطلب العالمي المنخفض حاليا، فإذا تحقق هذا السيناريو - لا قدر الله - فسيكون لذلك تأثير سلبي كبير على المخططات والمشاريع المستقبلية، وسوف يزيد من الضغوط الاجتماعية، فمن السهل إعادة النظر في المشاريع الاستثمارية والبنية التحتية؛ لكن من الصعب إعادة النظر في مستوى الأجور ودعم السلع ذات الاستهلاك الواسع، مما يتطلب استراتيجية مدروسة لإعادة النظر في ذلك.

كما أن هناك عاملا آخر يجب أخذه بعين الاعتبار والذي يزيد من تخوفنا، ألا وهو ارتفاع الطلب المحلي على الطاقة بشكل عام (المازوت، البنزين، الغاز، الكهرباء)، مما يقلل من قدرة الاقتصاد الوطني على التصدير، وبالتالي تصبح المشكلة مزدوجة: إنخفاض الأسعار في الأسواق الدولية، وانخفاض القدرة على التصدير بسبب ارتفاع الطلب المحلي، ويؤدي حتما إلى انخفاض حاد في الموارد العامة؛ وعليه نقترح ما يلي:

- الاستثمار أكثر في قطاع الفلاحة، وتعزيزه باستثمارات في الصناعات الغذائية.
- ضرورة التنسيق بين القطاعات ذات العلاقة بقطاع الفلاحة، قصد بلوغ الأمن الغذائي.
- المواصلة في الاستثمار في الطاقات المتجددة (طاقة الرياح والطاقة الشمسية).
- ضرورة توجيه الاستثمار في المواد التي نستوردها، كالمواد الغذائية والأدوية والحليب.
- الاستثمار في تكرير البترول، بالنظر للكميات الكبيرة التي نستوردها.

- تشجيع الإنتاج المحلي.
- دعم الشراكة مع المتعاملين الأجانب في القطاعات

السيدات والسادة،
علاوة على ما سبق ذكره، ومن واقع مسؤولياتنا، وعملا على تجسيد الديمقراطية التي نعيشها، رأيت من الضروري بمكان لفت انتباه الحكومة إلى المقترحات الآتية:

النقد جميل، لكن ليس لإسقاط الآخرين، بل ننقد لنعطي اقتراحات وبالتالي جاء تدخلنا عبارة عن مجموعة كبيرة من المقترحات، موجهة للحكومة حتى نواجه ما يواجهنا من صعوبات اقتصادية، إذن:

على المدى القصير:
إن الاقتصاد الوطني يمكنه تحمل انخفاض أسعار المحروقات إلى ما دون 60 دولار للبرميل، لعدة اعتبارات، أهمها السعر المرجعي للميزانية (37 دولارا للبرميل) ومستوى الفائض في العملة الصعبة (153 مليار دولار إلى غاية مارس 2015)؛ وعليه، فلا خوف على التوازنات المالية على المدى القصير؛ ومع ذلك يمكن أن نقترح ما يلي:

- استثمار جزء من أموال صندوق ضبط الإيرادات في مشروعات ذات جدوى، وتجنب التوظيفات المالية في الأسواق الأجنبية، لكي لا تتآكل القيم الحقيقية بفعل التضخم.
- نؤيد المقترح القاضي بترشيد الإنفاق والتحكم أكثر في التكاليف.

- مواصلة الجهود الدبلوماسية مع الشركاء المصدرين للنفط، من أجل تحسين مستوى الأسعار في الأجل القصيرة.
- يجب أن تتوجه السياسة الجبائية أساسا نحو:
- كبح الاستهلاك في بعض المواد التي يتميز استهلاكها بالتبذير والإسراف (الخبز، المياه، المحروقات، المواد الغذائية... وغيرها).

- التمييز بين رفع الدعم في المواد الموجهة لاستهلاك المواطنين، وتلك الموجهة للمستثمرين.

- تقليص الواردات، خصوصا للمنتجات التي يمكن إنتاجها محليا.

- اعتماد تدابير أكثر ملاءمة وموثوقية لامتناس السيولة النقدية خارج القطاع المصرفي.

- توعية المواطنين ونشر ثقافة الاستهلاك العقلاني للحد من التبذير.

على المدى المتوسط:
بما لا شك فيه أن انخفاض أسعار المحروقات إلى ما دون 60 دولارا للبرميل، ومع مستوى الواردات الذي وصل في مرحلة

الاستثمارية على المستوى المحلي .
 - توجيه الاستثمارات نحو المؤسسات العمومية التي تواجه صعوبات للنهوض بها والحفاظ على مناصب الشغل .
 - ضرورة مواصلة الجهود في تحقيق عوامل الأمن والاستقرار، بما يساهم في تحسين مناخ الاستثمار .
 وقبل أن ننهي هذا التدخل، ومن إدراكنا العميق لخطورة الأوضاع الأمنية المضطربة التي تحيط بنا من كل الجهات والناجمة عن المشاكل الخارجية الإقليمية، فإننا نحن أعضاء المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي، نثمن مجهودات فخامة رئيس الجمهورية وننوه بما قامت وتقوم به قواتنا المسلحة وجميع الأسلاك الأمنية، من جهود معتبرة للحفاظ على الدولة وعلى النظام الجمهوري .

وفي الختام، نعتقد، نحن أعضاء المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي، أن هذه الملاحظات لا تنقص من قيمة هذا القانون، بل تؤكد دعمنا الكامل لكل الإجراءات التي جاء بها، راجين للجهاز التنفيذي كل التوفيق في عمله والحرص على إيجاد الحلول الفعالة لمشاكل المواطن اليومية وتعزيز التماسك الاجتماعي والمحافظة على وحدتنا؛ في ظل ما يترصد بنا من مخاطر داخلية وخارجية .

وقفنا الله وإياكم لما فيه خير البلاد والعباد: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم .
 شاكرين لكم حسن الإصغاء، والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي، ممثل المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي؛ بذلك نكون قد أنهينا الفصل الخاص بسماع وجهات نظر السيدات والسادة أعضاء المجلس حول مشروع هذا القانون، والذين عبروا عن انشغالاتهم وقدموا مقترحاتهم، بقي الآن أن نستمع إلى وجهة نظر الحكومة؛ وسوف تمكن السيد الوزير ليرد على كافة هذه الانشغالات اليوم على الساعة الثالثة بعد الزوال .

شكرا لكم جميعا والجلسة مرفوعة .

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
 والدقيقة الخامسة والخمسين صباحا

محضر الجلسة العلنية الرابعة عشرة
المنعقدة يوم الثلاثاء 3 ربيع الأول 1437
الموافق 15 ديسمبر 2015 (مساءً)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير الشؤون الدينية؛
- السيد وزير الموارد المائية والبيئة؛
- السيدة وزيرة التربية الوطنية؛
- السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
- السيد وزير الثقافة؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساءً

كلًا باسمه وبأفكاره وبملاحظاته، وقد جاءت كلمة رؤساء المجموعات ثقيلة وثرية وتعد بالنسبة لنا ولي وثائق مهمة ندرجها في محفظة الأفكار المبدعة والشجاعة والواعدة لعمل وزارة المالية.

إسمحوا لي أن أجيء على التساؤلات والانشغالات المطروحة مجمعة من حيث محتواها؛ إن تدخلاتكم أفرزت من وجهة نظري عدة مواضيع أساسية سأدلي بشأنها بتوضيحات وإضاءات موجزة.

(1) النظرة الاستشرافية طويلة المدى في المجال التطوري الاقتصادي:

التمست عند بعض السادة الأعضاء بعض التساؤلات حول النظرة الاستشرافية لنمو وتطور الاقتصاد الوطني وخصوصا ونحن نعيش تذبذبات في المحيط الجهوي والدولي، سواء على الصعيد الاقتصادي أو المالي وكذلك على تقلبات تسعيرة العملات التي نعتت سابقا «بحرب العملات»، فأود في هذا المقام أن أطمئن السيدات والسادة أعضاء المجلس بأن العمل الحكومي مستند إلى عمل مجموعات متخصصة تنظر أسبوعيا - بل ويوميا - على جميع

السيد الرئيس: للجميع أقول مساء الخير؛ الجلسة مفتوحة، ونستأنف أشغالنا بعد النقاش الذي جرى في القاعة والذي نشطه السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، ونتيح الآن الفرصة للسيد وزير المالية ليرد على مختلف الأسئلة والانشغالات التي طرحت أثناء المناقشة في هذه القاعة؛ الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير المالية: بسم الله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

زميلاتي وزملائي أعضاء الحكومة،

لقد استمعنا وزملائي في الحكومة بكل عناية لتدخلات أعضاء المجلس، وإن هذه التدخلات كانت غنية ودسمة بملاحظات واقتراحات ثرية سنوليها كل اهتمام، سواء فيما يخص قانون المالية أو مواضيع اقتصادية وملفات تنموية أخرى؛ أود أن أشكركم باسم الطاقم الحكومي ونيابة عن السيد، دولة الوزير الأول، السيد عبد المالك سلال،

حكومي مضبوط بما في ذلك تعبئة كفاءاتنا الدبلوماسية لرفع مستوى أسعار البترول والغاز.

(2) اتخاذ الإجراءات - وجزء منها موجود في قانون المالية - لترشيد الاستهلاك الطاقوي والحد من الاستهلاك المفرط ومن التهريب وتحفيز الشركات والمتعاملين لاستعمال التكنولوجيا المقتصدة طاويا ولاستعمال موارد تقنية طاوية غير ملوثة وذات كلفة معقولة.

(3) الشروع في إطار مخطط للنجاعة وللاتنقل الطاقوي لإعطاء وزن كبير لاستعمال الطاقات المتجددة وإعطاء التحفيزات المالية لتعزيز هذا الاتجاه؛ وبالإضافة إلى مخططات وزارة الطاقة، فإن قانون المالية شمل موارد متجهة نحو تطبيق هذا المخطط وتثمين الطاقات المتجددة لتعويض جزء كبير من الطاقات الكلاسيكية أو ما يسمى (Les énergies fossés).

إن الحكومة متيقنة أنه من ناحية الاستهلاك الاقتصادي وتثمين تسعيراته لا بد أن نخرج تدريجيا وبصفة استشرافية من الاعتماد الكبير على الطاقات الكلاسيكية والموارد المنبثقة عن ذلك، فتوزيع مصادر الاقتصاد يبدأ بترشيد نموذج الاستهلاك الطاقوي خصوصا أن جزءا من هذه المنتوجات الطاقوية وأذكر على رأسها «الغازوال» هو في منحنى استهلاكي تصاعدي خطير على حساب مدخراتنا بالعملة الصعبة وعلى حساب صحتنا وصحة أولادنا.

(4) منظومة الدفع والإعانات: هي منظومة متعددة الآليات والسبل وقنوات الإعانة، هناك إعانات مختلفة فيها من هو وله طابع اقتصادي وفيها ماله طابع اجتماعي تصنف إعانة ونصنفها إلى نوعين من الإعانات:

- 1 - الإعانات للسكن عبر سبع أدوات وقنوات.
- 2 - الإعانة للعائلات بما فيها المنح العائلية.
- 3 - الدعم للتربية والتكوين عبر القنوات السبع.
- 4 - الدعم للكهرباء والغاز عبر أربع قنوات.
- 5 - الدعم لأسعار المواد الضرورية عبر أربع مواد أساسية تعرفونها وهي الحليب والحبوب والزيوت والسكر.
- 6 - الدعم للمتقاعدين عبر سبع أدوات.
- 7 - الدعم للصحة عبر خمس أدوات.
- 8 - الدعم للمجاهدين وذوي الحقوق عبر خمس أدوات.
- 9 - الدعم للفقراء ولذوي الاحتياجات الخاصة ولا

التغيرات التي تمس العوامل الاقتصادية، وتحسب تأثيراتها وتداعياتها على جميع المؤشرات الاقتصادية، وهذه النظرة الاستشرافية تعمل في اتجاهين: - اتجاه متوسط المدى يشمل الخماسي 2015-2019 وينظ كذلك إلى العشرية القادمة من حيث الإصلاحات الهيكلية وتداعياتها على الاقتصاد، ففي أيدي الحكومة والوزير المكلف بالاستشراف هنا معنا فرضيات لا تتعلق فقط بسعر البترول وبالجباية البترولية ولكن تأخذ بعين الاعتبار التطورات التي تحدث في هيكل ناتج الدخل الخام، لأنه الصورة لتطورنا وتركيبته وجزئته علما، بأننا بدأنا الخروج تدريجيا من التبعية للمحروقات ولكن مازال هناك عمل طويل يجب أن ينصب على قطاع الصناعة أولا والزراعة ثانيا والخدمات ثالثا؛ وتأتي قوانين المالية كلبنة من لبنات المسعى الاقتصادي متوسط المدى، الذي يتعلق بأمور هيكلية والذي تراجع أدواته ومتغيراته بصفة دائمة، فقانون مالية 2016 هو قانون عادي في ظرف استثنائي وأخذتها من أخ كريم لنا، «قانون عادي في ظرف استثنائي» كما جاء في مداخلة أحد الأعضاء؛ وهو مكمل للسياسات العمومية والقطاعية المنفذة من طرف الدوائر الحكومية المختلفة، وهو يستند كذلك إلى تحيين دقيق للنصوص القاعدية التي تؤطر مسعانا الاقتصادي، وهي قانون الصفقات العمومية الذي تم تجديده، وقانون الاستثمار المقدم لتقييمكم في الأسابيع القادمة وقانون الجمارك الذي درس اليوم من طرف الحكومة والقانون الخاص بالمؤسسة الاقتصادية الذي هو الآن حيز الدراسة، فافتراحتكم في هذا المجال إضافة ثمينة لعملنا، وأؤكد لكم بأن نظرتنا طويلة المدى مهيكلية ومسيرة بصفة نشيطة في إطار توجيهات فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة وفي إطار برنامج الحكومة.

(2) السياسة الطاقوية واستعمالها الأقصى لمواردها: عبر كذلك بعض الإخوة الأعضاء عن انشغالاتهم حول التحكم في الاستهلاك الطاقوي والاستعمال الأقصى لمخزوننا لهذه الثروة ومواردها، وفي هذا الصدد أريد كذلك أن أؤكد للأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة على أن السياسة المطبقة في هذا المجال تهدف إلى ثلاثة مبتغيات، ويمكن للسيد الزميل وزير الطاقة - إذا ما أتاحت له الفرصة - أن يدقق في ذلك أمام مسامعكم.

(1) السعي على جميع الأصعدة في إطار منهجي

والشامل والذي لا يطاق على ميزانية الدولة.
5 - التنازل عن بعض الأملاك التابعة للجماعات المحلية: هو إجراء جاء في قانون المالية، مسموح به في الإطار الحالي، إلا أننا أضفنا وعززناه بأدوات التسيير، إذ إن قرارات البلديات التي كانت قرارات سيادية عليها، الآن البلديات لا تتحرك في هذا المجال إلا بعد إذن ومصادقة من طرف الولايات ومن طرف السلطة الوصية أي وزارة الداخلية.

السياسة الجبائية وتحصيل الضرائب: نعمل الآن وفي هذا المجال وفي هذا الملف في عدة اتجاهات:

(1) تثبيت السياسة الجبائية من خلال مكوناته ونسبها وتوسيع الوعاء كشرط أساسي لرفع جاذبية الاستثمار الوطني الداخلي والخارجي، ونحن الآن في تنافس كبير دولي، بما يسمى عندنا الآن بجاذبية الأقاليم.

(2) تحسين أدوات التحصيل على مستوى الشركات الكبيرة وكذلك المتوسطة، إذ إن الجباية المباشرة في الجزائر تستند إلى الشركات أكثر بكثير من العائلات والأشخاص.

(3) تعزيز المراقبة البعدية على أرقام الشركات محاربة للتهريب الضريبي، حيث تم تحصيل أكثر من 25 مليار دينار خلال تسعة أشهر خلال سنة 2015، عن طريق إعادة التقويمات الجبائية.

(4) مقابل التخفيضات الضريبية لصالح المستثمرين الكبار والمتوسطين، ترتفع الجباية المتأتبة من هؤلاء بحيث أن الضريبة على الأرباح (IBS) ارتفعت بأكثر من 15٪ من المنتج الضريبي، ويدفعها جزء محدود، يعني تقريبا في حدود 30000 شركة ومؤسسة كبيرة، وهنا أكثر من 50٪ من هذا المنتج الضريبي أت من شركات كبيرة بما فيها الشركات المتعددة والشركات الأجنبية، التي رافعا عليها أو التي استفادت من الضرائب أو من التخفيضات، فالتخفيضات ترجع إلى الدولة سنة بعد سنة بمراقبتنا أو بغير مراقبتنا، إن الشركات المتوسطة والصغرى (PNI) لا يزال مدخولها الضريبي ضئيلا، ضئيلا، ضئيلا، رغم تبسيط الإجراءات والتصريحات من خلال ما سميناه بالضريبة الجزافية المحددة، فهناك عشرات الملايير من الغرامات الناتجة عن الجهاز القضائي أو الغرامات الخاصة التي لم تدفع إلى غاية الآن، ونحن أمام إشكاليتين كبيرتين:

نقول المعوقين ولذوي المداخل المحدودة عبر سبع عشرة أداة.

10 - تيسير الفوائد المطبقة على قروض الاستثمار أو القروض للمؤسسات التي تعرف اختلالات مالية غير ناتجة عن سوء التسيير.

11 - الإعانات والتعويضات المطبقة على المياه الصالحة للشرب.

12 - الدعم على النقل الجوي فيما يخص بعض المناطق وعلى رأسها مناطق الجنوب؛ هذا فيما يخص الإعانات الصريحة.

ب) أما الإعانات الضمنية فهي تشمل على عدة أصناف:
1 - الإنفاق الضريبي الذي يغطي كل الإعفاءات والتعويضات الموجهة للمستثمرين والمؤسسات المنتجة ذي القيمة المضافة.

2 - التخفيضات التي تمس أسعار الأراضي الموجهة للاستثمار.

3 - التعويضات الواجب دفعها للشركات المعنية بإنتاج وتسويق البنزين بمختلف أنواعه.

4 - التعويضات الواجب دفعها للشركة المعنية بإنتاج وتسويق الكهرباء.

ومساعانا الحكومي اليوم يتمثل في مسعين:
- التحكم في منظومة الدعم والإعانات، ونعمل حسب الرؤية التالية، لأن هذا الملف هو ملف ذو حساسية اجتماعية وهو معقد تقنيا، نعمل حسب رؤية متوسطة المدى للتحكم في منظومة - بصفة تدريجية - وبالمحافظة على أسس التضامن الوطني وحماية شرائح المجتمع المعوزة أو ذوي الإحتياجات الخاصة، أو ذوي الدخل المحدود، وشرعنا في عمل تحليلي الآن يصنف مختلف الإعانات على أساس معيارية دقيقة، تبرز مختلف الإعانات من حيث رقعتها والمستفيدون منها، ونحلل مع شركائنا الدوليين التجارب الأجنبية والناجحة والفاشلة، ونبدأ - بصفة تدريجية بعد تصويتكم إن شاء الله - في استدراك البنزين والكهرباء والغاز والتي تعرف فجوة كبيرة بين سعر الإنتاج وسعر التسويق وتعرف تذبذبا وتهربا على مستوى معتبر، ونعمل في التعاون بين القطاعات المختلفة لتهيئة استراتيجية وآليات تقنية تمكننا في المدى المتوسط - إن شاء الله - من التحكم في أصناف الرفع ومستواه، للخروج من النهج الحالي ذي الطابع العام

عمليات تنشيط إعلامي متحكم فيها من طرف وزير المالية وخادمكم وكذا من طرف أعضاء الطاقم الحكومي، لكن هذا العمل الاتصالي لم نرد توسيعه نظرا لأن قانون المالية لم تتم المصادقة عليه بعد نهائيا، ولا يمكن الكلام عن شيء لم يصادق عليه، هنا حتى إن بعض الإخوة في الغرفة السفلى لفتوا نظر وزير المالية على تعليقاته الاستباقية لعملية التصويت وكنت قد طلبت العضو وكان معي وزير العلاقات مع البرلمان.

(7) المحافظة على الفئات الهشة وذوي الاحتياجات الخاصة والدخل الضعيف: بالإضافة إلى ما وضعناه ونضعه في تصويب النظام الدعمي لتوجيهه مستقبلا في اتجاه المواطنين والمواطنات الذين هم في وضعيات اجتماعية صعبة، فإن سياسة الدولة في المجال الاجتماعي والصحي والتعليمي بجميع شعبه الواسع النطاق تكسر كل الفوارق المتواجدة بين الشرائح الاجتماعية، بين شرائح الأغنياء وشرائح الذين هم في حاجة.

وتكملها سياسة تضامن تديرها وزارة كاملة لفائدة هذه العائلات والتخصيصات في الميزانية هي موجودة بين أيديكم وتبرهن على ذلك، وفي هذه الواجهة نود القول بأنه طبقا لتعليمات فخامة رئيس الجمهورية فإن الآليات الاقتصادية والمالية التي نحددتها اليوم لا يجب ولا ينبغي أن تمس بسياسة التضامن الوطني وحماية الفئات المحتاجة، وهو الشيء الذي نسهر عليه في بلدنا.

(8) تثبيت قواعد الشراكة في المؤسسات العمومية: لقد استفدت كثيرا من نظرة الكثير من الإخوة الأعضاء تجاه مسألة الشراكة وفتح رساميل الشركات العمومية، وأود هنا وأظن وأنا متيقن أنه اليوم فيه إجماع، لا أقول إجماع بل أقول إجماع كبير على ضرورة توسيع وتحديث وتثبيت رساميل المؤسسات العمومية في إطار قانوني واضح، لا يمس أبدا بالمؤسسات الاستراتيجية، ولكنه لا يغلق الباب ولا يغلق الأفاق للمؤسسات العمومية التي لا بد ألا تبقى تستند إلا على ميزانية الدولة، وأن تعرف قفزة بل صحوة تسييرية، لأن المؤسسات العمومية بحاجة إلى صحوة تسييرية، وفي مجال الحوكمة تجعلها غدا في واجهة المؤسسات المزدهرة كسائر المؤسسات الأخرى.

(9) الاستدانة من الخارج: تأكدت في هذه المسألة أن هناك كذلك توافقا كبيرا من طرف الأخوات والإخوة

1 - التهريب الضريبي للقطاع غير المهيكل.

2 - نقص في المواطنة الضريبية وفي الحس المدني الضريبي، إذ إن بعض أخواتنا وإخواننا المواطنين مقصرون في حق الوطن والأمة بعدم دفع آلاف الغرامات الصغيرة المكدسة حتى الآن، ونؤكد أننا سنأخذ مبادرات منسقة بين القطاعات لتحصيل حقوق الدولة والأمة من جراء هذه الغرامات المتراكمة وغير المدفوعة، خصوصا وأن قواعد المعطيات اليوم ووجود هوية المستخدم الوطني سيمكننا من معرفة تواجد أي مواطن مهما كان، لم يدفع غرامته أو تاجر لم يدفع ضريبته.

(5) وبشأن الاحتواء المالي المرتبط بالامتثال الجبائي الإيرادي، فيجدر التذكير هنا أن هذا الإجراء هو عملية احتواء مالية مصحوبة بامتثال ضريبي، ويقصد به كل آلية وضعت لتسهيل الوضعية الجبائية لبعض الأشخاص إزاء أموال أو أصول لم يتم التصريح بها من قبل والتي كان التصريح بها مكتملا والتي يجب أن تكون من مصدر شرعي سليم نقي، أما فيما يتعلق بنسبة 7٪ فهي نسبة متداولة على المستوى الدولي.

وفيما يخص الأجل الأقصى للعمليات تجدر الإشارة إلى أنه على غرار كل العمليات المشابهة المنتهجة في بلدان أخرى يتم منح أجل كاف لتطبيق هذا البرنامج والذي ينقضي في الجزائر بحلول تاريخ 1 جانفي 2017، وقد تم منح هذا الأجل قصد التمكين - لاسيما في مجال الاتصال - من إطلاق حملات وأعمال واسعة تقودها البنوك والإدارة الجبائية والمنظمات الأخرى، ولكن للأمانة نحن ننتظر توافدا أكبر، لأن التوافد لم يأت، للمدخرين والتجار والمتعاملين، خصوصا وأن البنوك تحضر اليوم وبدأت في إدراج منتوجات جديدة لا يوجد بها سعر الفائدة، وهي مرتكزة على اقتسام الهوامش وأسميناها «منتوجات بالهوامش» عوض «المنتوجات بالفائدة».

(6) عملية التواصل والتبليغ والشرح: تفضل عضو محترم بالتعبير عن انشغاله حول تكثيف عمليات أو تكثيف مجهود التواصل والتبليغ والشرح لما جاء في قانون المالية والقوانين الأخرى، ملمحا إلى نقص في برامج الاتصال المؤسساتاتي، وأود في هذا الصدد أن أطمئنه بأن قانون المالية لهذه السنة، نظرا للظروف الخاصة التي أتى فيها والإجراءات التي اشتمل عليها، استفاد من

الشائك، تطرق بعض الإخوة لقضايا تشغلني وتشغلنا مثله وعلى نفس المستوى، وتخص تسعيرة الدينار الخارجية وقيمتها وسياسة الصرف المتبعة في بلدنا، وأود أن أشكركم على هذا الاهتمام وعلى آرائهم السديدة، وأود مع ذلك التذكير بأن هذه المسألة تندرج في بلد نحترم فيه القانون، جزائر قانون، فيه حق للسلطة النقدية وبنك الجزائر، ولكن أريد أن أشير هنا دون أن أجيب، لأن الإجابة تكون على عاتق محافظ البنك المركزي، أن أشير بأننا نعمل جميعا داخل الطاقم الحكومي من أجل تقوية الدينار من خلال تقوية التنافسية للاقتصاد، وليس بالنظر فقط إلى تسعيرته الخارجية، فقوة العملة الوطنية تكمن أولا، أولا، أولا، في قوة الاقتصاد وفي مصداقية وثيقة المتعاملين الجزائريين والأجانب نحو اقتصادنا ومستقبله، وهو ما نعمل من أجله؛ وتعملون كذلك أيها الجمع الكريم أن التطور السريع للاقتصاد وسعة سوقنا الوطنية ونموذج استهلاكنا قد أفرز ويفرز سلوكات وممارسات فيها جزء كبير لا يستهان به من الغش والتهريب، فالإدارات والمؤسسات وأخص منها على وجه الخصوص البنوك وجهاز الجمارك يحرسون - كل يوم وكل ساعة - على الحفاظ على مدخرات الأمة، ويضيفون أدوات مراقبة آلية ويربطون الآن - بإيعاز مني وبمتابعة شخصية - قواعد المعطيات بين البنوك وإدارة الجمارك وإدارة الضرائب للتقليل من الغش والفوترة الاصطناعية والمفطرة.

لقد وصلت مساعينا إلى مستوى كبير ومعتبر من حماية الاقتصاد الوطني ومدخراته، ولكن يبقى علينا العمل في تجديد السياسات النقدية وأدوات مراقبة الصرف لتثبيت المراقبة بأدوات تقنية متقدمة، لأن الحلول الاقتصادية لهذه الظواهر هي التي ستمثل العلاج الحقيقي وليس الردع القانوني.

13) تحديث المنظومة المصرفية: تطرق بعض الإخوة - وهم مشكورون - لموضوع، وهم على حق، إلى ضرورة إتمام عملية تحديث وتوسيع القطاع المالي والمصرفي، وأود هنا أن أطمئن بأننا نعمل ونستمر في عملية تحديث القطاع المصرفي والإدارات الاقتصادية الأخرى بما فيها إدارة الجمارك والضرائب وأملاك الدولة، لأنها إدارات تحتاج إلى تحديث كبير، خصوصا ورشات على مستوى البلديات والولايات، وهي ورشات ثقيلة نعطي لها الأولوية داخل

الأعضاء، وأنا شاكر لهم، على ضرورة استعمال الموارد المالية الوطنية، الواجب تعبئتها بالطرق المختلفة وعدم الرجوع إلى الاستدانة الخارجية الكلاسيكية المجحفة والمكلفة، ولكن هذا المسعى الذي يحمي اقتصادنا ويؤمن عن عودة إلى استدانة فاحشة لا يمنع أن نشرع في تمويلات حديثة مركبة يتقاسم فيها الشركاء المقيمون والشركاء غير المقيمين شركات في رؤوس الأموال في المخاطر في المعارف، في التكنولوجيات وفي الأرباح، وتفتح هذه الشركات آفاقا واعدة لكثير من القطاعات الناشئة التي تستوجب وتقتضي وتحتاج إلى جمع كفاءات عالية في المجال التكنولوجي والتسييري والمالي.

10) الاستناد إلى قيمة الدولار: طرح أخ كريم علي السؤال الذي يقول فيه لماذا نستند إلى الدولار في إطار قانون المالية؟

نستند إلى الدولار لأن مداخيل صادراتنا من المحروقات محسوبة بهذه العملة، علما أن عملية التداول في سوق المحروقات ورغم كل المحاولات - ولأنه كانت توجد محاولات - تتم حتى اليوم كلها بالدولار، ومن جهة ثانية يتم إعداد ميزان المدفوعات الجزائرية لكل ميزان مدفوعات، بالدولار للحفاظ على أسس المقارنة، كما أن الدولار الأمريكي يبقى الوحدة النقدية المحاسبية المهيمنة في المعاملات الدولية، ولكن ونظرا لحجم التبادلات التجارية بين الجزائر والصين لاسيما بالنظر إلى حجم الواردات وقصد تفادي مخاطر الصرف التي قد يتعرض لها المتعاملون نعمل الآن مع البنك المركزي ومع بنك الجزائر على التحضير لاتفاق تسوية مع جمهورية الصين، يسمح في إطار اتفاق مقاصة بالتعامل بهذه العملات حصرا دون المرور بالدولار أو اليورو، وهي واعدة بالنسبة للمتعاملين وللمتعاملين الصينيين.

11) التسيير الحذر للميزانية وللإنفاق العام: لقد استمعت في هذا المقام إلى حجج أكبر من حجج وزير المالية وأشكركم، تجاه ضرورة التسيير اليقظ والحذر والاستباق للمخاطر والمجمع للموارد العمومية وهو كل ما أردناه وما نريده بإدراج المادة 71 في قانون المالية لسنة 2016 على ضوء ما هو معمول به في كثير من البلدان المتقدمة والناشئة.

12) قيمة الدينار وسياسة الصرف: هذا الملف الكبير

وزارة المالية في إطار مسعى حكومي بالتنسيق مع الوزارات الأخرى وخصوصا وزارة الداخلية، ونعمل كذلك ونأمل أن يكون البنك المركزي ناشطا معنا في إتمام تحديث المنظومة المصرفية.

هذا ما وددت قوله بعد النقاش الطويل والثري، وأشكركم مرة ثانية على هذا الإثراء وعلى هذه الثقة وملتقي - إن شاء الله - في مناسبة أخرى، وفي ورشات أخرى وتحديات أخرى والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير المالية على ردوده الضافية ومعطياته الدقيقة حول الواقع المالي والاقتصادي للبلاد، وشرحه لتصميم وإرادة الدولة في مواجهة التحديات والخروج من الأوضاع الصعبة إلى مستقبل نتمناه واعدنا لبلادنا إن شاء الله.

شكرا لكم جميعا، نلتقي غدا على الساعة العاشرة صباحاً، لنحدد الموقف من مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016.

شكرا لكم جميعا والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الرابعة
والدقيقة العاشرة مساءً

ملحق
تدخل كتابي
للسيد الحاج العايب
عضو مجلس الأمة

حول مناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016

أستسمحكم - السيد الرئيس - أن أقول بأن هذه الوصفة المقترحة في هذا القانون سوف لن تكون فعالة على أرض الواقع، ذلك أن البيئة الاجتماعية والاقتصادية، بل وحتى الثقافية التي سيطبق فيها هذا القانون تحول دون ذلك وليس ذلك تشاؤما مني، وإليكم بعض جوانب هذه البيئة: أن نظامنا الجبائي لازال بدائيا تنقصه النجاعة والفعالية، وأنه يمسك فقط بالسلك الصغير الذي هو الموظف الذي تقتطع منه الضرائب من المصدر، أما الحيتان الكبيرة، التي تستفيد منها الخزينة العمومية فهي بعيدة عن شبك الضرائب.

إن الضريبة تمثل في واقع الأمر أساس المواطنة الحقيقية، كونها تعكس التزام المواطن بواجباته نحو الدولة، وفي نفس الوقت هي مظهر للعدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع في تقاسمهم أعباء تمويل خزينة الدولة، وعندما تكون هذه الأعباء مفروضة على فئة اجتماعية محددة في الأجراء ولا تجد الدولة الآليات اللازمة لفرضها على الفئات الأخرى، فنحن في هذه الحالة أمام نظام جبائي أعرج؛ وبالتالي، الذين يصفون هذا القانون بأنه يضر بالفئات المحدودة الدخل لا يجانبون الصواب.

هذه الملاحظة تقودنا إلى موضوع آخر ذي صلة بالنظام الجبائي، إنها المنظومة البنكية التي هي الأخرى بحاجة إلى تحديث، ذلك أن البنك هو قاطرة أي تنمية اقتصادية، باعتباره المرافق لأي نشاط صناعي، تجاري، فلاحي وغيره، مثلما يمثل في ذات الوقت إحدى آليات المتابعة الجبائية، بمعنى أن مصالح الضرائب يمكنها تحصيل الجبايات من خلال الحسابات البنكية.

إننا نجد أنفسنا أمام منظومة بنكية غير قادرة على مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة في البلاد، بل أصبح النشاط الاقتصادي الموازي أكثر حيوية وأكثر دقة في فوضويته.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد ممثل الحكومة،
زميلاتي، زملائي،

هناك بعض الأفكار التي كنت أريد طرحها، لكن سبقني إليها بعض الزملاء، وربحا للوقت لن أكرر ما قالوه وسأكتفي بتسجيل بعض الملاحظات.

وكما هو معلوم لدى الجميع، فليس من صلاحيات مجلس الأمة حق التعديل، لأن أي تعديل معناه تعطيل النص؛ وما دامت فكرة التعديل هذه بعيدة عنا فسنبدي على الأقل بعض الأفكار التي يمكن إدخالها كتوصيات، في انتظار أن تتزود هيئتنا بصلاحيات في المراجعة الدستورية المرتقبة إن شاء الله.

ولابد أن أشير إلى أن هذا النص المعروض بين أيدينا اليوم يتميز عن سابقه، نظرا للظرف الاقتصادي الوطني والدولي، نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية التي سببها انهيار أسعار المحروقات.

فالملاحظة الأولى التي أود تسجيلها هي أن مشروع القانون تضمن في أحكامه زيادات في الرسوم وفي أسعار بعض المواد، واعتمد سياسة تكشف واضحة في الإنفاق العام، لا يمكن وصفها بأنها مجرد عملية ترشيد. لقد تبين من خلال هذا المشروع أن الحكومة تبحث عن أي مصدر يمكن أن تجلب منه بعض المال لتمويل الخزينة العمومية، وهي مجبرة على ذلك، بفعل تراجع عائدات البترول؛ وكان من الأجدد اعتماد هذه السياسة في عز البجوحة المالية التي عرفتها البلاد في السنين الماضية. إن مصطلح الترشيح لا يأخذ معناه إلا عندما يكون المال متوفرا وينفق بعقلانية، أما عندما يشح المال فالتكشف يصبح كيا وهو بمثابة آخر علاج.

المجتمع المدني وذلك بالكيفية التي تساعد على نشر ثقافة الاستحقاق بدلا من تكريس سلوكيات التفضيل والمحاباة. - تطبيق مبدأ الجزاء والعقاب والذي سيفضي إلى تشجيع الكفاءة على حساب الرداءة.

إن دولة القانون أو دولة المؤسسات هو الفضاء الذي تحترم فيه المراكز القانونية للأفراد والمجموعات وكذا ممتلكاتهم، ويجعلها بعيدة عن أي تقلبات، مما يسمح بتعزيز الثقة بين المواطن والدولة.

تلکم، السيد الرئيس، بعض الجوانب من المناخ أو البيئة التي سيطبق فيها هذا القانون أو غيره من القوانين التي سنشرعها لاحقا، ولكم تمنيت أن تعطى لها الأهمية الضرورية، باعتبار أن المشكلة ليست في وجود القانون ولكن في تطبيقه من جهة، وضعف وعدم ملاءمة الأجهزة أو الآليات التي ستشرف على تطبيقه من جهة أخرى. أشكرکم على كرم الإصغاء ومعذرة على الإطالة.

ماذا يعني أن تعجز الدولة عن فرض الشيك في التعاملات الاقتصادية؟ أليس ذلك قبولا بالأمر الواقع، وإقرار بمنطق "الشكارة" الذي يعني بكل وضوح التهرب الجبائي؟ وإنما جميعا مدركون لحجم تلك الأموال المتداولة "بالشكارة" والخارجة عن النطاق الضريبي، ونسأل في هذه النقطة بالذات أليس بمقدور الدور الدولة فرض أدوات أو آليات لمراقبة هذا النشاط الموازي وإخضاعه للشرعية ووضع حد لتعاملات "الشكارة"؟

يضاف إلى هذين الجانبين الهامين مشكل آخر لا يقل عنهما خطرا، ألا وهو الرشوة والتي عمت تقريبا كل مؤسسات الدولة، حيث ضعفت معها هيبة الدولة وتأثرت مصداقيتها، كنا نظن أن هذه الآفة - التي مست بعض الدول - سوف لن تصلنا وأن الشعب لن يقبلها، بحكم أن عدد الذين يمارسونها كانوا يعدون على رؤوس الأصابع، واليوم فإن الذين يحاربونها هم الذين يعدون على رؤوس الأصابع؛ إنها الآفة التي ستقتل كل مبادرة في الإبداع، وستقضي على الكفاءة لتفسح المجال واسعا أمام الرداءة، وستمس بجوهر المواطنة وبمبدأ تكافؤ الفرص وستكون الفتيل لكل القلاقل أو الاضطرابات الاجتماعية.

أليس بوسع الدولة وضع آليات لمحاربتها والقضاء عليها في الوقت الذي تعرف فيه انتشارا رهيبا؟ لقد انتشرت بشكل يدعو للقلق والتخوف من أن تشرع يوما إذا ما باتت تسير بهذه الوتيرة.

كما أن مشكل التهريب الذي تفاقم أكثر يجعل من فكرة تدعيم الدولة لبعض السلع أو المواد الضرورية أمرا غير مجد، طالما إن المستفيد الأول من هذا الدعم هم جيراننا؛ لذا فإن تطبيق هذا الدعم مرهون بتشديد الحصار على التهريب، وإلا على الدولة أن تبحث عن بدائل أخرى لمساعدة من يوجه لهم الدعم أصلا.

سيدي الرئيس،

إن هذا المناخ الذي سيطبق فيه أي قانون، يتطلب توفير جملة تدابير من أهمها:

- التركيز على الإجراءات الاحترازية أو الرقابية المسبقة التي من شأنها سد الطريق أمام الفساد، بدلا من التشديد على العقوبة في حد ذاتها.

- اعتماد الشفافية سواء في التوظيف أو في إسناد الصفقات والامتيازات الأخرى، ويمكن إشراك فعاليا

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: 73.59.00 (021)
الفاكس: 74.60.34 (021)
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 7 ربيع الثاني 1437
الموافق 16 جانفي 2016

رقم الإيداع القانوني: 457-99 — ISSN 1112-2587